جون ديوي

الفردية

قديما وحديثا

ترجمة

خيري حماد

الكتاب: الفردية ..قديما وحديثا

الكاتب: جون ديوي

ترجمة: خيري حماد

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

ديوي ، جون

الفردية ..قديما وحديثا/ جون ديوي, ترجمة: خيري حماد

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٢٨ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٩ – ٣٧٠ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢٣٥١٨ / ٢٠٢١

الفردية
قديما وحديثا





الفصل الأول

البيت المنقسم على نفسه

مع أننا ماديا وظاهريا ننتمي إلى القرن العشرين، فقد بات من الشائع القول أننا نعيش فكرا وإحساسا، أو على الأقل باللغة التي نعبر بها عن الفكر والإحساس، في قرن ماض، يتراوح بين القرن الثالث عشر والثامن عشر، وفي وضع متناقض كهذا، ليس من الغريب أو المدهش، أن نرى بحثا عن الحياة الأمريكية، كذلك الذي ظهر مثلا عن "مدلتاون"[1]، يشير في أكثر من مرة أو مكان، إلى الحالة الفكرية "الحائرة" أو "المرتبكة"، كطابع مميز لنا.

فنحن نعيش، من ناحية دراسة طبائع البشر، في حضارة مالية أو نقدية، عقائدها وطقوسها هي السائدة. فالمال وسيلة التعامل والتبادل، وما يتعاقد حوله من الفاعليات المتعلقة باكتسابه، يكفيان جذريا فاعليات الناس الأخرى، وهذا بالطبع، ما يجب أن تكون الحال عليه، إذ أن على الناس أن يكسبوا معيشتهم، أو ليس كذلك؟ ولماذا يشتغل الناس، إذا لم يكن عملهم في سبيل المال؟ وكيف يتيسر لهم الحصول على ما يريدونه من

[1] مدينة أمريكية متوسطة اتخذت نموذجا لبحث عن تأثير التطورات الصناعية في الكيان الاجتماعي – المترجم.

حاجيات ومباهج، إلا إذا دفعوا المال لشرائها؟ وهكذا فهم يمكنون غيرهم من كسب مزيد من المال وبالتالي يمكنونهم من إنشاء الحوانيت والمصانع، لتشغيل عدد آخر من الناس، حتى يكسبوا مزيدا من المال ليمكنوا أناسا آخرين من كسب مزيد من المال ببيع البضائع، وهكذا دواليك.

وحتى الآن، فكل شيء يتجه نحو الأفضل، في نطاق هذه الحضارة التي هي خير ما يمكن، وأعنى بها فرديتنا الخشنة؟ أو هل هي فرديتنا المهلهلة؟

وإذا كان من شأن فاعلية طراز حضارتنا أن تجزئ المجتمع إلى طبقتين، أولاهما الطبقة العاملة، وثانيهما طبقة رجال الأعمال – وهي تشمل ذوي الحرف – وأن تجعل عدد أفراد الأولى ضعفي ونصف ضعف الطبقة الثانية، وإذا كانت أيضا قد ركزت طموح الآباء من أفراد الطبقة الأولى على رؤية أولادهم يصعدون إلى الطبقة الثانية، فذلك مما لا شك فيه، لأن طريقة الحياة الأمريكية تقدم فرصا لا مثيل لها لكل فرد، لينجح طبقا لفاعليته، وإذا كان قليل من العمال يعرف ما يعمل، أو يدرك معنى ما يعمل، وإذا كان أقلهم، يدركون ما سيؤول إليه عملهم – إذ الواقع أن واحدا في الألف فقط من إنتاج أكبر صناعة من صناعات ميدلتاون يستهلك محليا في المدينة – فهذا عائد بدون ريب إلى أننا مضينا في إتقان نظام توزيع إنتاجنا، حتى غدت البلاد بأسرها كلا (وحدة واحدة). وإذا كانت جمهرة العمال تعيش في خوف دائم، من فقدان عملها، فهذا يعود حتما إلى أن روح التقدم عندنا، المتجلية في تغيير الأنماط والأزياء، واختراع آلات وقوى جديدة لزيادة الإنتاج، تجعل كل شيء دائم التحرك. ولا شك أن ثمار

صناعتنا وازدهارنا قد ضبطت بدقة لتتفق مع القدرة الفردية، حتى بات من الطبيعي ومن المعقول أيضا، أن يتطلع العمال بقلق وفزع، إلى مستقبلهم عندما يبلغون الخمسين أو الخامسة والخمسين من العمر، فيوضعون هم وخدماتهم على الرف.

وأننا نسلم بكل هذا، ونعتبره جزءا حتميا من نظامنا الاجتماعي بينما نعتبر إطالة الشرح في الناحية القاتمة منه كفرا بحق شريعة ازدهارنا. لكنه نظام يتطلب فلسفة جاهدة وقاسية، وإذا ما تكلع المرء إلى ما نعمل، وإلى ما يجري، وتوقع بعد ذلك أن يجد للحياة نظرية تنسجم مع الوضع الحالي الفعلي، فسيصدمه التناقض الذي سيقع عليه، إذ أن الوضع يتطلب إثباتا لمذهب الجبر الاقتصادي كاملا، فنحن نعيش وكأن القوى الاقتصادية هي التي تقرر نمو مؤسساتنا أو تدهورها، وكما لو أنها هي التي تقرر مصير الأفراد، وفي هذا تصبح الحرية اصطلاحا منسوخا، ونصل نحن إلى مرحلة تسيرنا فيها إشارة من آلة صناعية ضخمة، ولذلك يصبح النظام الفعلي القائم كناية عن لائحة تسعيرية للقيم، محددة تحديدا دقيقا، فتقاس قيمة الإنسان بقدرته أما على الاحتفاظ بما هو عليه، أو على إحراز السبق في سباق تنافسي مالي. "وضمن نطاق بيوت ذوي الإمكانات أو الفقراء، تستمر المقومات الشخصية للحياة العائلية، كالزواج والولادة وتربية الأطفال، والوفاة. لكن ضرورات الحياة الواقعية هذه ليست هي، التي تقرر الاحتياجات المادية، وطريقة الحصول عليها، إنما تقررها التفصيلات الخارجية المتعلقة بمدى ما يحصل عليه رب العائلة من مال".

والفلسفة الصالحة لوضع كهذا، هي التي تقول بتنازع البقاء، وبقاء

الأصلح اقتصاديا. وقد يتوقع المرء، أن يجد أن النظرية السارية على الحياة، إذا كانت تعكس الأوضاع القائمة، هي نظرية التطور أو الداروينية، في أقوى صورها وأشكالها.

أو قد يتوقع المرء أخيرا أن يجد أن أكثر السمات الشخصية مدعاة للاعتزاز، هي التقدير الواضح للمنافع الشخصية، والطموح المصمم على الحصول عليها مهما كان الثمن، وفي هذه الحالة لا يحسب للعواطف والتعاطف إلا الحساب الأدنى.

وليس من الضروري القول، إن الصورة الراهنة للحياة في "مدلتاون" أو في أيه مدينة أخرى، هي ليست من هذا النوع.

ولا يخيفنا نحن الأمريكيين شيء، بقدر ما يخيفنا أن نسمع أن مخلوقا مضلا في مكان متأخر من الكرة الأرضية ينادي بما نحن نطبقه – مع العلم أن تطبيقنا له أكثر كفاءة ودقة من تطبيق أي شعب آخر – وأعني بذلك الحتمية الاقتصادية. وجماع نظريتنا، هي أن الإنسان يخطط، ويستخدم الآلات من أجل أغراضه الإنسانية والروحية بدلا من أن تحمله هذه الآلات حيث تشاء، ولعلنا في دعوتنا إلى مذهبنا المثالي، أعلى صوتا وأقوى جهيرة منا في دعوتنا إلى مذهبنا المادي، ولعل مذهبنا المثالي هو أكثر الفلسفات التي سمعها العالم ضجيجا وأعلاها عقيرة. فنحن نمتدح حتى أكثر رجالنا نجاحا، ليس لحيويتهم الهوجاء الأنانية في المضي قدما في طريق النجاح، إنما نمتدحهم لولعهم بالأزهار وحبهم للأطفال وحدبهم على الكلاب، أو عطفهم على الأقارب من الكهول والشيوخ، فكل من يحث

صراحة على أتباع مذهب أناني يلقي حيثما توجه النفور والعبوس والتقطيب. وهكذا فعلى الرغم من اختفاء البيت وزيادة الطلاق في جيل واحد زيادة بلغت ستمائة بالمائة ما يزال التاريخ يستطيع أن يسجل أبلغ ما يمكنه من التمجيد العاطفي لقداسة البيت ومناحي الجمال في الحب الدائم. أننا مثقلون بالغيرية "الإيثارية"، متفجرون بالرغبة في "خدمة" الآخرين.

هذه هي بعض التناقضات الواضحة بين سلوكنا ومؤسساتنا من ناحية، وبين معتقداتنا ونظرياتنا من الناحية الأخرى، وهي متناقضات يحسر عنها النقاب أي استقراء لأحوال أي من مدننا الشبيهة بمدلتاون، وليس من المدهش أن نرى سكان هذه المدن حائرين، قلقين، ذاهلين، يتطلعون دوما إلى كل ما هو جديد ومختلف، ليجدوا، كقاعدة عامة، القديم ذاته، مرتديا زيا جديدا. ومن الممكن أن نلخص رأينا قائلين أن الديانات لم تحترم، في الغالب، في أي مكان من العالم، وفي أي عصر، كما تحترم عندنا، كما أنها لم تكن في أي وقت ومكان منفصلة عن الحياة كما هي منفصلة عندنا، وأكاد أتردد في العقول بأن هذا الكتاب يتناول الحياة "الدينية" في "مدلتاون". إن تمجيد الديانة، على أساس أنها قد ختمت موافقتها النهائية على الازدهار المالي، وقدمت الحافز الفعال لنضال أقوى من أجل مثل هذا النجاح، هو أمر مناسب، ألا أن تبني الكنائس لآخر مبتكرات الشاشة السينمائية والإعلان، أمر يقرب كثيرا من السوقية، ولقد تطور التعليم في المدارس إلى الحد الذي أصبحت فيه نسبة من يصل من الطلاب إلى الدارسة الثانوية أكثر منها في أي بلد آخر. ويعتقد أكثر من نصف

الطلاب في الصفوف الثانوية العالية أن الفصول الأولى من توراة اليهود، تقدم صورة أكثر دقة، عن تاريخ الإنسان واصلة، من الصورة التي يقدمها العلم. بينما لا يقول بالعكس إلا الخمس فقط. ولو قمنا باستفتاء شامل بين الطلاب عن طريق توزيع الأسئلة عليهم، فإنه قد تبين لنا أن نسبة مماثلة خليقة بأن يعرب عن اعتقادها بأن هاردنغ هو أعظم من أنجبته البشرية في العالم، ويمكن وضع هذه القصة في شكل مختصر آخر، إذا قارنا بين ما يجري فعليا للحياة العائلية وللحياة اليومية حيث ترتدي أوجه النشاط ثوبا علمانيا كاملا وبين خطبة يلقيها أحد القسس على منبر الكنيسة قائلا: "إن أنبل كلمات ثلاث في اللغة الإنجليزية هي: الأم والبيت والسماء" فعن طريق هذه المقارنة نستخلص ملاحظة تؤكد أن مثل هذا القول سيتقبله أي جمهور مستمع أميركي دون سؤال أو تردد.

وليس من المهم، اختيار النواحي البارزة أو التافهة في التناقض بين الحياة الخارجية التي نعيشها وبين أفكارنا ومشاعرنا أو ما نسميه على الأقل بمعتقداتنا وأحاسيسنا. والسؤال المهم هنا هو: ما العلة في هذا الانقسام والتناقض؟ هناك، بالطبع، فئة تعزو السبب إلى الحقيقة الماثلة وهي أن الناس، لكونهم بصورة عامة أطفالا في شكل رجال، أو بلداء خاملين، لا ينتظر منهم، إلا تمثيل الأدوار التي يعهد إليهم بأدائها. لكن هذا "التفسير" لا ينقلنا بعيدا، حتى ولو تقبلناه ورضينا به. إذ أنه لا يشرح الصورة المعينة التي تبدو فيها البلادة المشار إليها.

فكلما تعمق الإنسان في معرفة التاريخ ودراسته، كلما تأصل اعتقاده، بأن التقاليد والنظم، تلعب دورا أبرز في تعليل الأمور من القدرة الفطرية أو

العجز الفطري، ومن الواضح الجلي أن التصنيع السريع في حضارتنا، قد بغتتنا وأخذنا على حين غرة، ولما كنا غير كتأهبين له عقليا وروحيا، فإن عقائدنا القديمة، توقفت عن النمو، وإن كنا كلما ابتعدنا عنها، كلما تظاهرنا بالتمسك بها واعتناقها، والواقع أننا نعتبر ذلك العقائد كوصفات سحرية، فعن طريق ترديدنا لها باستمرار، نأمل في إبعاد مساوئ الوضع الجديد، أو على الأقل في منع أنفسنا من رؤية هذه المساوئ، وأن معتقداتنا الأسمية لتقوم بالمهمة الأخيرة بصورة فعالة.

ونحن، بدلا من أن نتساءل جديا كيف لنا أن نستخدم ما في متناول أيدينا من وسائط لإقامة مجتمع عادل مستقر، نلجأ بالاستناد إلى سيطرتنا الضخمة على التذرعيات[1] وإلى امتلاكنا لتكنولوجيا موثوق بها راسخة، إلى تمجيد الماضي وتقنين الوضع الراهن (بإيجاد المبررات الشرعية له) ثم جعله مثلا أعلى. هذا هو استنكافنا العظيم، وأنه لاستنكاف يفسر العلة والطريقة التي تجعل منا بيتا منقسما على نفسه. وتراثنا وتقاليدنا في حد ذاتها، مزدوجة الطابع، فهي تنطوي على المبدأ المثالي القائل بتساوي الفرص والحرية للجميع دون الاكتراث بالمنشأ أو الحالة كشرط أساسي لتحقيق هذه المساواة بصورة فعالة. وهذا المثل الأعلى، والمحاولات لتطبيقه، هي التي كونت يوما ما فلسفتنا الأمريكية الجوهرية، تلك الفلسفة التي لقيت رفعة القدر باعتبارها رسالة عالم جديد. أنها العنصر الروحي الأصيل في تقاليدنا. وليس في استطاعة أي كان الادعاء صدقا،

---

[1] جمع تذرعية (واسطية) مشتقة من مذهب الفلسفة الذرائعية وهي القائلة بأن قيمة الفكرة هي في صلاحيتها لأن تكون ذريعة للعمل. (المترجم).

بأنها قد اختفت كليا من حياتنا وإن كان ما بشرت به من نظرة روحية ودينية جديدة لم يتحقق، أنها لم تصبح، (حتى وبصورة لا واعية) المصدر الحيوي لفلسفة مشتركة تميزنا بطابعها، أنها توجه سياستنا بصورة تشنجية، وعلى الرغم من أنها قدمت لنا العديد من المدارس، إلا أنها لا تسيطر على أهدافها أو مناهجها.

وتضم شرائعنا في الوقت نفسه سنة أخرى أكثر قدما، فتوجيه الصناعة والتجارة من أجل كسب المال ليس بالأمر الجديد، ولا هو بثمرة عصرنا وثقافتنا، بل توارثناه، من الماضي البعيد. ولكن اختراع الآلة قد أعطى لهذا التوجيه قوة ومدى لم يكونا لديه في الماضي، وتعتمد قوانينا وسياساتنا ووقائع المشاركة الإنسانية، على ائتلاف مبتدع بين الآلة والمال، سينتج الثقافة المادية أو المالية التي تميز حضارتنا، وهكذا بدأت سجف النسيان تغطي وتحجب العامل الروحي من تقاليدنا، واعني به الفرص المتساوية للجميع وحرية التعامل والتبادل. وبدلا من تطوير الفرديات طبقا لذلك العامل الروحي، بدت ظاهرة جديدة، تدعو إلى قلب جميع مبادئ الفردية لتنسجم مع مناهج حضارة مادية، وغدت تبعا لذلك المصدر والمبرر لكل ظلم وكل إجحاف وعدم مساواة. وهكذا قامت محاولات التسوية، وقام الصراع الذي اختلطت فيه الأهداف والمقاييس اختلاطا يصعب معه التمييز فيما بينها.

الفصل الثاني

دراسة قاعدية لأمريكا

سمعنا كثيرا في السنوات الأخيرة عن الوعي الطبقي، ومع إن اصطلاح "الوعي القومي" ليس شائعا، إلا أن قومية الحاضر ليست في الحقيقة إلا تعبيرا حماسيا لهذا الاصطلاح.

وهناك ظاهرة بدت مؤخرا يمكن اطلاق اصطلاح "الوعي الثقافي" أو "الوعي الحضاري" عليها، وهذا الاصطلاح، مثله في ذلك مثل الوعي الطبقي والقومية، يرتدي شكلا مثيرا للبغض والنفور – فهو أساس النزاع بين الجماعات ومسماه. وقد لا تكون الحرب ونتائجها، قد خلقت في بلادنا شعورا بالنزعة القومية الأمريكية كطراز ذي خصائص من الحضارة، ولكنها أي الحرب، قد خلقت مثل هذا التأثير حتما لدى النخبة المثقفة في أوروبا.

ولم يكن الأوروبيون، قبل الحرب، يعتقدون، بوجود "الأمريكانية" كطراز للثقافة، ولكنهم الآن، يرونها ويعتقدون بوجودها كخطر يهددهم، وكرد فعل لذلك، أو كمظهر من مظاهر الاحتجاج، نما على الأقل لدى رجال الأدب في أوروبا، وعي بثقافة أوروبية الطابع والمميزات، يرون أنها ثمينة ومهددة الكيان بغزو من شكل جديد من أشكال البربرية منبثق من الولايات المتحدة. وهكذا فإن عداء حادا لنفوذ أجنبي قوي يحل الآن محل

ذلك التجاهل المجامل لما كان يعتبر قليل الشأن والخطر، ولقد يتطلب الأمر معرفة أغزر وأوسع من معرفتي لسرد حتى عناوين الكتب والمقالات التي تصدر سنويا من المطابع الأوروبية والتي تحمل عبء إيضاح خطر أمريكا على الحضارة الأوروبية التقليدية.

ولا تهمني هنا الناحية الأوروبية في الموضوع: فأكثر عمليات التوحيد الاجتماعي يحدث استجابة لضغط خارجي، وقد يصدق هذا على ولايات متحدة أوروبية إذا ما تألفت وتحققت، إذ تكون بمثابة رد فعل وقائي السيطرة الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكون الثمرة، طيبة بالنسبة لأوروبا، فنكون بذلك، ومن ناحية دولية، قد أسدينا خدمة لهدف طيب، وإن كان ذلك بدون ذكاء منا، إذ في النهاية، لا يعزينا كثيرا أن نعرف بأننا كنا، إذ فقدنا روحنا، وسيلة للمساعدة على إنقاذ روح الغير، والآن ما هي الصورة التي ترتسم لأمريكا في أذهان النقاد الأوروبيون؟

لا شك أن بعض الكتاب جاهل وحقود، هؤلاء يمكن تجاهلهم. لكن بعضهم على جانب من الذكاء وحسن الاطلاع، بقدر ما يتوفر لأجنبي من حسن الاطلاع على أحوال بلد أجنبي، ودون أن يكون مجردا من العطف والود، ولا تتفق آراء هؤلاء بعضها مع بعض فحسب، بل مع اعتراضات المنشقين وأحاجيهم كذلك، وأتناول هنا كنقطة انطلاق الوصف الذي طلع

به ميولر فرانيفلز[1] للعقلية والسجية الأمريكية، فذلك يلائمني بالإضافة إلى نباهة عقل ميولر ونزاهته. ويلوح لي إن معالجته للموضوع، هي أكثر مثيلاتها إنصافا، لأنه يفهم "الأمريكي" على أنه طراز من العقلية، ينمو، لأسباب متشابهة، في جميع أنحاء العالم، وكان بالإمكان ظهوره في الوقت المناسب في أوروبا نفسها، حتى ولو لم تكن هنا ما يسمى جغرافيا بأمريكا، على الرغم من أن نمو هذا الطراز في بقية أنحاء العالم، يشتد قوة، ويفذ سيرا بتأثير أمريكا نفسها.

وخليق بأي أمريكي تنطبق عليه صورة ما يدعى نموذج الفرد الأمريكي، أن ينفعل بهذه الصورة التي ترسم له، ذلك أنه يقال لنا أن ذلك النموذج هو طفرة أصيلة حقيقية في تاريخ الحضارة، وأنه جديد مبتدع، وأنه نتاج القرن الأخير وأنه موسوم بالنجاح، ويقال لنا كذلك أن هذا النموذج يحول أوضاع الحياة الخارجية، وبذلك يتفاعل ويفعل فعله في المحتوى المادي (الفيزيكي) للحياة، وأنه يجمع نماذجه الأخرى ويعيد صياغتها وسكها من جديد وأن ما من فتوحات عالمية النطاق، سواء أكانت فتوحات روما أو فتوحات المسيحية، يمكن أن تقارن بفتوحات "الأمركة والتأمرك" في مدى فاعليتها. وإذا كان النجاح وكانت الكمية هما في الواقع مقياس "الأمريكي" فإن الإقرار بهما خليق بأن يرضي روحه. وما

---

[1] كتاب "أسرار الروح" ترجمة عن الألمانية إلى الإنجليزية بيرنارد كميال وطبع في نيويورك عام ١٩٢٩. ومن المناسب أن يضاف هنا، بالنسبة إلى الكتاب، أن ليس هناك فيه – أي في الكتاب – أي غموض أو أسرار أو خفايا. ويعني المؤلف بالروح "التأثيرات الاستجابة الحية والمتبادلة والمتعددة بين الفرد والعالم".

قيمة الانتقادات المعادية إذا كان الأمريكي يقر هذا النموذج المنسوب إليه.

وسواء أكانت معالم هذا الطراز النموذجي لم تحدد بعد تحديدا نهائيا بالشكل الذي يرسم به، وسواء أكان الأمر غير ذلك، فإن هناك أفرادا أمريكيين ينحرفون عن هذا الطراز ولا ينطبقون عليه، ذلك لأن هناك كثيرين سينطوون على تحفظات في إعجابهم بالصورة التي ترسم عنهم، وبالطبع قد يكون هؤلاء المنشقون، كما يقول عنهم النقاد الأوروبيون، من قبيل الشذاذ العجزة، كأسماك خارج الماء، المصابين بمرض الحنين إلى التقاليد والسنن الأوروبية. ومع ذلك فإنه من المجدي التساؤل عما إذا كان النموذج الأمريكي، على افتراض أن هناك نموذجا للفرد الأمريكي، قد اتخذ شكلا نهائيا. ثم ما هي قبل كل شيء المناقب المزعومة لهذا الطراز؟

تنبثق هذه الخصائص بصورة مبدئية ورئيسية من الـ لا شخصية فجذور الملكة العقلية، لا واعية ولكنها حية في الغرائز والمشاعر، أما في أمريكا فيقال لنا أن الدووعيبية، لا قيمة لها وبالإمكان تجاهلها، وأنها قد تخضع أو تتبع التعقلية الواعية، مما يعني تكييفها وفقا لحاجات العالم الخارجي وأوضاعه، فنحن نملك "الفكر" ولكن على طريقة برجسون وتفسيره، أي العقل وقد ضبطت أوتاره على أحوال الفعل في المادة وفي العالم. إن حياتنا العاطفية، سريعة، وجياشة هيجانية وغير مدققة، ويعوزها الاستقلال الفردي والتوجيه من الحياة الإدراكية، وهنا تبرز فكرة "الروح الأمريكية ذات الاصطناع والمظهر الخارجي" التي لا وحدة داخلية فيها ولا طرافة حتى ولا شخصية حقيقية.

إن علائم وسمات "تجريد الروح الإنسانية من عنصر الشخصية، هي تكريس لأخذ الحياة بالمقياس الكمي وما يتبع ذلك من امتهان النوعية، ثم جعل الحياة آلية الكيان، والتدرج العام على اعتبار التكنيك غاية وليس وسيلة وذلك من أجل استعقال الحياة العضوية والعقلية أيضا، بإيجاد المبررات العقلانية لها، وأخيرا استقياس هذه الحياة وحصرها بمقاييس معينة، وفي هذا المجال تكون الفروق والمميزات الفارقة موضع التجاهل بينما يصبح التوافق والتماثل المثل الأعلى المنشود، وفي هذا لا يزول التمييز الاجتماعي فحسب إنما يغيب كذلك التمييز الثقافي، ومن جراء ذلك يزول التفكير الانتقادي فلا يحس به إلا بسبب انعدامه. ولما كانت سمتنا الصارخة هي الايعازية الموجهة للجماهير على نطاق واسع، فإن ما نظهره من قابلية للتكيف والمرونة في تفكيرنا العملي، عندما نعالج الأوضاع الخارجية، قد وجد طريقه إلى نفوسنا وأرواحنا وأصبح التجانس في الفكر والعاطفة مثلا أعلى.

فرموز "الأمركة" التي تغزو العالم هي أذن، الاهتمام بالكمية، والتصنيع الآلي والاقتباس، ولهذه الرموز حسناتها بالطبع، إذ أنها تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة والأوضاع الخارجية للحياة، لكن تأثيرها لم يقتصر على هذه الأمور، فقد غزت العقل والشخصية أيضا وأخضعت الروح لصبغتها الذاتية.

ولما كان الانتقاد الذي يوجه إلى هذا الرأي معروفا مألوفا، ولما كان يؤلف العبء الملقى أكثره على كاهل نقادنا الأمريكيين بالذات، فإن المرء لا يسعه أبدا أن يجزم بمدى ما يستقيه النقاد الأجانب من الملاحظة

المباشرة ومدى ما يستقونه من الروايات والأبحاث الأمريكية التي لا تتفق وواقع الوضع الأمريكي، وذلك في الصورة التي يرسمها أولئك النقاد لنا ولحياتنا. إن هذه الحقيقة لا تنتقص من قوة الاتهام، إنما تزيد منها وتثير بمزيد من الإلحاح مسألة ماذا تعني حياتنا؟

لن أنكر وجود هذه السمات المميزة، ولا وجود تلك المساوئ العديدة للاصطناع والاهتمام بالمظاهر الخارجية التي تخلق تلك الحالة من الوسطية الفكرية والخلقية، فهذه الخصائص توجد حقا، وتطبع الحياة الأمريكية، بينما شرعنا في السيطرة على حياة البلاد الأخرى، لكن أهميتها شيء آخر يختلف عن وجودها، وقد كان مويلر فرانيفلز على جانب عظيم من الذكاء، عندما اعترف بأن هذه الخصائص انتقالية وليست دائمة ونهائية.

كما أقر بأن تلك القوى هي من الأصالة والقيمة الذاتية، بحيث يكون من الحماقة الثورة عليها والتفجع على الماضي، والسؤال الآن "كيف يمكن لنا أن نجتاز مرحلة هذه الخصائص وأن نرتفع عنها" ولا شك أن هذه الملاحظة الأخيرة، هي التي تميز بحثه التقديري عن أبحاث الآخرين.

وفي وسع المرء، ردا على هذا السؤال، القول بأننا ما زلنا، في المراحل الأولى من دور الانتقال، فلا يكاد يتهيأ لأي شيء لم يمض عليه سوى مائة عام من الزمن ما يكفي ليتكشف عن معناه في غمرة السير البطيء للعملية الزمنية في التاريخ الإنساني، وقد نتساءل أيضا ما إذا كان مؤلفنا المشار إليه، لم يقع أحيانا في خطيئة الآخرين من صغار النقاد، إذ وصف الظواهر

العابرة على أنها خصائص دائمة، وعندما أقول هذا، لا يخامر فكري "رجاء تفاؤلي" بالمستقبل وما فيه من احتمالات، وإنما أود إثارة قضية كم من العيوب والمساوئ التي افترض بأنها تنتمي إلى النظام القائم حاضرا، هي في الحقيقة، ظواهر ترسبت إليه من النظام السابق الزائل؟

إن القوة، والسلطة هما دوما شيئين نسبيان، وليسا من الأشياء المطلقة، والفتح عرض للضعف لدى الشعب المغلوب على أمره وللقوة لدى الشعب المنتصر، والانتقالات تنبع من شيء لتصب في شيء آخر. أنها تكشف عن الماضي وتشير إلى معالم المستقبل، وفي هذا المجال لا بد أن نوعية الماضي وروحانيته وتناءته الفردية كانت تعاني نوعا من الانحراف والعوج الشديد ولا لما استسلمت بهذه السهولة التي يقال لنا أنها استسلمت بها لطريقة أخذ الحياة بالكم وتكييف الحاضر بشكل آلي ذي مقاييس معينة محددة، وما لا شك فيه أن هذه العناصر الفاسدة والضعيفة لم تستأصل فهي ما زالت تعيش في الحاضر، وإن الأوضاع الراهنة لتعطيها الفرص لتكشف عن ذاتها. ناهيك عن أنها غير مغلولة ولا خافية عن الأنظار، ومع أن منظرها المكشوف ليس مما يلذ للنظر، فإنها ستظل لا تسترعي انتباها ولا تستدعي معالجة، طالما كانت لا تبدو نافرة مثيرة للاهتمام. وإني لأتساءل بشدة إذا لم يكن الكثير من هذه الأشياء المعترض عليها – عن حق وحقيق – في واقعنا الحالي، كشفا لما كان يخفيه ويبطنه الطراز القديم من الحضارة، وإذا كان يجب اعتبار وجودها المحسوس المنظور من مساوئ أو من محاسن القوى الفاعلة الآن.

ومن الممكن طبعا أن نحاجي، كما يفترض كيسلرنغ مثلا، بأن النظام

الجديد أو النظام الأمريكي، يرمز ببساطة إلى أن الغرائز الحيوانية للإنسان قد انطلقت من عقالها، بينما أبقتها تقاليد أوروبا القديمة، مغلولة، خاضعة خضوعا نظاميا لشيء اسمى يدعى بكثير من الإبهام بالروحانية، إن الشك في أن يكون كبت هذه الغرائز حلا لمشكلتها لا يقتصر على أمريكا.

فما ينديي عن مخلوق ما من شراهة عارمة لا محل لها أمام طعام ميسور، قد يكون ظاهرة تشير إلى مسغبة سابقة أكثر مما قد يكون تكشفا حتميا عما كان عليه الإنسان القديم من جوع وحرمان، والثقافة التي تقوم سننها على الحط من قيمة الجسد وعلى إيجاد الفروق الحادة بين الجسد والعقل والغريزة والفكر والناحية النظرية والعملية قد تؤدي إلى إفساد الجسد والروح معا. ولقد يتطلب الأمر قدرا من الحكمة لا يتوفر لإنسان للتميز بين ما هو انعكاس نظام حياتي وفكري قديم لم يتغير بعد وبين ما هو إنتاج أصيل حقيقي للقوى الجديدة وذلك في ميدان ملامح الحاضر الممجوجة.

وهناك شيء واحد يبدو بصورة معقولة، كحقيقة، وهو إن "فردية" الحضارة الأوروبية التي يعظمون شأنها ويفاخرون بها، والتي أضحت مهددة بما في الطراز الأمريكي من اقتياس وتجانس، كانت شيئا محدودا للغاية، وإذا كان لأحد أن يرد بالمثل ففي وسعه أن يتساءل عن الحصة التي كانت للفلاح أو للعالم في تلك الحضارة. وأنه لأكثر من رد للحجة أن نقول أن طبقة العمال والفلاحين، التي حررت من العبودية الفكرية، ستثأر أمدا ما لنفسها، ولما كانت الديموقراطية لا تملك قوة سحرية لتضفي على الجماهير فورا قدرة التمييز الانتقادي، بعد إن كانت هذه الجماهير على هامش كل

حركة فكرية، وبعد أن كانت تستمد أخلاقها وديانتها من سلطة خارجة عنها، وفوقها، وهي سلطة يقوم العلم الآن بتدميرها، فإن تفاهات الكثيرين تبعا لذلك، لا تعتبر من خلق الديموقراطية ونتاجها.

ولنأخذ مثلا، هذا الاهتمام الراهن بالتنفيذ الفني أو التكنيك، وسيطرة "الطراز الأمريكي" عن طريقه، وأنني لأفترض، أن من الصعب المحاجة بأن انعدام التكنيك أو التنفيذ الفني – وأعنى به وسائل وأساليب ذكية، لتحقيق النتائج – هو في حقيقته دليل على حضارة حقيقية مستحسنة، كما أنه ليس مما يثير العجب أن يترك اكتشاف فاعلية التكنيك في جميع فروع الحياة الإنسانية، أثرا مسكرا في الحال، وما يسمى بالعقلية الأمريكية متسم بهذا الاكتشاف، وبما يرافقه من مبالغات تنجم عن فجائية الاكتشاف، وهناك الكثير مما يمكن قوله ضد الاهتمام بالكم وضد الاقتباس، لكن اكتشاف (التكنيك) الصالح، هو أمر آخر يقف على مستوى مختلف، فالعالم لم يألم لغياب المثل والأهداف السامية، في أي مكان، بقدر ما ألم لغياب وسائل تحقيق الأهداف التي قدرها كل التقدير أدبيا وعاطفيا. والتنفيذ الفني مازال بدعة في معظم المسائل، وككل بدعة، فهو يستعمل، إلى أمد، على حساب سمعته وخصائصه، لكنه سيستعمل ختما، في يوم ما، في سبيل تحقيق أهداف أخرى هي فوق مستواه، وأني لأعتقد جازما أن هذا الاهتمام بالتكنيك هو بالدقة أكثر ما يدعو إلى الرجاء في حضارتنا، إذ سيؤدي في النهاية، إلى تحطيم الولاء للاقتباس الخارجي، وللمثل الأعلى القائل بالكمية الضخمة، وبعد فإن تطبيق هذا التكنيك لم يخط خطوات بعيدة، والاهتمام به لا يزال إلى حد كبير ناشئا

من الانبهار به أكثر مما هو ناشئ عن التعود على استخدامه وأقلمته، وأخيرا فإن التكنيك يمكن أن يكون فحسب التحرر من الفردية تحررا على نطاق أوسع من أي نطاق مضى.

ويلفت فرانيفلز الانتباه، في تكهن مفعم بالأمل في المستقبل، الذي قد نكون متجهين نحوه، إلى الحقيقة القائلة بأن إفقار الفرد يصحبه، حتى في وقتنا الحاضر، إثراء لموارد المجموع.

ويقول، أن المجتمع الراهن، بصورة إجمالية، متميز، متميز بالسيطرة على الطبيعة وبقوة عقلية وموارد إدراكية تفوق ما كان لدى المواطن الاثيني في العصور الكلاسيكية أو لدى رجل عصر النهضة، فلماذا لا يعمل هذا الثراء الجماعي إذن على رفع مستوى معيشة الأفراد بصورة مماثلة؟ ولكن فرانيفلز لا يسأل هذا السؤال. وفي زعمي أن عدم البحث في هذه المسألة يؤلف الخيبة الأساسية للنقاد، سواء أكانوا من الأجانب أو المواطنين.

فمذهبنا المادي وتعقلنا بكسب المال وبقضاء أوقات طيبة، ليست بأشياء مجردة قائمة بنفسها، إنما هي ثمار لحقيقة كوننا نعيش في حضارة مالية، وفي أن تنفيذنا الفني وتكنولوجيتنا يسيطر عليها الاهتمام بالكسب الفردي الخاص، وهنا يكمن الخلل الأساسي الخطير في حضارتنا، كما يكمن مصدر المساوئ الفرعية التي تستأثر بالكثير من الاهتمام. إن النقاد يتناولون العوارض والآثار، وأن تجنبهم، سواء أكانوا من الأجانب أو المحليين، الخوض في بحث الدوافع الاقتصادية الرئيسية، يبدو لي كدليل على سيطرة التقاليد الأوروبية القديمة التي تزدري الجسد والأمور المادية

والمشاغل العملية، وإن نمو الطراز الأمريكي، هو في رأى النقاد، تعبير عن حقيقة أننا قد حافظنا على هذا التقليد، وعلى النظام الاقتصادي القائم على الكسب الشخصي، بينما قمنا بتنمية مستقلة للصناعة والتكنولوجيا تكاد تكون تنمية ثورية، وعندما يتناول نقادنا هذه الناحية بدلا من تجنبها، فإنهم يفعلون شيئا مجديا.

وإلى أن نواجه هذه المسألة، فيستمر الاضطراب والفوضى في الحضارة المنقسمة على نفسها. ذلك أن التنمية الضخمة التي يقول نقادنا الأوروبيون، أنها قد طغت على الفردية وأغرقتها، هي في الحقيقة ثمرة العصر الآلي، ولا بد أن تحذو البلاد الأخرى حذونا فيها، نتيجة توسع التكنولوجيا الآلية، ولا ريب أن تأثيرها المباشر كان في السيطرة على أشكال معينة من الفردية.

وما دامت الفردية مقترنة بأرستقراطية من طراز تاريخي، فإن امتداد العصر الآلي، سيكون في الظاهر، معاديا للفردية في معانيها التقليدية في جميع أنحاء العالم. لكن انتقادات نقادنا الأوروبيين، تحدد فقط، الموضوع الذي أشرنا إليه في الفصل السابق، وستظل مشكلة بناء فردية جديدة منسجمة مع الظروف الموضوعية المنظورة التي نعيش فيها، أعمق مشاكل أيامنا الحاضرة.

وهناك "حلان" يفشلان، في حل هذه المشكلة. أولهما أسلوب الاجتناب الذي يترتب على التسليم بالادعاء القائل بأن طراز الفردية السليم الوحيد هو ذلك الذي توارثناه من الأجيال المتعاقبة التي سبقت

عصر تكنولوجية الآلة والمجتمع الديموقراطي الذي تخلقه. أما "الحل" الآخر الذي يعتبر مكملا للأول، فينبع من الزعم بأن الأحوال الحاضرة دائمة ونهائية، وأنها تقدم شيئا نهائيا وثابتا بالفطرة. ولا يمكن أن تكون فكرة إيجاد حل، أصيلة وفي محلها، إلا إذا اعتبرنا الظروف الحاضرة انتقالية ومتحركة، واعتبرناها أيضا مادة نعالجها لاستخلاص نتيجة أخرى منها، أو بعبارة أدق؛ إلا إذا اعتبرنا الظروف نفسها مشكلة يجب حلها. وفي وسعنا أيضا أن نأخذ القاعدة التي قدمها النقاد الأوروبيون كوسيلة لتنمية إدراكنا لبعض أحوال المشكلة، وإذا ما أخذنا بهذا الاعتبار، تبين لنا، إن المشكلة أصبحت جوهريا مسألة خلق فردية جديدة، لها من الأهمية بالنسبة للأوضاع المعاصرة، مثلما كان للفردية القديمة يوم عزها.

والخطوة الأولى في توسيع تعريف هذه المشكلة هي في إدراك العصر الجماعي الذي ولجنا إليه. وعندما نفهم ذلك، فإن المشكلة ستعرف نفسها بأنها استخدام حقائق حضارة متكتلة متحدة لإضفاء الطابع الشرعي على العنصر الروحي الفارق في النسخة الأمريكية للمذهب الفردي، ولتجسيد هذا العنصر في ذلك المذهب: عنصر المساواة والحرية المعبر عنه ليس ظاهريا وسياسيا فحسب، بل المعبر عنه بالمشاركة الشخصية في تنمية حضارة مشتركة.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة كيان متحد

حتى عهد قريب كان من الشائع لدى كل من يراقب الأوضاع في بلادنا من أمريكيين وأجانب، أن يلخصوا ظواهر حياتنا الاجتماعية المزعومة أبرز ما حققناه، بينما رأى فيها بعض النقاد، مصدر تأخرنا، وعلامة وجود كيان غير متحضر نسبيا. لكن كلا التفسيرين يبدو الآن تافها وفي غير محله. فالفردية ما زالت الراية التي نحملها، وكثيرا ما نحاول استعمالها كنداء حربي لجمع الصفوف، ولا سيما إذا رغبنا في هزيمة تنظيم حكومي لأي نوع من أنواع الصناعة، كان حتى الآن معفيا من الرقابة التشريعية.

فحتى في الدوائر العليا، تمتدح الفردية الشرسة على أنها فخار الحياة الأمريكية لكن ليس لهذه الكلمات أدنى علاقة بالحقائق المتحركة لهذه الحياة.

وليست هناك من كلمة تعبر تعبيرا وافيا عما يحدث، فكلمة "الاشتراكية" لا تفي بالغرض لكثرة ما يتصل بها من الارتباطات السياسية والاقتصادية المحددة، و"الجماعية" قد تكون أكثر حيادا، ولكنها أيضا تعبير حزبي أكثر من كونها اصطلاحا تفسيريا، وقد يؤدي الدور المتزايد

باستمرار، الذي تلعبه الشركات التجارية والطوائف الحرفية في حياتنا الاقتصادية إلى استنباط كلمة أكثر موافقة وصلاحا، يمكن استعمالها في نطاق أوسع مما يوحي به معناها القانوني الفني، ففي وسعنا القول، إذن، بأن الولايات المتحدة قد انتقلت باستمرار من فردية رائديه مبكرة إلى حالة من التجمعية الاتحادية المسيطرة، فالأثر الذي تتركه اتحادات العمل في تقرير مجالات نشاطنا الصناعي والاقتصادي، هو في الحقيقة السبب والرمز لهذا الميل إلى التجميع في جميع وجوه حياتنا. فالتجمعات العمالية والحرفية والتجارية، سواء أكانت صلبة أو رخوة في تنظيماتها، تحدد أكثر فأكثر فرص الأفراد ومجالات اختيارهم وأعمالهم.

ولقد ذكرت أن نمو الاتحادات المهنية القانونية في الصناعة والنقل والتوزيع والتمويل هو رمز لتطور الاتحادية التجمعية في جميع وجوه الحياة، ولقد انقضى عهد التخوف من الشركات الموثقة[١] (الاحتكارات) وأصبح نسيا منسيا، ولم تعد التجمعات الاقتصادية الكبرى القاعدة اليومية المألوفة فحسب بل أخذ الرأي العام يتطلع إليها الآن باعتزاز أكثر مما يتطلع إليها بخوف، أن الحجم هو مقياسنا الحاضر للعظمة، في هذا الشأن كما في من الشؤون، وليس من الضروري أن نتساءل ما إذا كان إعطاء الفرص للمناورات والمضاربات التجارية، من أجل الربح الذاتي، أو زيادة الخدمات العامة بكلفة أدنى، أصبح الدافع المسيطر، فالدوافع الشخصية تكاد لا تحسب كأسباب منتجة إذا ما قورنت بالقوى غير الشخصية. لقد أتى الإنتاج الضخم والتوزيع الضخم، بصورة حتمية في أعقاب عصر البخار

---

[١] الموثقة: اتفاق اندماجي بين عدة بيوت صناعية.

والكهرباء، وخلقا سوقا مشتركة تترابط أجزاؤها بالمواصلات المشتركة المتبادلة وبالاتكال المتبادل فيما بينها، فلقد زالت المسافات وزيدت من سرعة العمل وتسارعه زيادة هائلة، فكان الرأسمالي المجمع والسيطرة المركزة من النتائج الراهنة لذلك.

الرقابة السياسية أمر لازم، لكن الحركة لا يمكن إيقافها عن طريق التشريع، والشاهد على هذا هو البطلان التقريبي لمفعول قانون شيرمان لمحاربة الاحتكار؛ فقد امتدت حركة التجمع والتوثق المهني، فشملت الصحف والمصانع ومشاريع الإنارة والنقل المحلية والبنوك، ومخازن البيع بالمفرق، والمسارح والسنيما، ولعل أبرز الحقائق المعروفة التي تمثل هذه الحركة ظهور شركات الجنرال موتورز، والشركة الأمريكية للبرق والهاتف، وشركة الفولاذ الأمريكية (يونايتد ستيتس ستيل)، ونشوء نظام سلسلة المخازن، وتجمعات شركات الإذاعة مع الشركات التي تدير المسارح في كافة أنحاء البلاد.

وقد أدت المشاكل السياسية وبعض المصاعب الداخلية إلى الإبطاء في تجمع شركات السكك الحديدية، لكن مما لا شك فيه أن هذا التوحيد قادم أيضا، وعلى السيطرة السياسية، في المستقبل، إذا أرادت أن تكون فعالة ومثمرة؛ أن تأخذ شكلا إيجابيا لا سلبيا.

ذلك أن القوى التي تعمل في هذه الحركة، هي من الضخامة والتعقد، بحيث يتعذر وقفها عن العمل بإشارة من القانون أو التشريع، فبالإضافة إلى إمكانية التهرب المباشر من القوانين، هناك طرق قانونية عديدة للدفع

بالحركة إلى الأمام؛ فالترابط الضمني بين إدارات الشركات (التوشيج) وقيام الأفراد والشركات بشراء الأسهم والمخزونات من الباطن والتجمع في شركات مساهمة، وتزويد الشركات بالأموال اللازمة للسيطرة على السياسات، أشياء كلها تؤدي إلى نفس النتائج التي تؤدي إليها عمليات الاندماج المباشر بين الشركات، ولقد ذكر في مؤتمر أخير للصيارفة أن ثمانين بالمائة من رساميل جميع المصارف الموجودة في البلاد، هي الآن في أيدي اثنتي عشرة شركة مالية، ومن الواضح أن السيطرة العقلية على العشرين بالمائة الباقية، باستثناء ما لدى بعض المؤسسات الصغيرة ذات الطابع المحلي أمر سيتلو بصورة آلية.

وفي وسع عالم الاقتصاد، أن يضاعف الأمثلة وأن يضفي عليها شكلا أكثر دقة، لكنني لست من علماء الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الحقائق معروفة للجميع، ولا تتطلب إيضاحا تفصيليا، وغرضي هو إبراز أثر نمو هذه الشركات الاتحادية في تحول حياتنا الاجتماعية من قضية فردية إلى قضية اتحادية، أما انعكاسات هذا التبدل، فهي نفسانية ومهنية وسياسية، ذلك لأنها تؤثر على أفكارنا العملية ومعتقداتنا وسلوكنا جميعا.

وليس بالإمكان فهم التدهور المؤسف في حالة المزارع، إلا على ضوء تصنيع البلاد تصنيعا صادف في آن واحد هذا التحول نحو تجمع المصالح الحرفية والاقتصادية، وستحاول الحكومة الآن أن تعمل من أجل خلق كيان تعاوني للمزارعين يجمعهم ويوحد شملهم، وهو ذات ما سبق للفطنة التجارية أن فعلته – خلافا لرغبة الحكومة في حينه – من أجل الإنتاج الصناعي والنقل.

إن الشدة التي تعانيها الفئات غير المترابطة وغير المتجمعة هي الدليل على مدى سيطرة الفكرة التجمعية المهنية. أن علماء الاجتماع الذين يعنون بالحياة الريفية يركزون الآن اهتمامهم بصورة رئيسية على إبراز تأثير المناطق العمرانية المدنية – أي المناطق التي يهيمن عليها التنظيم الصناعي – في تقرير الأوضاع والأحوال في المناطق الريفية.

وهناك مظاهر أخرى لهذا الوهن والضعضع، تتحدث عن القصة ذاتها، فالطراز القديم من العامل الحرفي المدرب تدريبا فرديا، للقيام بعمل فردي فني، آخذ في الزوال الآن ليأخذ محله في العمل، إنتاج ضخم مكتل، يقوم به رجال كتلوا لإدارة الآلات التي جزأت العمل، تجزئة دقيقة، ففي معظم الحالات، يكون التدرب، مدة بضعة أسابيع على استعمال الآلة، كافيا لتدريب العامل عليها، فالإنتاج المكتل الضخم، يخلق نوعا من التعليم الجماعي الذي تضيع فيه القدرة الفردية والمهارة، وبينما يصبح العامل الحرفي عاملا آليا أكثر منه فنيا، فإن من نواصل تسميتهم بالفنيين، كالكتاب والرسامين، يجدون أنفسهم في وضع يحتم عليهم أما أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف العمل المنظم (الشركات المنظمة) أو يطردوا إلى خارجه كبوهيميين في عقولهم لوثة، وقد يقول قائل أن الفنان يبقى كقوة فردية ناجية صامدة، لكن الاحترام الاجتماعي الذي يضفي عليه في هذه البلاد، يقاس بمقياس قوته، ووضع الفنان في أي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، يقدم القياس الصحيح لحالة ثقافتها، ولا ريب أن مركز الفنان في الحياة الأمريكية الحاضرة، وهو مركز غير أساسي، دليل مقنع لما ستؤول إليه حالة الفرد المنعزل، الذي يعيش في مجتمع آخذ بأسباب الاتحادية النامية.

وجه الاهتمام مؤخرا إلى ظاهرة جديدة في الحضارة الإنسانية: ظاهرة العقلية التجارية ذات اللغة والمصطلحات الخاصة بها، وذات المصالح الخاصة والمتميزة بتكتلاتها الشخصية التي يقرر فيها مفكروها، بصفتهم الجماعية، نسق المجتمع بشكل عام وكذلك نسق حكومة المجتمع الصناعي، وهم في ذلك يتمتعون بنفوذ سياسي يفوق نفوذ الحكومة بالذات، ولا يهمني هنا، أن أبحث في مدى قوتهم السياسية، لكن ما أهتم به في بحثي الحالي، هو أن لدينا الآن، على الرغم من افتقاره للكيان الرسمي أو القانوني، اتحادا تجمعيا عقليا ومعنويا لم يشهد التاريخ مثيلا له من قبل، فأبطالنا الوطنيون هم آل فورد، وآل أديسون الذين يمثلون هذه العقلية للعالم. وقد يجد بعض النقاد، تسلية في الاستهزاء بنوادي الروتاري والكيوانيين والأسود، ولكن في وسع هذه النوادي جميعها، أن تتجاهل الهزء، لأنها الممثلة للعقلية الاتحادية المسيطرة.

ويبدو انحطاط الطراز القديم للفرد والفردية في وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ والألعاب أكثر بروزا منه في أي أمر آخر، ولا ريب أن معاهدنا وكلياتنا، عندما جعلت من الرياضة عملا منظما عهدت بالإشراف عليه وخلقه إلى مديرين من ذوي الرواتب، إنما كانت تجاري روح العصر، في اتباع الطريقة الجماعية الصرفة؛ ولقد أدى ظهور سلسلة من المسارح المترابطة، إلى القضاء على حياة التسلية القديمة المستقلة التي كانت تقوم في بيوت الأفراد، كما كان نتيجة له، وتعمل الإذاعة والأفلام السنيمائية والسيارة جميعا على خلق حياة عقلية وعاطفية مشتركة ومتجمعة. ومع بعض الاستثناءات الفنية الماثلة في المنشورات الخاصة وفي قسم ما من

الصحف، فإن الصحافة هي أداة التسلية في وقت فراغ سريع الزوال، وهي تعكس عملية تكوين الجماعية العقلية بالوسائل والمناهج التكتلية التجمعية، بل إن الجريمة تتخذ أيضا شكلا جديدا، فقد نحت منحى التنظيم والتكتل الاتحادي.

إن بيوتنا وطرق مواصلاتنا النفقية (المترو) هي من معالم هذا الغزو الذي تتعرض إليه خصوصياتنا، وهي شواهد على انهيار هذه الخصوصية، بل كادت حقوق الخصوصية أن تفقد أي معنى لها في متناول التعريف والتحديد، أننا نحيا معرضين لأعظم طوفان من الإيحاء الجماعي عاناه أي شعب، فالحاجة إلى عمل موحد والحاجة المزعومة إلى رأي متكتل وشعور مترابط متحد، إنما هي حاجات تعالجها وتسدها الدعاية الفكرية والإعلانية المنظمة، ولعل الداعية العامل في الحقل الإعلاني هو أهم رمز لحياتنا الاجتماعية الراهنة، ولربما كان هناك أفراد يقاومون ويصمدون، ومع ذلك فإنه يمكن لوقت ما، اصطناع العواطف والمشاعر بوسائل جماعية لمصلحة أي شخص أو أية قضية.

ولا أقصد من كل ما قلت، استنكار هذه الأمور، أو وزن ما فيها من حسنات وسيئات، وإنما سردتها كدلائل على طبيعة صورتنا الاجتماعية، وعلى المدى الذي يتم فيه تشكيلها وتوجيهها، بواسطة عوامل اتحادية وجماعية نحو أهداف جماعية أيضا، وفي هذا ترافق هذه التغيرات التي تطرأ على العقلية وعلى مقياس المقام الاجتماعي، تغيرات أساسية تطرأ على الأفكار والآراء التي تفسر الحياة بواسطتها، وفي هذا المقام تمدنا الصناعة أيضا بالرموز البارزة على ذلك.

فمثلا، ماذا حل؟ بالمثل الأعلى القديم للتوفير الاقتصادي وحسن التدبير؟ عندما قام هنري فورد يدعو إلى مقياس حر للإنفاق بدلا من المقياس الضيق للتوفير الشخصي، ثارت جمعيات تشجيع التوفير بين الشباب، فقد صدم فورد إحساساتها، على الرغم من أن توصياته كانت منسجمة كل الانسجام مع جميع اتجاهات العصر الاقتصادية، فالإسراع في الإنتاج المكتل يتطلب زيادة في الشراء، لا تتم إلا بطريق الإعلان على نطاق واسع، وبطريق البيع بالتقسيط وتسليم عملية البيع إلى وكلاء خبيرين في تحطيم المقاومة الشرائية لدى الأفراد، وهكذا غدا الشراء "واجبا" اقتصاديا، كما كان التوفير "واجبا" في عهد الفردية. ويعتمد كيان الجهاز الصناعي على إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فإذا ما أختل هذا التوازن، فإن البناء الاجتماعي يتأثر باسره، ولا تعود الرفاهية ذات معنى.

ويصبح تبديل رأس المال وتوسيعه، بالنظر إلى ضآلته، لا يكفي للقيام بهذه المهمة، ومن هنا يستقي الرأسمال الجديد بصورة رئيسية من الأرباح الإضافية للشركات الكبرى، وفي مثل هذه الحالة، يغدو من السخف القول للأفراد بأنه يمكن الإبقاء على عجلة الصناعة مستمرة الدوران عن طريق امتناعهم عن مقارفة منه الاستهلاك، كما تصبح دعوى "التضحية" بالعدول عن شراء ما يريده الإنسان سعيا وراء التوفير، ضعيفة مهلهلة.

وهكذا فإن ما يقال للفرد، في الواقع، هو أنه بمفارقته مباهج الشراء الطليف إنما يؤدي واجبه الاقتصادي، إذ يحول دخله الإضافي إلى المخزن التجاري حيث يمكن استغلاله، بصورة أكثر فعالية، وهكذا يفقد التوفير ما

كان له من فضيلة.

ومقابل ذلك يتبلور التغيير الذي يطرأ على المفاهيم السائدة للنظرية الاقتصادية القديمة، بإلزام أصحاب الأعمال بزيادة ما يدفعونه من أجور، إذ أن زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الإنفاق، الذي يؤدي إلى زيادة كبرى في الإنتاج من جديد، لا يمكن المحافظة عليها، إلا إذا توفر لدى المستهلكين ما ينفقونه. فعدد الأثرياء محدود، وحاجتهم الاستهلاكية محدودة أيضا.

وشراء هذه الطبقة للكماليات، أصبح ضرورة أكثر منها رذيلة، بالنظر لما تسهم به في تسيير عجلة الصناعة والتجارة.

ولربما ظل الترف يشجب كرذيلة مثلما تمتدح الأعراف القديمة التوفير باعتباره فضيلة، لكن هذا الشجب، أشبه بالدق العقيم للماء لتناقضه مع حركة الصناعة والتجارة. ولكن هناك على كل حال حدا معينا لاستهلاك الطبقة الثرية للكماليات، ومواد الترف وما كنا ندعوه بالضروريات، أما الاحتياجات التي تجعل عجلة الإنتاج والتوزيع متواصلة الدوران، فيجب أن تنبع من جماهير الشعب، أي من طبقة العمال والموظفين من ذوي الرواتب، وهكذا ينشأ "الاقتصاد الجديد" القائم على فكرة الارتباط والاقتران بين الأجور المرتفعة والرخاء الاقتصادي.

وقد يصعب، بل يستحيل، قياس الأهمية الكلية لإعادة تقييم تلك الآراء المتصلة بالتوفير، والأجور المخفضة، وهي التي كانت أساسية في المذهب الاقتصادي القديم، ولو كانت هذه الأهمية ترمز إلى تبدل في

النظرية الاقتصادية المجردة فحسب، لما كان لها هذه القيمة العظيمة، لكن التبدل في النظرية، هو في الحقيقة انعكاس لتغير اجتماعي لا يكاد يقل كثيرا عن أن يكون تغييرا ثوريا، ولست أعني أن "الاقتصاد الجديد" قد تم تركيزه فأصبح حقيقة، أو أن تلك العملية الرامية إلى الإسراع في الاستهلاك الجماهيري العام، لتضخيم الإنتاج والإسراع به، لا يمكن أن تصل إلى نهاية، أو أنها منطقية كليا، لكن بعض التطورات لا يمكن أن يعود القهقري فأولئك الذين اعتادوا على الأجور العالية، وعلى مستوى عال من الاستهلاك، لا يمكن أن يقنعوا بالرجوع إلى مستوى خفيض، فقد ظهر وضع جديد يجب أن نضعه في حسابنا في المستقبل، ولا شك أن أزمات وضيقات اقتصادية ستحل يوما ما، ولكن، ليس في وسعنا، أن نعالج هذه الأوضاع الطارئة في المستقبل بنفس الأساليب التسليمة القدرية والعرضية التي كنا نستعملها في علاج مثيلاتها في الماضي، فستبدو هذه الأزمات طارئة شاذة، لا عادية، وسيضطر المجتمع، بما فيه أقطاب الصناعة، إلى تحمل مسؤولية، كان وكانوا معفيين منها، وستضطر الدعوة إلى الرخاء العام في هذه الحياة إلى مواجهة اختبارات لم تتعرض لها العقيدة التي تقول بأن الإنسان سينال الخلاص في العالم الآخر تعويضا عما يلقاه من شقاء في العالم الراهن، ولم يبد "الرخاء" في عام ١٩٣٠، كحقيقة مضمونة، للكثيرين، كما كان باديا في الشطر الأول من العام الذي سبقه، ولا ريب أن الضيق أو الكساد الاقتصادي، يجعل المشكلة التي نجمت عن نمو التكتل الصناعي والمالي، أكثر حدة، وإن زيادة فاحشة في الدخل قدرها ٨ بلاين لن تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، هذا إلا إذا وجدنا منفذا

في طرق إنتاجية. وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا دعمنا الاستهلاك وقويناه. وهو أمر يتطلب توسيعا في التنظيم والإشراف، ليشمل الاستهلاك بالإضافة إلى الإنتاج والتوزيع؛ ويبدو لي أن النتائج البديلة ستتبلور، أما في توسع محدد للتكتل الاجتماعي بحيث يشمل المستهلك العادي أيضا أو في بلاء اقتصادي على نطاق واسع.

سبق لي أن ذكرت بأنني لم أورد ما أوردت من أمثلة على ما يحدثه التكتل النامي للمجتمع في التفكير والعرف الاجتماعي، من أجل استنكار رد فعل ذلك التكتل أو تحبيذ، وإنما أتيت بها، لأظهر صورة انهيار فلسفة حياتية فردية وتكون خطة جماعية من التساند والتكامل تجد طريقها إلى كل سبل الحياة الشخصية، والعقلية والعاطفية، سواء ما يتعلق منها بالعمل، أو بأوقات الفراغ، وسواء ما يتصل منها بالأخلاق أو بالاقتصاد.

ولكن، لما كان هدفي إظهار فساد المفاهيم القديمة، على الرغم من أنها لا تزال المفاهيم التي ينادي بها علنا وجهارا، فإن هذه الإيضاحات تؤكد بصورة جازمة، مظاهر الاقتياس النامي، والتجانس الجماعي، وهو ما يستنكره النقاد، حقا وعدلا.

لكننا لا نكون منصفين، تبعا لذلك، إذا تركنا الانطباع سائدا بأن هذه السمات هي كل قصة "اتحادية" الحياة الأمريكية.

فالأشياء التي تنتقد، هي المظاهر الخارجية لحركة داخلية تتجه نحو التكامل على نطاق لم يعرف من قبل، والتكييف الاشتراكي ليس إصلاحا مفرطا في استدرار الثناء أو عملية مستحبة، إذ أنها تنطوي على بعض

المخاطر التي تهدد بعض القيم الثمينة، كما تنطوي على تهديد لبعض الأشياء التي لا يجب أن نفقدها طوعا، ولكن على الرغم من الكثير مما يرطنون به عن "الخدمة" و "المسؤولية الاجتماعية" فإن هذه الظواهر تعتبر بداية حقبة جديدة من التكامل، تكمن احتمالاتها النهائية ومدى ما سيتحقق منها في ضمير الغيب، وكل ما نحتاج إليه في الحاضر هو أن نفهم حقيقة بأننا، سواء أكنا نسير نحو الأفضل أو نحو الأسواء، نعيش في عصر تكتلي.

ولما كان من طبيعة المجتمع، كما من طبيعة الحياة، أن تنطوي على توازن بين القوى المتضاربة المتعاكسة، فإن الأفعال وردود الأفعال هي بالنتيجة متبادلة متكافئة متساوية، ولما كانت عملية التحضير والتكييف الاشتراكي هي في خطوطها الكبرى آلية وكمية، فإنه يصار إلى الإبقاء على المجموعة (البشرية) في حالة التوازن الخطر المقلقل بالتوجه إلى توجيه تحريضي يستهدف الأفراد بصورة مبالغ فيها ومتهورة ولا شرعية، وإذا كان للفوضى والمذهب الآلي الميكانيكي أن يخلقا عقلا وروحا وشخصية متكاملة فإن ما يخلقانه يجب أن يكون فكرا وشعورا وفردية من طراز جديد.

وفي غضون ذلك، فإن الشذوذ والخروج على القانون من ناحية (وأنا لا أفكر هنا بالإجرام الظاهري مثلما أفكر بالقلق العاطفي والارتباك الفكري)، والاقتباس التوافقي من الناحية الثانية، هما جانبان من المجتمع المتكتل الاتحادي الناجح، وهنا يحتفظ المجتمع بالاتزان في المظهر الخارجي ليس إلا، وعندما تصبح الاتحادية داخلية، أي عندما تتحقق في الفكرة

والهدف فإنها تغدو نوعية كيفية، وفي هذا التبدل، لا يظل القانون، حكما يفرض من الخارج بصورة استبدادية، بل يصبح ارتباطات تجمع الأفراد بعضهم إلى بعض، ويصبح التوازن بين الفردي والاجتماعي أساسيا عضويا، فتستثار الإحساسات ويتم إرضاؤها في مجرى الحياة العادية، بواسطة انحرافات فجائية لضمان تحقيق، ما هو ممنوع أو محرم عليها في أوضاع ناقصة لا يمكن تقبلها وجدانيا، على الرغم من قوتها النفاذة التي ليس بالإمكان تجنبها، وهذا الوضع يعرف الفرد بأنه مجزأ ضد نفسه، منقسم النفس مشتتة.

الفصل الرابع

الفرد الضائع

اقترنت عملية نمو حضارة اتحادية تكتلية في مظهرها الخارجي – أو الحضارة التي هي في طريقها إلى أن تصبح ذلك بسرعة – بظاهرة جعلت الفرد مغمورا، على أنني لن أحاول أن أحدد إلى أي مدى ينطبق هذا القول على الفرص المتاحة للفرد في ميدان العمل، كما لن أحاول أن أبحث مدى الحدود، التي تقيمها القوى الاقتصادية العاملة من أجل التكتل، على المبادأة والاختيار في ما يفعله الفرد، على أنه يمكن القول والمحاجة بأن نقصا قد طرأ على مجال التقرير والفعالية للكثرة، بينما ازداد زيادة كبرى مبالغ فيها مجال التعبير الذاتي للقلة.

هذا وإن كان يمكن الرد على ذلك بأن ما من طبقة مفردة في الماضي كانت تمتلك السلطان الذي تتمتع به اليوم أقلية صناعية حاكمة، ويمكن القول من الناحية الأخرى أن سلطان القلة، هو بالنسبة إلى الفردية الحقيقية، خداع المظهر ليس إلا، إذ أن هؤلاء، الذين يدل ظاهرهم على أنهم المسيطرون، هم في الحقيقة، مدفعون بقوى خارجة عن ذاتيتهم، لا يفترقون في ذلك عن الكثرة، وهذه القوى تدفع بهم إلى قالب مشترك تزول

في إطاره فرديتهم.

ولا أجدني مضطرا إلى التمييز بين الرأيين، إذ أن ما أعنيه "بالفرد الضائع" هنا، لا صلة له مطلقا بموضوعنا. فهذا الفرد في رأيي حقيقة فكرية وإدراكية، منفصلة كل الانفصال، عن أي مظهر من مظاهر السلطة الحاكمة، وبواعث الولاء التي كانت في الماضي تشد الأفراد بعضهم إلى بعض، وتسندهم وتوجههم، وتوحد نظراتهم إلى الحياة، قد اختفت تقريبا، وبنتيجة اختفائها، أضحى الأفراد حائرين ومرتبكين، ويصعب أن نجد في التاريخ حقبة، كان فيها الأفراد مفتقرين إلى مواد العقيدة الثابتة والراسخة، وإلى أهداف العمل المقبولة، كالحقبة التي نعيش فيها، إذ أن استقرار الفردية يعتمد على المواد المستقرة التي يرتبط بها الولاء بصورة وثيقة، وهناك بالطبع، هذا النفر من الناس الذين ما زالوا أصوليين، متزمتين في عقائدهم الدينية والاجتماعية، لكن كثرة صخبهم في الدعوة إلى رأيهم، دليل على أن التيار يتجه ضدهم. أما بالنسبة إلى الآخرين، فقد أصبحت مواد الولاء التقليدية عقيمة جوفاء، أو أصبحت موضع تفنيد ودحض علني، وهم في ذلك ينساقون مع التيار دون أن يتوفر لهم المرسى الأمين، ويتأرجح الأفراد بين ماض هو من الفراغ الفكري بحيث لا يؤمن الاستقرار، وبين حاضر، كثير الاكتظاظ، ملئ بالغموض والفوضى، بحيث لا يمنح الاتزان أو التوجيه إلى الفكر والأحاسيس.

والفردية الثابتة المتكاملة، هي ثمرة علاقات اجتماعية محددة، وظائف معترف بها علانية، وإذا نظرنا إلى الأمور على ضوء هذا المقياس، فإن أولئك الذين يبدون في مركز السلطة، والذين يسمون بالتعبير عن ملكاتهم

الفردية الخاصة إلى ذروة عالية، هم في الحقيقة مغمورون، قد يكونون قباطنة موجهين في ميادين المال والصناعة ولكن إذا لم يتوفر الإجماع في العقيدة على معنى المال والصناعة في الحضارة، ككل قائم بذاته، فإن هؤلاء ليس في وسعهم أن يكونوا قباطنة موجهين حتى لأرواحهم ومعتقداتهم وأهدافهم، فهم يمارسون قيادتهم ضمنا وسرا، وبالتالي دون وعي أو تفكير، وهم يقودون، ولكن تحت ستار قوس اقتصادية غير موجهة اجتماعيا، وغير شخصية، وجزاؤهم، لا يكون في ما يعملونه في مراكزهم ووظائفهم، بل في توجيه النتائج الاجتماعية إلى الربح الذاتي، وهم يتلقون تهليل الجماهير، ويستثيرون إعجابهم وحسدها، لكن هذه الجماهير المهللة تتألف كذلك من أفراد ذاتيين تائهين، فقدوا الإحساس بالاتجاهات والمنافع الاجتماعية.

إن تأويل ذلك يكمن في حقيقة أنه بينما تنتج الأفعال نتائج جماعية ومشاعة وتكتلية اتحادية، فإن هذه النتائج تأتي خارج نطاق المقصود منها، وبعيدة عن أن تكون بمثابة التعويض المبهج الذي يستقي من الشعور بتأدية خدمة اجتماعية، وبالنسبة لهؤلاء، كما بالنسبة للآخرين، فإن أعمالهم المهنية هي شخصية خاصة وبالتالي فإن ثمارها هي كسب شخصي خاص، ويستحيل توفر ترضية وتعويض كاملين حيثما يقوم مثل هذا الانقسام.

ولذا فإن انعدام التحسس بقيمة اجتماعية هو تعويض يوفره تسارع حاد في الفاعليات التي تزيد من الكسب الشخصي والسلطة الخاصة، إن المرء لا يستطيع أن ينفذ بإبصاره إلى الوعي الباطني لعشرائه، ولكن إذا كان هنالك أي قدر عام من القناعة الباطنية لدى أولئك الذين يؤلفون

أقليتنا المالية الحاكمة، فإن الدليل على توفر ذلك المقدار المفقود بشكل محزن، أما بالنسبة للكثرة فإنها تساق إلى هنا وهناك بقوى خارجة عن سلطانها.

ولعل أبرز سمة لحياتنا الحاضرة من الناحية الاقتصادية، هي اللا أمنية (الافتقار إلى الاطمئنان)، وأنها لمأساة أن نرى الملايين من الرجال الراغبين في العمل، عاطلين بصورة دورية متكررة، إذ بالإضافة إلى حالات الكساد الدورية، فإن هناك في جميع الأوقات جيشا دائما من العمال العاطلين، الذين لا يجدون عملا دائما نظاميا، ولا تتوفر لنا المعلومات الدقيقة عن عدد هؤلاء، لكن الجهل حتى بالأرقام، أمر هين، إذا ما قيس بعجزنا عن فهم النتائج الأدبية والنفسية للأحوال المقلقة المضطربة التي تعيش فيها الجماهير الكبيرة، إن تأثير اللا أمنية أعمق وأوسع من البطالة المجردة، والخوف من فقدان العمل، والفزع من غد الشيخوخة، يخلقان القلق، ويجرحان الكبرياء بصورة تؤذي الكرامة الشخصية. وحيث تتوفر المخاوف، فإن الفردية القوية والباسلة تتعرض للانهيار، إن النمو الواسع للموارد التكنولوجية، الذي قد يجر الأمان في أعقابه، قد جاء في الحقيقة بطراز جديد من عدم الاطمئنان، نتيجة للتوسع في استخدام الآليات، التي تحل محل اليد العاملة، لقد بدأت الترابطات والاتحادات، التي ترمز إلى عصر موحد، تدخل عدم الاطمئنان والقلق في الحياة الاقتصادية لطبقة أصحاب الرواتب العالية، لكن هذا الاتجاه ما زال في مراحله الأولى، وهكذا فإن التحقق من عجز المتابعة الشريفة والدؤوبة، لعمل أو وظيفة، عن تأمين مستوى مستقر من الحياة، يقلل من احترام العمل، ويحث الكثيرين على

اهتبال الفرص في بعض طرق المغامرات، للحصول على الثروة التي تجعل الأمان ممكنا.

وكدليل على هذا، في وسعنا الاستشهاد بمهازل مضاربات البورصة في السنوات الأخيرة.

والمظاهر البادية في الحياة الأمريكية، من قلق، وعدم أناة، وهياج، وتسرع، هي حتميا من مستلزمات وضع لا يجد فيه الأفراد سندا ورضى في كونهم أعضاء في كل اجتماعي واحد، يعيلهم ويعيلونه، إن تلك المظاهر من الناحية النفسية، أدلة قائمة على الشذوذ، ومن العبث البحث عن تأويل لها، ضمن نطاق القصد المتعمد للأفراد، كما أنه من العبث أيضا، الاعتقاد بأن في الوسع الخلاص منها عن طريق مناشدات إرشادية روحية، ولا يمكن أن تفسر، هذه الظواهر المرضية المنتشرة، إلا عن طريق تبيان ما في العلاقات بين الأفراد والأحوال الاجتماعية التي يعيشون فيها من سوء استجابة وسوء توافق.

فليس فطرة في الطبيعة الإنسانية ذلك الوله المحموم بأي شيء طالما كان تعبيرا يلهي، ولا هو كذلك فروغ الصبر وعدم الاستقرار والاضطراب العصبي والرغبة في المثير. إن هذه الحالات من الشذوذ بحيث تتطلب تفسيرا لها، يكمن في سبب عميق الجذور.

وأرى لزاما علي أن أوضح على نفس الأسس ما يبدو أنه نوع من النفاق. فنحن لسنا، عن وعي منا، غير مخلصين في إقرارنا بالولاء لمثل "الخدمة" إذ أن هذه المثل تعني شيئا.

فمثلا، لا يستعمل عضو نادي الروتاري، أو صاحب المشروع التجاري أو رجل الصناعة الكبير، هذا الاصطلاح، كمجرد وشاح "يخفي تحته شيئا آخر" في سبيل الحصول على ربح مادي، وإن الإقرار الشائع بهذا الأمر يبرهن على وجود أحساس بالمهمة الاجتماعية للعمل، يعبر عنه بالكلمات، ليس إلا، لأنه غير موجود واقعيا، وغن كان موجودا في الوهم والإيهام.

وإذا كانت تركيباتنا الخارجية في النشاط الصناعي، تنعكس في التكامل التنظيمي لرغبات الأفراد، وأهدافهم، وقناعاتهم، فإن الاحتجاجات الشفوية ستختفي من الوجود، لأن النفعية الاجتماعية تصبح قضية مفروغا منها.

ويرى بعضهم أن نسخة أصيلة، عقلية ومطابقة لمخططنا الاجتماعي الخارجي، هي الآن في طريق التكوين بصورة فعلية.

ويرى هذا البعض أيضا أن عقليتنا السائدة، ومثاليتنا هي عقلية "التفكير التجاري" ومثاليته، وهو التفكير الذي أصبح الآن نفاذا شاملا بصورة مؤسفة، أو ليست المقاييس السائدة الآن للقيم هي تلك المستمدة من النجاح المالي والازدهار الاقتصادي؟ وإذا كان الرد على هذا السؤال بالإيجاب لا يصلح، فعلينا أن نعترف، بأن حضارتنا الخارجية، هي في طريق الحصول على ثقافة باطنية تشابهها وتتفق معها، مهما يكن عدم احترامنا لكيفية هذه الثقافة وصلاحها، أما الاعتراض القائل، بأن مثل هذا الوضع مستحيل، بالنظر إلى عجز الإنسان عن العيش على الخبز وحده أو على

الازدهار المادي، فإن فيه نوعا من الإغراء، ولكن يمكن القول أنه كذلك يستدعي التساؤل. أما الرد القطعي، فهو أن التفكير التجاري، غير متحد بذاته، بل مجزأ على نفسه، وسيظل كذلك، ما دام أن نتائج الصناعة، التي لا تزال القوى الفاعلة المقررة في الحياة، تكتلية وجماعية، بينما دوافعها المحركة وتعويضاتها ما زالت شخصية مغرقة. ولا يمكن أن يوجد التفكير الموحد، حتى ولو كان من الطراز التجاري، إلا إذا كان القصد الواعي والسعي إلى الاكتمال، منسجمين مع النتائج المتحققة عمليا.

وهذا القول يعبر عن أحوال، هي من الرسوخ نفسانيا، بحيث يمكن اعتباره قانونا للوحدة النفسانية، ويقوم البرهان على وجود التجزئة والانفصام في وجود الكثير من التخطيط للتطوير المقبل، بالنسبة إلى الحصص والأسهم، داخل الشركات التكتلية الكبرى، بينما لا يوجد مقابل ذلك أي تخطيط منسق للتطوير الاجتماعي.

إن نمو التكتلية الاتحادية محدود، بصورة تعنتيه، وتبعا لذلك، فهي تعمل على تحديد الفردية، وتحميلها الأعباء، وإرباكها وإغراقها، فهي تحشد خارج الحياة المنظمة الأمنة المستقرة أكثر مما توحد وتكتل داخلها. وبينما جعلت المناطق الريفية خامدة جامدة، جاءت إلى المدن، بحركة واسعة ولكنها قلقة، ويكمن حصر التكتلية في أنها تبقى على المستوى المالي، فمن ناحية، يلتئم شمل الرجال، عن طريق استثمار أموالهم، في نفس الشركة المساهمة، كما يلتئم شملهم من ناحية أخرى بكون الآلة تحتم الإنتاج الضخم من أجل أن يحصل المساهمون على أرباحهم. وتؤثر النتائج في المجتمع من جميع وجوهه، لكنها نتائج غير أساسية مثلما هي الدوافع

الإنسانية النهائية التي هي ذاتية وأنانية، والفردية الاقتصادية للدوافع والأهداف، هي ذاتية وأنانية، والفردية الاقتصادية للدوافع والأهداف، هي التي تدعم، ضمنيا، فلسفتنا الآلية المتحدة الحاضرة، وهي التي تهدم الفرد.

وضياع الفردية أمر جلي في القطاع الاقتصادي، لأن حضارتنا في الغالب، حضارة عمل وتجارة، ويتضح هذا بشكل أبرز عندما نتطلع إلى الميدان السياسي، ولا ريب في أن الإفاضة في شرح عدم وجود معنى للمنابر والأحزاب والقضايا السياسية، مضيعة للوقت والكلام، وعلى الرغم من أن الشعارات القديمة، ما زالت تستعمل وتتكرر، إلا أنها لا تحمل أي معنى حقيقي إلا للقليلين، ولا شك أن سياستنا عامة، هي في حالة ارتباك، طالما أنها لا تمارس بصورة خفية، من أجل المصالح المالية للجماعات، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى جدال ونقاش، وهكذا ترتجل القضايا من أسبوع إلى آخر، مع استمرار التبدل في الولاء، ومن المستحيل على الأفراد، أن يجدوا أنفسهم سياسيا باطمئنان وفعالية في ظل مثل هذه الأحوال، والنتيجة الطبيعية هي الخمول السياسي، الذي تنتابه بين الفينة والفينة، تشنجات وانفعالات متكررة.

ويظهر الافتقار إلى مواد ثابتة للولاء، يضيع الأفراد بدونها، بصورة خاصة وضع الأحرار **(Liberal)** فالتحرر في الماضي أو "الليبرالية"، كان يتمايز بامتلاك لعقيدة ومنهاج فكري محدودين، تميزنه عن باقي الأحزاب المحافظة التي لم تكن بحاجة إلى نظريات مرسومة تتعدى الدفاع عن الأشياء القائمة.

وعلى سبيل المقارنة، نقول، أن الأحرار، كانوا يعملون على أساس فلسفة اجتماعية مدروسة، وعلى قاعدة نظرية سياسية لها حدودها، وانسجامها بحيث تسهل ترجمتها إلى برامج سياسية لمختلف القضايا التي تعالجها. أما الليبرالية اليوم، فليست أكثر من مجرد حالة فكرية، يطلق عليها بغموض، اسم التطلع إلى الأمام، دون أن تكون واثقة من الاتجاه الذي تتطلع إليه، أو الأشياء التي ترمي إليها، ولا ريب في أن هذه الحقيقة، بالنسبة للكثيرين من الأفراد، وبالنسبة لنتائجها الاجتماعية، ليست أقل من مأساة، قد لا تحس بها الجماهير تماما؛ ولكنهم في انجرافهم بدون هدف يظهرون حقيقتها، بينما ينزعج المفكرون منها، بصورة واعية، لأن الطبيعة الإنسانية لا تمتلك أمرها، إلا إذا وجدت أهدافا تستطيع أن تربط نفسها بها.

ولا أعتقد أن من الخيال في شيء الربط بين وطنيتنا المحمسة والعارمة، وبين الوضع الذي قطعت فيه نظرية التكتلية الاتحادية شوطا بعيدا، لتفصل بين الأفراد وبين ما كانوا يتوقون إليه من روابط وولاء محلي قديم، دون أن تعطيهم بدلا عن ذلك، نظاما ومركزا جديدين للحياة، وتحتفظ أكثر الشعوب تشبعا بالروح العسكرية بولاء رعاياها، ليس باستخدام القوة المادية بل بقوة الأفكار والأحاسيس، فهي تزرع في نفوسهم مثل الطاعة، والتضامن والولاء العام المشترك لقضية عامة، وقد خلقت الصناعة والتكنولوجيا والتجارة العصرية شعوبا عصرية في مظهرها الخارجي، وإذ تقوم الجيوش والأساطيل بحماية التجارة، وضمان السيطرة على المواد الأولية، والسيطرة على الأسواق، فغن الأحوال إذا عرضت على حقيقتها،

وفي صورها العارية على الجماهير، فلن تجد أن أفراد هذه الجماهير سيضحون بأرواحهم في سبيل تأمين الربح الاقتصادي للأقلية، لكن السعي الفاشل للتعاون الأصيل، والتضامن المشترك في الحياة اليومية يجد مخرجا له في العاطفة الوطنية، فلدى الرجال غريزة تحبب إليهم الاشتراك في مخاطر العيش والنضال، وإذا كان المجتمع اليومي لا يغذي هذا الحافز، فإن الخيال الانطلاقي، يصور شعبا فخورا، يكون فيه الجميع فردا واحدا، وإذا كانت فروض السلام البسيطة، لا تنشئ حياة عامة مشتركة، فإن العواطف، إذا ما جندت في خدمة الحرب، تقدم الصورة الزائفة المؤقتة لتلك الحياة.

ولم أشر حتى الآن مطلقا إلى ما يعتبره الكثيرون، أخطر وأوضح أدلة فقدان الأشياء التي تؤلف موضوعا موثوقا يستهدفه الولاء، وأعنى بها الدين، وقد يكون من السهل، المبالغة في رسم مدى تقهقر الدين في مظاهر حياتنا الخارجية، كارتياد الكنائس أو الانتماء إليها أو ما شابه ذلك، ولكن من الممكن، وأن كان بصعوبة، المبالغة في ذكر تأخر الدين كقوة موجهة وتكاملية حتى في العصور المسماة باسمها، كانت في الحقيقة، القوة المركزية الفعالة، كما يود بعضهم وصفها، ولكن الذي لا مرية فيه هو أنها، أي الديانة، كانت رمز وجود الأوضاع والقوى التي منحت لآراء الرجال في الحياة وحدتها وتمركزها، فقد كانت على الأقل، تجمع في رموز لها مكانتها، واتساع شمولها، الإحساس بالأمور الوثيقة الصلة بالناس، ولذا فقد ظل معها مكانتها في نظرتهم إلى الحياة.

لكن الديانة لا تحقق هذه النتيجة اليوم، فالفصل بين الكنيسة والدولة قد عقبه فصل آخر، بين الكنيسة والمجتمع، ولما فقدت الديانة ما

لها من عمل ذاتي مجرد، فقد أضحت، على أحسن تقدير، موضوع طوائف أو جماعات، يفصل بعضها عن بعض خلافات عقائدية، وإن كانت تتحد داخليا في إطار مذاهب ذات أصل تاريخي مجرد، ومعان غيبية أو طقسية، ولم تبق في عصرنا الحاضر روابط للوحدة الاجتماعية، كتلك التي ربطت في الماضي الإغريق، والرومان واليهود والكاثوليك، في العصور الوسطى، وقد تكون هناك فئة تدرك خطورة ما لضياع الدين كرابطة وثقى من أثار ونتائج، لكن الكثرة، يئست من استعادة الديانة لأمجادها، عن طريق تطوير القيم الاجتماعية، التي يمكن لخيالات الأفراد وأحاسيسهم أن تشد إليها بقوة، وهي –أي هذه الكثرة، ترغب في أن ترى عكس العملية، أي استخدام تجدد الروح الفردية المعزولة كوسيلة لخلق روابط الوحدة الاجتماعية، ولإيجاد رموز جديدة للولاء.

وبالإضافة إلى الحقيقة القائلة، بعدم وجود إجماع على ما يمكن لاتجاه ديني جديد أن يكز نفسه عليه، فإن الإرشاد في هذه الناحية، يضع العربة أمام الحصان لا خلفه، إذ أن الديانة ليست جذرا من جذور الوحدة بقدر ما هي زهرة من زهورها أو ثمرة من ثمارها، أما السعي لتأمين استكمال الفرد ولاستكمال المجتمع عن طريق تنمية وتعهد الديانة بشكل متعمد واع، فإنه في الحقيقة برهان على المدى الذي وصل إليه الفرد في ضياعه بانفصاله عن القيم الاجتماعية المعترف بها والمقررة، وليس من الغريب أن المناشدة تجنح، عندما لا تتخذ شكل التمسك بأصول الدين على أساس عقائدي، إلى الانتهاء، أما على شكل إيمان باطني بالعلوم الخفية، أو بنظرة جمالية خاصة، إن معنى الوحدانية الذي يعتبر روح الدين وجوهره، لا يمكن

بناؤه والمحافظة عليه، إلا عن طريق الانتماء إلى مجتمع أحرز قسطا من الوحدة، ومن سخف الخيال، أن نحاول أولا زرع فكرة الوحدانية بين الأفراد ثم توسيعها لتشكل مجتمعا متوحدا عضويا، والإغراق في هذا الخيال، يصيب بالعدوى، تلك المثل، التي شرح بها المفكرون الحياة الأمريكية، وسأعطي كمثل بارز على هذه الشروح، ما ذكره ولدوفرانك[١] في كتابه "إعادة اكتشاف أمريكا" فهو يفصح عن أسلوب من الحنين وليس عن قاعدة للتشييد.

ذلك أن القول بأن الآلة قد قلبت المظهر الخارجي إلى فوضى غامرة، بالنظر إلى أنها أي الآلة نفسها – مبدأ من مبادئ الفوضى، وإلى أنها ستظل كذلك حتى يقوم الأفراد بإعادة تركيز الوحدانية في نفوسهم، هو قول يقلب الطبيعة الحقيقية للأمور، فالمظاهر الخارجية إذا لم تكن قد نظمت كليا، فهي نسبيا كذلك في الحالة التكتلية الاتحادية التي خلقتها الآلة والتقنية الألية، فدخيلة الإنسان، هي الغاب الذي لا يمكن إخضاعه للنظام، إلا إذا انعكست عليه، قوى التنظيم العاملة في الخارج، بنماذج مشابهة من الفكر والخيالات والأحاسيس.

والمريض لا يعالج نفسه بالداء، والأفراد المتفرقون لا يحصلون على الوحدة، إلا إذا تضامنت الطاقات، المسيطرة على حياة المجتمع، على تكوين عقولهم، أما إذا كانت هذه الطاقات في الحقيقة، جهودا مجردة

---

[١] بعد عرض رائع لانحلال التركيب الأوروبي، يمضي المؤلف ليقول "إن حاجة الإنسان إلى النظام وصياغته له، هما علمه، وفنه وديانته، ومرد هذه الأمور جميعها إلى الإحساس الفطري بالنظام الذي نسميه الذات".

للحصول على الكسب المادي الذاتي، فإن العملية تصبح يائسة لا أمل فيها، لكنها، أي الطاقات، نتيجة فن جماعي من التقنية (التكنولوجيا) التي يسوقها الأفراد لتحقيق أهدافهم الذاتية، وهنا تلوح تباشير نظام

وقد نسى المؤلف الحقيقة القائلة بأن هذه العقيدة عن أولوية الذات هي بالدقة، انعكاس العصر الانطلاق الذاتي (الرومنطيقي) على الانحلال الذي صوره، ولا معنى لهذا الانعكاس إلا في ذلك الانحلال.

موضوعي يتمكن الأفراد بواسطته من الحصول على مقاماتهم وطاقاتهم.

ولم أذكر شيئا حتى الآن، عن الدلائل الشائعة على تفكك الفردية، بسبب فشلها في إعادة بناء الذات، لمواجهة حقائق حياتنا الاجتماعية الحاضرة، لقد دلل إحصاء لوجهات نظر قادة الفكر في حراجة مشاكلنا الاجتماعية الراهنة، على أن أوضاع القوانين والمحاكم، ومخالفة القوانين والإجرام تقف في طليعة القائمة، مجلية بمسافة بعيدة، ولا شك أننا الآن، أكثر تشدد أمنا في أيام كيبلمغ عندما كتب: أن الناس "يصنعون القوانين التي يزدروها، ويزدرون القوانين التي يصنعوها". ونحن نضع نظاما، لا نظير له في التاريخ، لسن القوانين، ثم التنكر لها، عرضا وعن سابق تصميم، بعد أن تصبح مدرجة في كتب القانون، وإذا ما حكمنا على ضوء إجراءاتنا التشريعية، فنحن نعتقد أن بوسعنا خلق الأخلاق عن طريق القوانين (لاحظ تعديل قانون منع بيع الخمور في أمريكا على نطاق واسع)، متناسين الحقيقة، وهي أن القوانين باستثناء ما ينظم منها الأصول الإجرائية

والتطبيقية، هي تسجيل للعادات الاجتماعية القائمة، وما يلازمها من أعراف وأهداف أخلاقية، وليس في وسعي، مع ذلك التفكير في هذه الظاهرة، إلا على اعتبار أنها دلالة، لا علة، فهي في الحقيقة، تعبير طبيعي عن حقبة، أحلت فيها التغييرات، التي طرأت على كيان المجتمع، ما كان له من روابط وولاءات قديمة، وقد نحاول إصلاح هذا التراخي والانحلال الاجتماعي بواسطة التشريعات القانونية، لكن التفسخ الحقيقي يتكشف عن نفسه، في تلك الشقاوة التي تظهر الطبيعة المصطنعة لهذه الطريقة في تأمين التماسك الاجتماعي.

وإذا ما جمعت المقالات، التي كتبت عن تراخي السنن الأخلاقية التقليدية، فإنها تملأ الأسفار والكتب، وقد ظهرت حركة جديدة، استأثرت بالاهتمام العام، وأسميت لسبب غامض "بمذهب الإيمان بالطبيعة البشرية". وهي تدعو إلى ضبط النفس والاعتدال، على أن يقوم الإنسان بالتزاماتها إراديا، كوسيلة لحل مساوئنا. ويرى أصحاب هذا المذهب أن "الطبيعة"، كما يمارسها الفنانون، و"الآلية" كما يدرسها الفلاسفة، الذين يستمدون وحيهم من التاريخ الطبيعي، قد قضتا على الشرائع الداخلية الغريزية، وعلى الإلزاميات التي يمكن لها وحدها أن توطد النظام والولاء، ويسعدني أن أتمكن من تصديق القول بأن الفنانين والمثقفين يملكون مثل هذه السلطة في أيديهم، إذا لو امتلكوها، حقا فإنهم بعد استعمالها للإساءة للمجتمع، قد يستخدمونها لعلاج المجتمع وشفائه، ولكن فهما للواقع، مشفوعا بفهم الفكاهة، يمنع التسليم باعتقاد كهذا، فالأدباء والمفكرون الجامعيون (الأكاديميون)، هم الآن نتائج، لا مسببات. وهم يعكسون وينطقون

بالتفكك الذي أنتجته، طرازات الحياة الجديدة باستخدام مظاهر حديثة في الصناعة والتجارة، وهم يدللون على اللاواقعية التي دهمت العقائد والقوانين التقليدية التي تسلطت عليها قوى جديدة، وينادون بصورة غير مباشرة، بالحاجة إلى تركيب جديد (حل وسط) لكن هذا التركيب لا يكون إنسانيا، إلا إذا أخذت الأوضاع الجديدة نفسها موضع الاعتبار، وحورت إلى وسطيات من أجل حياة حرة وإنسانية، وليس في وسعي، أن أرى سبيلا لكبح جماح الثورة الصناعية، ونتائجها، أو العودة بها إلى الوراء، ففي انعدام مثل هذا الكبح (الذي يكون فعالا إن وجد) يكون حث رادع من روادع الباطنية، عن طريق مزاولة الإرادة الشخصية الرفيعة، مهما كانت، رجعا تافها في حد ذاته للفردية القديمة التي انهارت كلية.

وهناك وجوه شتى للحياة، قد تبين لكل إنسان، يختار التفكير في حدود الحقائق بدلا من الكلمات، عدم انطباق العلاج المقترح على الأوضاع القائمة، وفي إمكان المرء، أن يأخذ الحالة الراهنة لوسائل التسلية، وللأفلام السينمائية، والإذاعات والرياضيات البدنية المنظمة، وأن يتساءل، كيف يمكن، عن طريق استخدام، الضبط الداخلي، مواجهة هذا التفجر العنيف في استعمال الموارد التطبيقية (التكنولوجية) في الحصول على التفع الاقتصادي. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك يكمن في الانحلال الناجم عن التغيرات في الحياة العائلية والخلق الجنسي، فلم يكن العزم البشري المصمم، هو الذي زرع الألغام لتدمير البيت التقليدي كمركز للصناعة والتعليم، ومحور للتربية والأخلاقية، والذي فوض في القوت نفسه الكيان القديم للزواج الدائم، ومجرد الطلب، من الأفراد الذين يعانون من

ثمار هذا الهدم وزرع الألغام، وضع حد لهذه النتائج بأعمال إرادية شخصية، هو كالدعوة إلى العقيدة عن طريق السحر الأخلاقي، وشفاء الأفراد القادرين على ضبط الذات ضبطا فعالا قويا لا يكون ألا بتمرين متواضع للإرادة أولا على التزام الحقائق الاجتماعية الراهنة، وتوجيهها وفقا لإمكاناتهم.

والأمثلة على هذا الذوبان الذي يتحلل فيه الأفراد من الروابط، التي كانت تضفي على حياتهم النظام والعون، واضحة ومتألقة، إلى الحد الذي تعشي فيه أبصارنا عن رؤية الأسباب المؤدية لها، فالأفراد يتلمسون سبلهم، عبر أوضاع لا يقومون هم بتوجيهها، ولا توجههم هي بدورها، ولا تمت المعتقدات والمثل القائمة في إدراكهم الواعي دائما بصلة إلى المجتمع، الذي يعملون فيه ظاهريا، والذي يواصل الانعكاس عليهم، فمقاييسهم وأفكارهم الواعية هي تراث عصر، مضى وانقضى، وعقولهم، بالنسبة إلى المبادئ التي تتقبلها بوعي وإلى وسائل تفسيرها، هي على طرفي النقيض مع الأوضاع القائمة فعليا، وهذه التجزئة العميقة هي علة الاضطراب الذهني والحيرة.

ولا يمكن للأفراد أن يجدوا أنفسهم من جديد، إلا إذا انسجمت أفكارهم ومثلهم مع حقائق العصر الذي يعملون فيه.

ومهمة تحقيق هذا الانسجام ليست بالأمر الهين، لكنها أكثر سلبية مما تبدو، فإذا استطعنا أن نحجز المبادئ والمقاييس التي هي مجرد تقليدية، وإذا استطعنا أن نفصل الأفكار التي لا علاقة حية لها بالأوضاع التي نعيش

فيها، فإن القوى الباطنة التي تمارس عملها علينا، بدون وعي منا، ولكن بصورة مستمرة، ستتاح لها الفرصة، لبناء عقول، على الأنماط التي تريدها، وقد يجد الأفراد أنفسهم بالنتيجة حائزين على مواد ترتبط بها المخيلة والمشاعر بصورة وثيقة.

ولا أعني مع ذلك، أن عملية إعادة البناء، يمكن أن تستمر بصورة آلية، فالتمييز أمر لازم، لاستشفاف المعتقدات والشرائع، التي تسيطر بحكم العادة والقصور الذاتي ليس إلا، وكذلك لاكتشاف حقائق الحاضر المتحركة، وعلى الإدراك أن يميز مثلا بين ميول التكنولوجيا (التطبيق)، التي تنتج نظرية الاتحادات التكتلية الجديدة، وبين التراثيات النابعة من فردية عصر سابق، وهي التراثيات، التي توقف وتجزئ عمل القوى الدينامية الجديدة، ومن الصعب علينا أن نفهم الفردية إلا في حدود الصور الثابتة المقتبسة من القرون السابقة، لقد قرنت الفردية بأفكار عن المبادأة والابتكار، المرتبطين بالربح الاقتصادي الذاتي والخاص، وما دام هذا الرأي مسيطرا على عقولنا، فإن هدف خلق الانسجام بين أفكارنا ورغباتنا من ناحية وبين حقائق الأوضاع الاجتماعية الراهنة من الناحية الأخرى، سيفسر بأنه يعني التكيف والاستسلام، وسيفهم أيضا، على أنه يمثل استعقال شرور المجتمع القائم، أما الشفاء الدائم للفردية فيتوقف على إزالة المذهب الفردي القديم السياسي والاقتصادي، إزالة تحرر المخيلة وتستهدف جعل المجتمع التوحد يسهم في ثقافة أعضائه الحرة، وعن طريق التنقيح الاقتصادي وحده، يمكن للعنصر الصالح في المذهب الفردي القديم وأعني به تساوي الفرص، أن يصبح حقيقة قائمة.

ولعل من متطلبات الحكمة، أن نأخذ بعين الاعتبار، المعنى المزدوج لفكرة التسليم، فهناك تسليم إدراكي يمثل مواجهة الحقائق على علاتها، وهناك نوع آخر من التسليم، يتعلق بالمشاعر والإرادة، ويتضمن اشتراط وجود الرغبة والجهد، ويختلف هذان النوعان من التسليم اختلافا بينا، حتى يصبح التسليم، في المعنى الأول، الشرط الرئيسي لكل رفض أريب للتسليم في المعنى الثاني، وهناك مظهر تكهني لكل ملاحظة، فنحن نستطيع أن ندرك معنى الشيء الموجود، عن طريق التنبؤ بالنتائج التي يجرها، وعندما يرتبك الوضع، ويتجزأ على نفسه، كما هي الحالة بالنسبة إلى الظرف الاجتماعي القائم، ويصبح الاختيار جزءا من الملاحظة، وعندما تبدو ميول مختلفة، ونتائج محتملة متباينة، يتجه التفضيل في الحال، بصورة حتمية إلى أحد هذه الميول، ولما كان الإقرار بالتفكير، يجر معه عادة، تمييزا ذكيا، واختيارا أدبيا، فإنه يصبح الخطوة الأولى للخلاص من الارتباك والحيرة، وكذلك الحال في المرحلة الأولى من تكوين هذه الأهداف للولاء البارز، التي يمكن أن تنمو منها فردية مستقرة وواضحة، فقد يكون في مكنتها أيضا أن تحقق معجزة جعل مذهب المحافظة، مناسبا وفكريا منطقيا، مع العلم، أنها بالتأكيد، الشرط اللازب لقيام مذهب تحرري (ليبرالي) وطيد.

الفصل الخامس

نحو فردية جديدة

تتجه حضارتنا المادية – كما يسميها علماء أحوال البشر – نحو اجتماعية (الشيوع) والاتحادية، لكن حضارتنا الروحية، شأنها شأن أيديولوجيتنا، ما زالت، من الناحية الأخرى، مشبعة بمثل الفردية وقيمها المستمدة من العصر ما قبل الصناعي وما قبل التكنولوجي، وتمتد جذورها الروحية إلى ديانة العصور الوسطى، التي أكدت الطبيعة النهائية للروح الفردية، وركزت مأساة الحياة حول مصير تلك الروح، أما مفاهيمها الرسمية والقانونية فقد تكونت وصيغت في العصر الإقطاعي.

وقد سبقت هذه الفردية الروحية والفلسفية، نشوء الصناعة الحديثة وعصر الآلة، لكنها كانت السياق الذي عملت فيه الآلة، فكثيرا ما يخفي خضوع الفرد، ظاهريا، للمنظمات والشرائع الموتدة، ولكن حقيقة أن الكنيسة كانت المنظمة المسيطرة، يجب أن تذكرنا بأن الهدف الأسمى من وجودها كان لتأمين خلاص الأهداف التي تعمل من أجلها هذه المنظمة – أي الكنيسة – مؤجلة إلى حياة سرمدية أخرى، فإن هذه الحقائق تخفي عن الإدراك المعاصر الفردية المبطنة، وقد تألفت مادة هذه الفردية في عصرها

من الطبيعة الروحية الأزلية للروح الشخصية، كما نتجت قوة المنظمة الموطدة – أي الكنيسة – من كونها الوسيلة الضرورية، لتحقيق الغاية العليا للفرد.

أحدثت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية تحولا كبيرا، فقد أعطت لحياة الفرد اتجاها علمانيا ودنيويا، وصهرت المعاني الجامدة للتملك في الإقطاعية، عن طريق زحزحة مركز الثقل من الزراعة إلى الصناعة، ومع ذلك، فقد ظلت الفكرة السائدة، بان الملكية والفائدة، هما من ناحية جوهرية، أمران فرديان، ومن الحق أن يقال، أنه كانت هناك عناصر متباينة في الصور الأولى والمتأخرة من الفردية، ولكن امتزاج الرأسمالية الفردية، والحقوق الطبيعية، والأخلاق القائمة على قيم وسمات فردية، ظلت بتأثير البروتستانتية، التسوية العقلية المسيطرة.

وعلى كل فإن نمو النظام الصناعي مؤخرا قد حطم أساس هذا الحل الوسط، ذلك إن هذا النمو تمخض عن توحيد الطاقة الشخصية، والجهد والعمل، في وحدات جماعية، وفي غضون ذلك، أدت السيطرة على الطاقات الطبيعية إلى محو عوامل الزمن والأبعاد، بحيث أن العمل يضيع في زحمة المشاريع المعقدة الضخمة ذات المدى اللامتناهي، حالما يتكيف مع الأوضاع القائمة، ومع ذلك، فإن المعدات العقلية السابقة تبقى بعد اختفاء أسبابها وأسسها، وهذه هي بصورة أساسية، التجزئة الباطنية، التي ينشأ عنها ما نعانيه الآن من حيرة وعدم استقرار.

وكان للمذهب الفردي الاقتصادي القديم شريعة ووظيفة – محددتين،

فقد سعى إلى تحرير حاجات الإنسان، وجهوده لإرضاء هذه الحاجات، من القيود القانونية، وكانت – أي هذه الفردية – تعتقد أن مثل هذا التحرير، سيستحث الطاقات الكامنة، على العمل ويخصص بصورة آلية، لكل قدرة فردية، العمل الذي يوافقها، ويحملها على إنجازه بحافز من الفائدة التي سيحصل عليها، ويؤمن للقدرة والعزيمة الجزاء والمركز، اللذين تستحقانهما، وفي الوقت نفسه، فإن الطاقة الفردية والتوفيرات ستقدم الخدمات لحاجات الآخرين، وبذلك تروجان للنفع العام، وتنتجان توافقا عاما في المصالح.

وقد قطعنا شوطا بعيدا منذ تكونت هذه الفلسفة. وفي يومنا هذا فإن أشد المدافعين عن هذا الطراز من الفردية عنادا، لا يغامرون بتكرار تأكيداتها المتفائلة، بل إنهم على الأغلب يقتصرون، قانعين، على إعلان توافقها وتلازمها مع الطبيعة البشرية، غير المتغيرة، التي يقال أنها لا يحفزها على بذل المجهود إلا الأمل في النفع الشخصي، وهم راضون برسم صور قاتمة للنتائج المحتومة، التي يجرها التغير، الذي يطرأ على أي نظام آخر، وهم يعزون جميع المنافع المادية في حضارتنا الراهنة إلى هذه الفردية، وكأن الآلات قد صنعتها الرغبة في النفع النقدي لا العلم المجرد، وكأن ما يدفعهم، في هذه الحياة، هو المال وحده، لا الكهرباء ولا البخار، في ظل من التكنولوجيا المشتركة الجماعية.

واتخذت الفردية القديمة في أمريكا شكلا انطلاقي (رومانتيكيا) ولم يكن من الضروري وضع نظرية تعادل بين الربح الشخصي والتقدم الاجتماعي، فلقد اقتضت متطلبات الوضع العملي، استثارة المبادأة،

والعزائم والحيوية لدى الأفراد في جميع الأعمال الفورية، التي اقتضى عملها، وأدى تنفيذها إلى تقدم الحياة القومية، وقد عبر الدكتور كروزر عن روح العصر، في الكلمات التي اقتبسها المستر يمس اقتباسا لائقا وجعلها جزءا من كتابة "أمريكا المغامرة":

إذا أردت أن تفهم قوة أمريكا الدافعة، فعليك أن تفهم "مختلف الشبان المتباينين وغير الراضين والفارغين الصبر، الذين وجدوا في كل عصر منطلقا لحيويتهم، والأصوات التي تزعجك، ليست صيحات طبقة عاملة غاضبة، بل هتافات شبان متحمسين، وجدوا فرصا جديدة ... إن هذا الضجيج يمثل اليوم حماسة جيل جديد، بل يمثل المناطق الأوريغونية والكاليفورنية[1] التي يزحف نحوها الرواد الأشداء، غير ابهين بالصعاب، إن هذا هو ما يعنيه القلق الاجتماعي في أمريكا".

وإذا لم يكن هذا رجعا لصدى صوت قديم، فأنني لا أعرف الحق كنهه، وأنا لا أسمع بالفعل، أصوات الطبقة العاملة الغاضبة، ولكنني افترض، أن ما اسمعه من أصوات هي همهمة الفرص الضائعة، مختلطة بدوي الآلات، والسيارات والمشارب الحقيرة، التي تضيع معها دمدمات السخط، لا كما قال المؤلف، هتافات الحماسة والتشوق للفرص المثيرة.

كان للصورة الأوروبية عن الفردية القديمة قيمتها ومبررها الوقتي، لأن التقنية الجديدة (التكنولوجيا) تطلبت فيما تطلبت، التحرر من القيود

---

[1] نسبة إلى مناطق ولايتي أوريغون وكاليفورنيا، التي اجتذبت اكتشافها وما تنطوي عليه من السوانح، قوافل الرواد الذين اندفعوا إلى استثمارها. — المترجم.

القانونية المغيظة، فالصناعة الآلية، كانت في حد ذاتها لا تزال في مرحلة ارتياديه، وأولئك الذين دفعوا بها إلى الأمام، في وجه عقبات من السبات القديم، والشكية والحواجز السياسية كانوا يستحقون جزءا خاصا، يضاف إلى هذا، إن التفكير في تكديس الرساميل، كان في حدود مشاريع، تبدو اليوم صغيرة وتافهة، ولم يكن أحد ليحلم بأن وقتا كهذا سيجيئ، تبلغ فيه الرساميل حدا متضخما، يقرر شكل النظام السياسي والقانوني، وكان التسليم بالفقر في السابق يجري على اعتبار أنه قدر من أقدار الطبيعة التي لا يمكن تجنبها، فجاءت الصناعة الجديدة، تفتح الطريق، على الأقل، أمام هؤلاء الذين يملكون الطاقة والإرادة للتوفير والتكديس.

ولكن لم يتوقع أحد مجيئ وقت ستقدم فيه تقنية الآلة، الأساس المادي، للراحة والمتعة المعقولتين، والتسلية للجميع.

إذ كان التحول هو الذي يجعل من الفردية القديمة، صدى محتضرا، أكثر بروزا وسرعة في هذه البلاد منه في غيرها فأين هي الفلوات، التي تشير إلى الطاقة الخلاقة، والتي تتيح الفرصة التي لا مثيل لها للحافز والحيوية؟ وأين هو الرائد، الذي يمضي مبتهجا، حتى في غمرة فاقته وحرمانه، نحو الفتح والغزو؟ فالبراري، توجد في الأشرطة السنيمائية والقصة، أما أبناء الرواد، الذين يعيشون ضمن أجواء مصطنعة خلقتها الآلة، فإنهم يتمتعون بحياة الرواد التي يرونها في الأشرطة السنيمائية التي تصورها. وإني لأرى القليل من القلق الاجتماعي الذي هو ثمرة إجهاد الطاقة بحثا عن منطلق للعمل.

بل إني لأرى احتجاجا، على أضعاف الحيوية، واستنزاف الطاقة، الناجمين عن انعدام الفرصة البناءة، كما أرى ارتباكا، هو في الحقيقة تعبير عن العجز عن إيجاد مكان أمين، وذي فائدة معنوية، في عالم اقتصادي كثير الاضطراب والتعقيد.

وكنتيجة لإفلاس الكراز القديم من الفردية، فإن أولئك الذين شعروا بإفلاسها، يتحدثون دائما ويناقشون وكأن الفردية نفسها قد انتهى أمرها، لكني لا أفترض، إن هؤلاء، الذين يعتبرون الاشتراكية والفردية أمرين متطابقين، يعنون حقا أن الفردية في طريق الفناء، أو أنها ليست ثمينة في جوهرها.

ولكنهم، في قولهم بأن الفردية وحدها، كانت الحدث المحلي الوحيد في القرنين الماضيين الآخرين، يخدمون أولئك، الذين يودون بقاءها حية لتخدم أغراضهم الخاصة، متغاضين عن المشكلة الرئيسية، مشكلة إعادة بناء المجتمع، لخدمة نمو طراز جديد من الأفراد، وهناك كثيرون يعتقدون، أن اشتراكية من نوع ما، أمر ضروري لتحقيق المبادأة الفردية والأمان على نطاق واسع، فهم مهتمون بتحديد السلطة والحرية، ووضعها في أيدي القلة في النظام الحاضر، وهم يرون أن الإشراف الاشتراكي الجماعي، أمر ضروري، إلى وقت محدود على الأقل، لتحقيق منافعة بالنسبة إلى الجميع، ولكنهم كثيرا ما يبدون، وكأنهم اعتبروا النتيجة مجرد توسيع للفردية السابقة لتشمل الكثيرين.

ويعالج هاذ النوع من التفكير الفردية وكأنها شيء جامد ذي محتوى

متجانس، ويتجاهل الحقيقة القائلة بأن الكيان العقلي والروحي للأفراد وطابع رغباتهم وأهدافهم يتبدلان مع كل تبدل عظيم في الكيان الاجتماعي، فالأفراد غير المرتبطين في فاعليتهم المشتركة، سواء أكانت عائلية، أو اقتصادية، أو دينية، أو سياسية أو فنية، أو تعليمية، هم مسوخ ليسوا إلى.

ومن السخافة الافتراض بأن الوشائج التي تربطهم إلى بعضهم، ليست غير روابط ظاهرية خارجية، ولا تنعكس على عقليتهم أو شخصيتهم، منتجة إطار استعدادهم الشخصي.

أما مأساة الفرد الضائع فترجع إلى أن الأفراد قد اضحوا اليوم في قبضة مجموعة واسعة من الارتباطات والعلاقات، في حين فقد أي انعكاس، منسجم، مترابط لمغزى تلك العلاقات في النظرة التصورية والعاطفية إلى الحياة، وتعود هذه الحقيقة، بدورها طبعا، إلى فقدان الانسجام داخل كيان المجتمع، وهناك حلقة لا جدال فيها، لكنها مفرغة فاسدة، ذلك أنه طالما كان الناس، يرفضون التسليم بحقائق الظرف الاجتماعي – على ضوء الروح الإدراكية الملاحظة والمحبة للاستطلاع، التي عرفتها في الفصل السابق – وبسبب هذا الرفض، فإنهم أما أن يستسلموا للتجزئة أو ينشدوا إنقاذ فرديتهم بالتهرب أو بالتمرد العاطفي المجرد، إن التعود على وضع الشيء المتحد والجماعي، كأمر مناهض مخاصم للفرد يؤدي إلى استمرار الحيرة وعدم اليقين استمرارا ملحا، أنه يصرف الاهتمام عن المشكلة الأساسية، وهي كيف يمكن للفرد أن يكتشف نفسه في وضع اجتماعي جديد، لا مثيل له في السابق، وما هي الصفات التي ستعرضها الفردية الجديدة؟

أما كون المشكلة، ليست مجرد مد جميع الأفراد بسمات المبادأة الاقتصادية، والفرصة، والعزيمة والإقدام، إنما قضية تكوين لطراز جديد نفساني وروحي، فهذا يبدو، في الضغط العظيم، الذي يبذل حاليا، لإيجاد الانسجام والاقتباس في الرأي العام الأمريكي، ولماذا يكون جمع الصفوف المتسقة، وبناء نخبة من أفكار الجماهير الكبيرة، بمقاييس تنظيمية ضابطة، وبصورة عامة لماذا تكون سيطرة الكم على الكيف، المميزات للحياة الأمريكية الراهنة؟ أنني أجد تفسيرا أساسيا وحيدا لهذا.

فالفرد لا يستطيع البقاء فكريا في فراغ، وإذا لم تكن آراءه ومعتقداته الوظيفة التلقائية لحياة الجماعة التي يشترك فيها، فإن في الإمكان إقامة إجماع مصطنع، كبديل، بالوسائل المصطنعة والآلية، فعند غياب العقلية التي تتجانس مع النظرية الاتحادية الاجتماعية الجديدة، التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود، تبذل محاولات يائسة لسد الفراغ بوسائل خارجية تحظى بالقبول المصطنع.

وكنتيجة لذلك، فإن وحدة أفكارنا، هي أكثر اصطناعا مما تبدو، فالاقتياس أمر يبعث على الأسى، لأن الصلة فيه هي عدم توغله في الأعماق. فهو يمضي فقط إلى الحد الذي يمكنه من طمس نوعية الفكر الأصيلة، لكنه لا يمضي إلى أبعد من ذلك، ليخلق الوحدة الدائمة، ويبدو اصطناع طبيعته، واضحا في عدم استقراره، فالاتفاق في الآراء الناجم عن مؤثرات خارجية كالقمع والإرهاب؛ مهما كان مرنا، وعن دعاية دقيقة في حساباتها؛ ونشر منظم، هو – أي الاتفاق في الآراء – أمر مصطنع بالضرورة، وكل ما هو مصطنع، معرض للتغيير المستمر، والأساليب

المستعملة، تنتج سذاجة جماهيرية، تقفز من شيء إلى أخر طبقا للإيعازات السائدة في يومها بالذات، فقد نفكر أو نشعر بصورة متشابهة، ولكن لشهر واحد أو لفصل من الفصول، ثم نواجه حادثا مثيرا، أو شخصية تثير فينا استجابة منسقة تحمل طابع التنويم المغناطيسي. وهكذا فالمطابقة هي القاعدة العامة في أي وقت معين، أما في وقت يمتد إلى أجل، وعلى ضوء المقاطع الطولية، فعدم الثبات والتغير هما اللذان يسيطران، وأني لأفترض وجود آخرين يشعرون بالاهتياج من سماعهم لاصطلاحات، تشابه ما أخذنا نتعود على سماعه مؤخرا، كالقول بأن هذا إنسان له "وعي إذاعي" أو "منطق هوائي"، ولا أعتقد أن الهياج، ناجم عن أسباب لغوية فقط، بل لأنه يشير إلى تحسس نصف واع بالسبل الخارجية التي تتكون فيها ذهنياتنا وتتحول، ثم إلى التحسس نصف الواعي بعدم ديمومة النتيجة وتفاهتها.

وهناك أيضا، كما أعتقد، أولئك الذين يتصورون أن التأكيد الذي أوليته للطبيعة الاتحادية التكتلية لمجتمعنا الراهن في الولايات المتحدة، هو في الواقع وإن لم يكن عن قصد واع مني، ذريعة لإيجاد تطابق أكمل مما هو قائم حاليا، لكن لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الرأي، فإن التعريف على المجتمع بمستوى معين من التطابق، مهما كان عليا أو خفيضا، دليل آخر على الإلهاء الذي تاه الفرد بسببه، فالمجتمع ليس بالطبع إلا علاقات تربط الأفراد بعضهم ببعض؛ بهذا الشكل أو ذاك، كما إن جميع العلاقات هي تفاعلات مترابطة متحركة، لا قوالب ثابتة، وتتضمن التفاعلات الضمنية المترابطة، التي تؤلف مجتمعا بشريا، تبادل الأخذ والعطاء في المشاركة وفي الإسهام الذي يضاعف من قدرة العوامل المتفاعلة، ويعمقها

ويوسع من أهميتها، أما المطابقة فهي اسم يطلق على انعدام التأثر أو التفاعل الضمني الحيوي، وعلى توقف المخالطة أو تخديرها، وهو، كما حاولت القول، البديل المصطنع، الذي يستخدم لجمع شتات الناس، في حالة انعدام الارتباطات والمشاركات المدموجة في الاستعدادات الباطنية للفكر والرغبة، وإني لأتساءل أحيانا عن المعنى المقصود من كلمة "مجتمع" التي يستخدمها أولئك الذين يعتبرون هذا التعريف مناقضا لتصميمية العلاقات الشخصية، كعلاقات الصداقة، يبدو أنهم عند استعمالاهم لهذا المعنى، يفكرون في أنظمة متزمتة، أو في نوع معين من تنظيم خارجي، لكن، أي نظام، لا يقوم بناؤه على المخالطة الإنسانية والصلات المتشابكة، هو بقايا متحجرة لمجتمع سابق، إذ أن التنظيم، كما في أي كائن حي، هو الإجماع التعاوني لمجموعات من الخلايا، تعيش كل منها عن طريق التبادل مع الأخريات.

وبوسعي الافتراض، أن أذكى من يشرفون على وكالات الدعاية التي تقوم بإنتاج المطابقة، خليقون بالانزعاج من تأمل نجاحهم الشخصي، وبوسعي، أن أفهم بسهولة أنهم قد يستخفون بقدرتهم على الحصول على النتائج التي يرمون إليها في وقت معين، لكنهم سيخشون حتما من أن التشابه في التفكير، في أزمة حرجة، قد يميل إلى اتجاه غير متوقع، وينقلب بإجماع مماثل، ضد المصالح والأمور التي جروا إلى تأييدها. إن نفسية الجمهور خطرة في عدم استقرارها، والاعتماد عليها للحصول على التأييد الدائم، هو كمثل اللعب بالنار التي قد تنتشر وتخرج عن حدود السيطرة عليها، فالمطابقة مثمرة طالما أنها مظهر تلقائي، وغير واع، للاتفاقات

النابعة من حياة مشتركة أصيلة، أما التوافق الفكري والعاطفي الحاصل بطريقة اصطناعية فهو علامة على الخواء الداخلي، وليس كل ما يقوم منها الآن، نتاج قصدي إرادي، إذ أنه ليس بثمرة للممارسة الموزونة الممحصة، وإنما هو من الناحية الأخرى نتاج عوامل خارجية تجعل منه امرأ عرضيا، كثير الارتجاج.

وقد يكون لعادة "المشاركة" لدى الأمريكي العادي، ولميله الجم إلى الاختلاط، تفسير يشبه ما ذكرناه عن المطابقة، إذ أنهما يبرهنان أيضا على كراهية طبيعته للخواء الذي تركه زوال الفردية القديمة، فنحن مثلا لن نكره الوحدة، إذا توفرت لدينا، عندما نكون على انفراد، رفقة المشاركة الفكرية.

الودود التي تكونت في عاداتنا العقلية، أما في حالة غياب مثل هذه المشاركة، فإن الحاجة تشتد إلى إمداد وتعزيز الاتصالات الخارجية، وما ميلنا إلى الاختلاط إلا محاولة لإيجاد البديل عن ذلك الوعي العادي للترابط والاتحاد، الناتج عن كوننا أعضاء في كل اجتماعي يعيلنا ونعيله.

وكما أن الفردية الجديدة لا يمكن تحقيقها بتعميم منافع الفردية الاقتصادية القديمة على مزيد من الأشخاص، كذلك ليس في الوسع الحصول عليها، عن طريق تطوير جديد للكرم، والنوايا الحسنة والإيثارية، ومثل هذه السمات مرغوبة ومحبوبة، لكنها في الوقت نفسه، تعبيرات مستمرة عن الطبيعة البشرية، وفي الأوضاع الراهنة الكثير من الحوافز التي تنشطها إلى العمل الفعال، ولربما كانت علامات فارقة للحياة الأمريكية،

أكثر من كونها كذلك بالنسبة لأية حضارة، في أي زمن من الأزمنة، وإحساسنا ونزعاتنا الخيرية الإنسانية، هي إلى حد ما مظهر لضمير قلق، وهي بذلك تقدم الدليل على إدراكنا أن النظام الصناعي، المنفذ لتحقيق منافع ذاتية، لا يرضي الطبيعة البشرية الكاملة، حتى عند أولئك الذين ينتفعون منه، فالدافع منعهما من التعبير بفصاحة، يجدان متنفسا في الأفعال التي تقر بمسؤولية اجتماعية يتنكر لها النظام، كنظام وعلى هذا الضوء، فإن نمو التدابير الخيرية لا يعتبر مجرد تعويض عن طبيعة بشرية مكبوتة بانغماسها في العمل، بل إلى حد ما تدابير ذات طبيعة نبوية، إن البناء خير من الإسعاف، والوقاية خير من العلاج، وإن الفاعليات التي تبذل في وجوه الإغاثة من الفقر وما يترتب على الفقر من إجهادات فكرية وأمراض جسمانية – وهنا تجدر الإشارة إلى أن فاعلياتنا الإحساني الخيري، بما فيها منح الهبات للمؤسسات التعليمية، هي فاعليات ذات مسببات نهائية كائنة في الضيقات وانعدام الاطمئنان الاقتصادي – أقول أن هذه الفاعليات تشير، بمنظار قاتم، إلى مجتمع تهب مشاغله اليومية وعلاقاته الاستقلال والعيش الرغد لجميع الأفراد العاديين، الذين يشتركون في أعماله، محتفظا بالغوث للحالات الطارئة غير العادية، ولا أجدني مضطرا إلى التفكير في الحوافز الشخصية لكبار المحسنين لأرى فيما يعملونه، سجلا توكيديا، لتدهور نظامنا الاقتصادي القائم.

ذلك أن العائق الرئيسي لخلق طراز من الأفراد، يتميز دائما شكل تفكيرهم ورغباتهم بالتناسق والإجماع مع الآخرين، ويكون ميلهم إلى الاختلاط متميزا بالتعاون في كافة الارتباطات والمشاركات الإنسانية، إنما

هو صمود من ذلك المظهر من الفردية القديمة التي تعرف الصناعة والتجارة بأفكار الربح المالي الذاتي.

ومرة أخرى، لماذا نجد هذه الحماسة لقيام التشابه الاقتياسي؟ لا أتصور أن السبب في ذلك راجع إلى أن المطابقة، كغاية في حد ذاتها، تبدو كسبا عظيما، لا بل يرجع السبب، في الأكثر، إلى أن قسطا معينا من المطابقة يهب الحماية والوقاية للجوانب المالية من نظامنا الراهن، وقد تكتظ واجهة هذا النظام بما يصور هول التعبير وبما يدعو لسيادة القانون والنظام ودعم الدستور، بينما تكمن وراء ذلك الرغبة في تأييد وديمومة ذلك النظام الذي يعرف المبادأة والقابلية الفردية بمقاييس النجاح المهني في تحقيق الربح.

وقد لا أغالي إن قلت، أن الأهمية الكلية الفردية القديمة، تقلصت الآن لتصبح مقياسا، أو ميزانا ماليا، والفضائل، التي يفترض أنها ترافق الفردية البالية، قد ينادي بها جهارا، لكن الأمر لا يحتاج إلى الكثير من البصيرة وحسن الإدراك، لرؤية أن ما هو محبوب فيها، يقاس فقط بعلاقته بتلك الفاعليات التي تسعى وراء النجاح العملي الموجه للنفع الذاتي.

وهذا وجه السخرية في دعوة "المذهب الفردي" في العمل، هذه الدعوة الملتحمة بكبت فردية التفكير والكلام، وليس في استطاعة أحد أن يتصور، تعليقا، أكثر سخرية ومرارة، على أي مذهب معترف به من الفردية، من القول بأنها تربط النوع الوحيد من الفردية الخلاقة، وأعني بها فردية الفكر، بالحفاظ على نظام حكم يعطي الفرصة للأقلية ليكونوا دهاة

في تصريف أعمال الصيرفة المالية.

ويزعم بعضهم طبعا، أن فردية الانتهازية الأنانية الاقتصادية قد أعطتنا مزية الرخاء المادي، حتى ولو أنها لم تثمر تكييف القابلية، والثواب وانسجام المصالح المتنبئ به.

ولا أرى من الضروري أن أثير هنا مسألة المدى الذي ذهب إليه ذلك الرخاء المادي، فليس بصحيح القول بأن سببه الدافع هو الفردية المالية على الرغم من أنها كانت السبب في خلق ثروات ضخمة، فهي لم تكن العامل في خلق الثروة القومية.

إن لها حسابها وأهميتها في عملية التوزيع، لا في عملية الخلق الأساسية، وفي هذا المجال كان الاستبصار العلمي النافذ في التكنولوجيا الآلية أعظم قوة منتجة، وفي أكثر الحالات كان المذهب الفردي الاقتصادي، المفسر بأنه طاقة وعمل مكرسان للربح الشخصي، ملحقا، وغالبا ملحقا طفيليا بحركة القوى العلمية والتقنية.

تبدل الميدان الذي تخلق فيه الفردية، والرائد، على غرار ما وصفه كروترز في الفقرة التي سبق لي اقتباسها، لم يكن في حاجة ماسة إلى أيه أفكار تتجاوز حدود تلك التي انبثقت في نفسه في معالجته للمهام المباشرة التي كان يقوم بها، وقد نجمت مشاكله الفكرية عن صراعه مع قوى ذات طبيعة مادية، فالفلوات الموحشة كانت حقيقة ماثلة أمامه، وكان عليه أن يذللها، فاتصف طراز الشخصية التي تطورت من ذلك بالقوة، والصلابة، والجمال أحيانا كثيرة والبطولة حينا، وكانت الفردية حقيقة لأنها توافقت مع

الظروف، وإذا كان أولئك الرواد قد احتفظوا بما لا يتفق وحياتهم من الآراء التقليدية في الدين والأخلاق، فإن هذه الآراء تقلصت إلى الحد الذي لم تعد معه مؤذية. وفي الحق، كان من السهل تفسيرها على أنها سند للقوي الدؤوب وعزاء للضعيف والعاجز.

لكن الحالة تبدلت الآن، فلم يعد ما يجب الاصطراع معه هو فعلا طبيعة موحشة، وأصبحت مشاكلنا تنبع من أوضاعنا الاجتماعية وتتصل بالعلاقات الإنسانية أكثر مت اتصالها بالعلاقة المباشرة بين الإنسان والطبيعة المادية، أما مغادرة الفرد، إذا كان في أمر أية مغامرة للفردية، ولم يكن فيه نكسة نحو القناعة المميتة والاستياء القانط، فإنها تؤلف حاجزا اجتماعيا لم يذلل بعد، وليس بالإمكان مواجهة المشاكل بأفكار ترتجل في التو واللحظة، إذ أن المشاكل التي تحتاج إلى الحل، عامة وليست محلية موضعية، وهي تتعلق بقوى متشابكة تفعل فعلها في جميع أنحاء البلاد، فلا تتعلق بتلك القوى المقصورة على البيئة المباشرة التي يجابهها الإنسان، إن الأفكار التقليدية هي أكثر من أفكار نافلة غير ذات موضوع. بل إنها في الحقيقة أعباء باهظة، وعقبات رئيسية في طريق تشكيل فردية جديدة متحدة متكاملة في داخلها، ولها وظيفتها المعتوقة في المجتمع الذي توجد فيه، وليس بالإمكان الوصول إلى فردية جديدة إلا عن طريق استخدام جميع موارد العلم والتكنولوجيا، في ظل رقابة شديدة، وهي الموارد التي ذللت القوى المادية في الطبيعة.

وليس هناك من سيطرة جوهرية على تلك الموارد والقوى، لا بل إنها تسيطر علينا، أنها في الحقيقة واقعة تحت سيطرتنا من

لوصفها، إلا بعد أن نخطو خطوات جديدة في طريق إنتاجها.

وفي هذا لا يمكننا البدء بمثل هذا التقدم إلا بعد أن نكف عن تأليب الفرد المندمج اجتماعيا على الفرد المنفرد، وإلا بعد أن ننمي رقابة بناءة المخيلة لدور العلم والتكنولوجيا في المجتمع الحقيقي، والعقبة الكأداء أمام هذه الرؤيا هي بقاء الفردية القديمة، التي انخفضت قيمتها، كما شرحت، لتصبح استعمالا للعلم والتكنولوجيا، في سبيل تحقيق أغراض ذات نفع مادي ذاتي، وأني لأتعجب، في بعض الأحيان، إذا لم يكن هؤلاء الذين يتحسسون بالعلل الراهنة، والذين يوجهون ضربات انتقادهم إلى كل شيء باستثناء هذه العقبة، مدفوعين بدوافع يفضلون في عقولهم الباطنة، إن يبقوها تحت مستوى الوعي والإدراك.

الفصل السادس

الاشتراكية العامة أم الرأسمالية

سمعت محاميا أمريكيا بارزا يقول، ذات مرة، أن الآراء استردادها، عن طريق إجراء تعديل من بضعة أسطر في الدستور الاتحادي، على أن يحظر التعديل كل الشركات المشتركة المساهمة، وأن يسمح فقط للمسؤولية الفردية بوضع شرعي قانوني، ولقد كان هذا المحامي في رأيي، الديمقراطي الجفرسوني الوحيد، غير المزيف الذي قابلته في حياتي، إذ كان بالإضافة إلى هذا منطقيا، لم يخدع نفسه، بافتراض أن التعاليم الرائدة المتعلقة بالمبادأة الشخصية، والكدح الشخصي، والطاقة والجزاء، يمكن الحفاظ عليها في عصر رأس المال المتحد المجمع، وعصر الإنتاج والتوزيع الكبيرين، والملكية اللا شخصانية والملكية المفصولة عن الإدارة. فحياتنا السياسية تواصل، مع ذلك، تجاهل التبدل الذي طرأ، إلا عندما ترغمها الظروف على الاهتمام به في قضايا متفرقة.

وما زالت شائعة الخرافة القائلة أن الاشتراكية، ترغب في استخدام الوسائل السياسية، لتوزيع الثروة بالتساوي بين جميع الأفراد، وأنها تعارض،

تبعا لذلك، في نمو التكتلات والاتحادات بين البيوت الصناعية وتعارض التكتل التجاري على وجه العموم، فهي تعتبر بعبارة أخرى، نوعا من الفردية المجزأة إلى كسور، وهذه الفكرة عن الاشتراكية، هي من النوع الذي يحمله من لا يستطيعون، بصورة طبيعية، التحرر من التصور الفطري للفرد كوحدة مستقلة ومنعزلة، ولقد كان كارل ماركس في الحقيقة نبي عصر التجمع الاقتصادي، وإذا كان شبحه يرتاد المسرح الأمريكي فإنه لا بد واجد ترضية مشروعة في تحقيقنا لنبوءاته.

في تلك التكهنات استهدى ماركس أكثر مما يجب من المعطيات الاقتصادية البسيكولوجيا، واعتمد أقل مما يجب على المسببات، التكنولوجية – تطبيق العلم على البخار والكهرباء والعمليات الكيميائية، أي أنه حاجج إلى أبعد مما يجب، بالاستناد إلى ما ينسب إلى الرأسماليين من استيلاء مستمر على جميع القيم الفائضة التي ينتجها العمال – وفي هذا عرف الفائض بأنه كل ما يرقى فوق الحد الأدنى المطلوب لاستمرار حياتهم، ولم تكن لماركس أية فكرة، بالإضافة إلى ذلك، عن قدرة الصناعة المتوسعة على تنمية الاختراعات الجديدة من أجل تنمية احتياجات جديدة، وأشكال جديدة من الثروة ومهن جديدة، وكذلك لم يتصور بأن الأهلية الفكرية لدى طبقة أصحاب العمل ستكون أهلا لإدراك الحاجة إلى دعم القوة الاستهلاكية بزيادة الأجور، لتضمن استمرار الإنتاج ومرابحه، وهذا يفسر لنا لماذا لم تتحقق في هذه البلاد نبوءته بقيام ثورة في السلطة السياسية، نابعة عن الشقاء العام الذي تقاسيه الجماهير، ومؤدية إلى قيام مجتمع اشتراكي. ومع ذلك، فإن الموضوع الذي أثاره، وهو علاقة الكيان

الاقتصادي بالإدارة السياسية، موضوع قائم بصورة فعالة ومؤثرة.

ويشكل هذا الموضوع في الحقيقة الأساس الوحيد للقضايا السياسية الراهنة، وقد صرح متتبع، خبير أريب، للشؤون العامة في واشنطن بأن جميع القضايا السياسية التي سمع النقاش يدور حولها في العاصمة، تعود، أصلا وكلية، إلى مشاكل متعلقة بتوزيع الدخل، فكل من الثروة والملكية وعمليات الإنتاج الصناعي والتوزيع، نزولا حتى تجارة المفرق عن طريق نظام المخازن ذات الفروع المتعددة، لا يمكن، في الحقيقية، تكييفها اشتراكيا بشكل مظهري، دون أن يكون لهذا التكييف عاقبته السياسية، وهذا ما يشكل قضية أساسية يجب أن تواجهها الأحزاب الجديدة أو الأحزاب القائمة حاليا، إذ ما زالت هناك حيوية كافية في الفردية القديمة تمكنها من وضع عراقيل جديدة أمام أي حزب أو برنامج يسمى نفسه بالاشتراكي.

ولكن حقائق الوضع ستتمكن بمرور الزمن، من السيطرة على المفاهيم التي تتمسك لأسباب تاريخية، بالمعنى اللفظي. وعلى ضوء هذه الحقيقة، فإن فرص وحظوظ أي حزب في الاعتماد على ما يعنيه اسمه، هي فرص وحظوظ تافهة.

وهناك ناحية أخرى، على جانب كبير من الأهمية هي أن السياسات الحالية لا تتجاهل، الطبيعة الرئيسية للمشكلة الاقتصادية. فالحزب الحاكم في بلادنا، قد نصب نفسه حارسا على الرخاء، بل لقد مضى إلى أبعد من هذا فتطوع بأن يكون مصدر الرخاء وخالقه، وقد تمكن، تحت ستار هذا

التنكر، من الاندساس في مخيلة عدد كاف من المواطنين والناخبين، وهكذا يعود الفضل في استمرار حكمه إلى أنه قرن نفسه بالرخاء وجعل الرخاء علما عليه، ويقرر الشعور بالخوف عندنا انتخابات الرئاسة بصورة عامة، إذ أن مئات الألوف من المواطنين، الذين يصوتون لمرشحين مستقلين أو لمرشحين من الديموقراطيين في الانتخابات المحلية أو في انتخابات الكونغرس السنوية الفرعية، يعطون بانتظام أصواتهم للمرشح الجمهوري للرئاسة كل أربع سنوات، وأنهم يفعلون ذلك بسبب خوف غامض، ولكنه مؤثر، من أن يؤدي انتقال الرئاسة إلى الحزب الآخر، إلى عرقلة حركة الآلة الصناعية والمالية الأمريكية بوضع العصا بين دواليبها، ويعم هذا الخوف ويسيطر على العمال، كما يشمل صغار التجار وأصحاب الحوانيت ولا شك أنه يؤلف بصورة رئيسية، المعين الذي يوفر للحزب الحاكم أسباب البقاء في الحكم. إن كياننا الصناعي بأكمله هو من التعقيد والتواكل المترابط الدقيق بين أطرافه المتنوعة، بحيث أن جمهرة الناخبين تجد من الخير لها احتمال المساوئ، التي قد تعانيها حاضرا، على أن تغامر بالإخلال بالصناعة عن طريق التغيير في الحكم، وقد كان هذا هو العامل الحاسم في نتائج انتخابات عام ١٩٢٨ حيث انتصر الجمهوريون، على الرغم من تحريم المشروبات الروحية الذي لم يحظ بموافقة الرأي العام، وعلى الرغم من قطيعة الكاثوليك للحزب.

وبالإضافة إلى كل هذا، قدم الرئيس هوفر نفسه، إلى مخيلة الشعب، على اعتبار أنه شخصية تملك عقلية المهندس، أكثر من امتلاكها لعقلية رجل السياسة، وقد أثر هذا إلى حد بعيد في الانتخابات، فلقد حققت

الهندسة نتائج عظيمة، واتضحت انتصاراتها للعيان في كل مكان، ومنحتها المآثر التي صنعتها قوة السحر الذي يجترح العجائب، وشعر شعبنا، الذي سئم السياسة، بطريقة نصف واعية، إن مواهب المهندس وتجاربه وعقله، ستأتي بالشفاء والنظام لحياتنا السياسية.

ويستحيل أن نبين بالإحصاءات مدى قوة العوامل التي أتيت على ذكرها، لكن الحكم على النقطتين، ولا سيما الأخيرة منهما، يجب أن تظل مسألة مفتوحة الباب للاجتهاد، فالتعريف على الحزب الجمهوري، بأنه حصن الرخاء، أمر لا يمكن نكرانه، والرغبة في تولي المهندس شؤون السياسة هي من الانتشار بحيث يمكن على الأقل اعتبارها دلالة قائمة.

والرفاه إلى حد بعيد حالة ذهنية، وكذلك وربما إلى مدى أبعد حالة، الإيمان بها، ويترتب على ذلك أن الشك في مدى اتساعها ليس بذي بال، عندما يسير المد العقلي مع الفكرة جنبا إلى جنب، ومع أنه بالإمكان الاستشهاد بالأرقام لتبيان مثالب هذا الرفاه ومدى ما فيه من مآخذ، ولإظهار مدى ما في توزيع أسبابه الاقتصادية من إجحاف وعدم مساواة، فإنه ما من فائدة من ذلك الاستشهاد. إذ ماذا يجدينا أن نعرف، أن أحد عشر ألف شخص، أربى دخل الواحد منهم في السنة على المائة ألف دولار، قد استأثروا في عام ١٩٢٧ بواحد من خمسة وعشرين من صافي الدخل القومي؟ وماذا يفيدنا سرد الأرقام الرسمية التي تظهر أن عشرين في المائة فقط من دخل هؤلاء الأحد عشر ألفا من المحظوظين جاء من رواتب وأرباح الأعمال التي قاموا بها شخصيا، أما الثمانون بالمائة الباقية، فقد جاءت من الاستثمارات، وأرباح المضاربات، والأجور وما شاكلها؟ وإن

مجموع مكاسب ثمانية ملايين من عمال الأجرة، لا يزيد على أربعة أضعاف المبالغ التي تدعوها صراحة بيانات دوائر ضريبة الدخل بأنها "دخل غير منظور" للأحد عشر ألف مليونير، يحققونه دون أن يكاد يلاحظ ذلك أحد. يضاف إلى هذا كله، أن الدخل من استثمارات في الشركات المتجمعة المتحدة يزداد على حساب الدخل الناتج من المشاريع التي تدار إدارة شخصية خاصة، وإذا ما حاول إنسان أن يلفت النظر إلى هذا التباين الواضح، اعتبر عمله قذفا في فرديتنا الوعرة، ومحاولة لاستثارة الشعور الطبقي. وتبدي، في غضون ذلك، قوائم ضريبة الدخل لعام ١٩٢٨، أن عدد الذين يربو دخلهم السنوي على المائة ألف دولار، قد زاد في سبع سنوات من ٦٧ شخصا إلى خمسمائة، منهم أربعة وعشرون فقط، يزيد دخل الواحد منهم على العشرة ملايين دولار.

ومع ذلك، يعني ادعاء حزب سياسي، السهر على الرخاء والرفاه، قيامه بمسؤوليتها، وعليه في المدى الطويل، وبحكم ما في النظام الحاكم من تطابق سياسي اقتصادي، أن يقدم الحساب عن قيامه بهذه المسؤولية، فعلى كبار السادة، أن يعملوا شيئا نحو التحسين والإصلاح، وهذا في رأيي محور مستقبل الوضع السياسي. وقد تبدأ مناقشة مستقبل التطور السياسي، بالنسبة إلى علاقته بالصناعة المتحدة، من حقيقة أن الصناعات التي كانت تعتبر في الماضي ثابتة تجاريا، وكأسس لاقتصاد سليم، تعاني الضائقة والكساد، ولعل نكبة الزراعة وصناعة الفحم والنسيج، خير دليل على ذلك، كما أن عصر التوسع في السكك الحديدية قد شارف على النهاية، وأخذت تجارة البناء، تسير سيرا مترنحا متقطعا، أما الوجه المقابل

لهذه الحقيقة فهو أن الصناعات الآخذة الآن في النمو، هي تلك المتصلة بالتطورات التكنولوجية الجديدة والمستنبطة منها، ولو لم يجر هذا النمو السريع في صناعة السيارات وبيعها، وأجهزة الإذاعة والطائرات وما شاكلها، ولو لم يقع التطور الحثيث في الاستعمالات الجديدة للكهرباء والقوى الفائقة الطاقة، فإن الرفاه في السنوات الأخيرة، ما كان خليقا بأن يكون حتى حالة ذهنية – فقد نجم الحافز الاقتصادي، إلى حد كبير، عن هذا الاستخدام الجديد لرأس المال والعمال، ووفرت الأموال الفائضة المتجرة من هذا الاستخدام أسباب لقاء سوق الأوراق المالية، وغيرها من الأشكال والمؤسسات التجارية ناشطة العمل، وفي الوقت نفسه سارعت هذه التطورات الجديدة في تجميع الثروات المتضخمة وتركيزها.

ويبدو أن هذه الحقائق، ستقرر مآل سياستنا المقبلة، فحقيقة الكساد سبق لها أن أثرت في العمل السياسي بالنسبة للتشريع والإدارة، وهنا قد نتساءل، ماذا سيحدث عندما تصبح الصناعات الجديدة بدورها متضخمة الرساميل، فيعجز الاستهلاك عن مجاراة نسبة التوظيف فيها، وتفيض قدرتها الإنتاجية على الحد اللازم؟ فالتقديرات تقول أن هناك ثمانية مليارات من الوفر الفائض في كل عام، وهذا الوفر في نمو مضطرد. فأين سيجد رأس المال المتضخم هذا متنفسا له؟ إن الانحراف به إلى سوق الأسهم المالية أو البورصة، قد يعطي حلا وقتيا، لكن التضخم الناجم هو "علاج" يخلق مرضا جديدا. أما الذهاب به إلى المؤسسات الصناعية لتوسيعها، فسيؤدي إلى زيادة الفائض في الإنتاج، ويبدو لي أن المستقبل، يخفي في طياته توسعا في الإشراف السياسي لمصلحة المجتمع.

فلدينا الآن مثلا "لجنة التجارة الداخلية بين الولايات" و"مجلس الاحتياط الاتحادي" ويجري الآن إنشاء "مجلس إغاثة المزارع"، وهو مشروع ذو طابع اشتراكي واسع النطاق يشرف عليه الحزب الذي يؤمن بالفردية، وهناك احتمالات إيجابية بخلق عدد أكبر من هذه المجالس في المستقبل، على الرغم مما قد يرافق إنشاءها من الشكاوي من البيروقراطية، ومن ادعاءات أخرى تقول بأن الفردية هي مصدر رخائنا القومي.

وتمر قضية التعرفة الجمركية الآن، في مرحلة تبدل أيضا، فالصناعات القديمة، التي لحق بها الكساد، تصخب مطالبة بالعون والمساعدة، أمتا الصناعات "الفنية" فغير مكترثة بالمساعدة من الحماية الجمركية في الحاضر، وقد تزداد عدم اكتراث بها في المستقبل، بل قد تعاديها بسبب مصلحتها النامية في تجارة الصادرات، ولم يتأثر تشكيل الأحزاب السياسية حتى الآن، حقيقة، بالتبدلات الاقتصادية، باستثناء إنشاء كتل متمردة داخل الأحزاب القديمة نفسها. لكن هذه الحقيقة تخفي عن الأنظار الحقيقة الكبرى، وهي أن التشريع والإدارة أتخذا تحت ستار الأحزاب القديمة، وظائف جديدة نتيجة للتأثير التجاري والمالي، ولعل أبرز مثل على هذا، بالطبع، محاولة استخدام الوكالات الحكومية، والاعتمادات المرصودة من الأموال العامة، لوضع الزراعة على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى للصناعة، وتزداد هذه القضية أهمية، نظرا لأن المزارعين يؤلفون ذلك الجزء من السكان، الذي ظل على ولائه وإخلاصه للفلسفة الفردية القديمة، ولأن هذه الحركة الجديدة تحاول، قطعا، ضمهم إلى مجال العمل الجماعي المتحد.

ولا ريب أن سياسة استخدام الأشغال العامة، كوسيلة للتخفيف من

مشكلة البطالة، في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية، قرينة أخرى، ولو أنها أقل أهمية، على الاتجاه الذي يسير نحوه، العمل السياسي في حاضرنا.

أما موضوع، ما إذا كانت الصناعات الجديدة، ستسير في نفس الدورة التي سارت فيها الصناعات القديمة، التي غدت كاسدة الآن، وإلى أي مدى ستبلغ في سيرها، من ناحية تضخم رأسمالها، واستفاضة قدرة إنتاجها، وتحملها لتكاليف النقل تحملا يزيد من أعبائها، فهذا بالطبع موضوع تخميني، لكن الجانب السلبي من المناقشة يتطلب مع ذلك الكثير من التفاؤل.

فمن المؤكد، بصورة منطقية على الأقل، أنه إذا أصابها الكساد، فإن عملية التدخل الرسمي والإشراف العام ستتكرر، وعلى كل حال، فليس هنام ما يستثني بصورة دائمة، التدخل السياسي فيما يتعلق بالشيخوخة والبطالة، ولعل النقص المزرى في الإحصاءات العامة والتحقيق الرسمي يتبلور، بشكل بارز حاليا، في تشريد العمال نتيجة للتطورات الفنية، وفي خفض الحد الأعلى لسن العمل، الذي يمكن معه استخدام العمال، استخداما مربحا، وذلك بسبب العمليات التسارعية في الصناعة. أما البطالة، على المقياس الذي توجد فيه الآن "بصورة طبيعية" — دون أن نذكر شيئا عما تصير إليه في فترات الكساد الدورية — فهي إقرار بانهيار الصناعة الفردية غير المنسقة، والموجهة للربح الذاتي، وقد يكون في الوسع تجاهل عمال المناجم والزراعة، لكن ليس في الإمكان تجاهل عمال المدن الصناعيين، وستكمن الدلالة الأولى على بعث حركة عمالية عدوانية

هجمية، في اشتداد مشكلة البطالة لتصبح قضية سياسية، وستكون النتيجة توسعا جديدا في الإشراف الرسمي العام.

لما كان التكهن السياسي مجازفة مخطرة فلن أجازف في خوض التفاصيل، لكن التيارات الكبيرة والأساسية في الحياة الاقتصادية لا يمكن تجاهلها مدة طويلة، إذ أنها تسير في اتجاه واحد، وهناك دلائل متوفرة على أن الاتجاهات الرجعية، التي تحكمت في السياسة الأمريكية، هي في طريق الزوال، فالتوزيع غير العادل للدخل سيدفع إلى المقدمة استعمال سلطة فرض الضرائب لإعادة التوزيع عن طريق زيادة الضريبة على الدخل المتضخم، وزيادة ضرائب الإرث على المواريث الكبيرة. ولا يمكن أن تظل فضيحة الاستيلاء بوضع اليد على المنافع المنتجة مشاعا في الأراضي غير المستثمرة مستورة إلى الأبد، إن الوضع في ميدان الإنتاج والتجارة العالميين يغدق معان جديدة بالمرة على إصلاح "الحماية الجمركية والتجارة الحرة". أما علاقة سوء إدارة البلديات والفساد بالمحاباة الخاصة للمصالح والشركات الاقتصادية الكبيرة، وعلاقة الحلف المعقود بهذا الشكل مع الإجرام، فهي علاقة تزداد انكشافا للأنظار. ولقد بدأت هيئات العمال المحلية تصبح أكثر تبرما بسياسة الاستنكاف السياسي (الامتناع عن التصويت، وبمهزلة العمل بواسطة أحزاب تسيطر عليها المصالح المتضاربة، أن هذه الحركة تكديسيه وتنطوي على تجميع شمل الكثير من العوامل، المنعزلة عن بعضها حاليا، تحت قيادة مشتركة، وعندما يصل الأمر إلى نقطة الانفجار، فإن القضايا الاقتصادية، تصبح جهارا، لا سرا، مشاكل سياسية، وسيصبح موضوع الإشراف الاجتماعي على الصناعة، وعلى

استخدام الوكالات الحكومية في أهداف اجتماعية بناءة، المحور العلني للنضال السياسي.

لم أكرس فصلا خاصا لبحث الجانب السياسي من الوضع، بسبب أنه من المفروض أن مقام التدخل السياسي القطعي في حسم الانفصال الحالي في حياتنا، هو أمر أساسي، فهذا التدخل هو من تحصيل الحاصل، ويتطلب الأمر قسطا من التغيير النوعي المعين في التشريع والإدارة من أجل توفير الأسباب التي يمكن في ظلها أن تطرأ تغيرات أخرى بوسائل غير سياسية. وعلى كل فأن التأثير النفسي للقانون وللجدل السياسي هو تأثير هائل.

أما التدخل السياسي فقد يؤمن إيجاد أنماط واسعة النطاق، تنعكس تفاعليا على تكون الآراء والمثل العليا المتعلقة بمختلف القضايا الاجتماعية، ومن الطرق السليمة التي تمكن الفرد، الضائع سياسيا بسبب فقدان الأهداف التي يستطيع أن يتجه إليها بولائه، من استعادة التفكير المظلم، تلك الطريقة الكامنة في تفهم حقائق الصناعة والمال كما تعمل في الحياة السياسية والعامة، ويعود الخمول السياسي الذي طبع أفكارنا سنوات طوالا في الماضي، أصلا، إلا ارتباك عقلي ناشئ عن الافتقار إلى إدراك أية علاقة حيوية بين السياسة والشؤون اليومية، وقد تواطأت الأحزاب السياسية، تواطؤا حماسيا، على الاحتفاظ بهذا الارتباك وعدم الواقعية. إن معرفة اتجاه سير الأمور وأسبابه توفر المادة التي يمكن منها تكوين الأهداف الثابتة للقصد والولاء، ولا ريب أن رؤية السير الفعلي للأحداث، بصورة واضحة، تسير بنا إلى الصفاء الفكري والنظام.

إن القيمة الأساسية للاستشهاد بالوقائع السياسية تكمن في أن السياسات القائمة تجسد الاضطراب الاجتماعي القائم وأسبابه، أما ما جرى الاستشهاد به من ظواهر ووقائع السيطرة الرسمية وتدخل الحكومة للإشراف على بعض أوجه النشاط العام فإنه قد وقع بصورة متفرقة، واستجابة لضغط الجماعات المنكوبة المبتلية، التي هي من الضخامة بحيث تطلبت قوتها الانتخابية الاهتمام ولكن تلك التدابير قد ارتجلت ارتجالا لمواجهة مناسبات خاصة، ولم يجر تبنيها كأجزاء من أية سياسة اجتماعية عامة.

ونتيجة لذلك لم تطرح أهميتها الحقيقية على بساط البحث إنما اعتبرت من قبيل الاستثناءات الطارئة، أننا نعيش سياسيا دون أن نعد للغد عدته أو نحسب له حسابا، ومع أن القوى التجمعية التكتلية هي من القوة بحيث تضمن الاهتمام بها والعمل وفق متطلباتها بين الحين والآخر، عندما يفرض علينا طارئ من الطوارئ تلك القوى ومستلزماتها، فإن اعترافنا بها لا يوحي إلينا بإتباع سياسة مترابطة متتالية، فما زالت الفردية القديمة من الناحية الأخرى متأصلة بحيث تضمن الانقياد لها في ظل المشاعر المشوشة، بواسطتها وبواسطة الأقوال، وهي تصابر على البقاء إلى الحد الذي نستطيع معه الحفاظ على توهمنا بأنها تضبط تفكيرنا وسلوكنا السياسي. أما في الواقع فإن الرجوع إليها يعمل على دوام الفوضى المنتشرة، التي تستطيع فيها القوى المالية والصناعية، المنظمة بشكل تكتلي اتحادي، تحويل النتائج الاقتصادية بعيدا عن منفعة الكثرة، لخدمة أغراض القلة وامتيازاتهم، لا أعرف حدثا قريبا ومثيرا للاهتمام من الناحية السياسية

كأقدام الرئيس هوفر على عقد مؤتمرات صناعية بعد انهيار بورصة العقود ١٩٢٩. فهذا التدبير يدلل على أشياء كثيرة، منها ما هو حقيقي فعلي ومنها ما هو في حدود الإمكان الذي تحيط به القتامة ويحتويه الغموض، أنه يشير إلى الاضطراب الذي ينشأ إذ تواجه سانحة الضائقة الصناعية حزبا وحكومة أخذا على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الرخاء، عن طريق ادعاء الفضل فيه لنفسيهما. وأنه ليشير كذلك إلى أهمية الإيعاز والإيحاء في تكييف نفسية الجماهير، كما يدلل على السذاجة في الحياة الأمريكية، إن التعليم المسيحي هو الذي يسيطر على التفكير الأميركي في الشؤون التجارية، ولذلك فقد تقع أشياء معينة وتبدو لنا كأنها لم تقع كرها، إذا جررنا إلى الاعتقاد بأنها غير قائمة، إن تلك المؤتمرات تقيم الدليل كذلك على عادة قومية عندنا، هي عادة انعدام التخطيط في الشؤون الاجتماعية، عادة إقفال باب الإسطبل، ولكن بعد أن يكون الحصان قد سرق، ذلك أننا لم نفعل شيئا إلا بعد وقوع الكارثة الاقتصادية التي كان كل الاقتصاديين، باستثناء أولئك الاقتصاديين الملتزمين التزاما لا يرجى منه الفكاك بمبدأ "حقبة اقتصادية جديدة" يجزمون بأنها ستقع ولو لم يستطيعوا الجزم بالوقت الذي ستقع فيه.

ويتصل المعنى الأكثر غموضا لهذه المؤتمرات بالتطورات المقبلة، فمن الواضح أن أحدى مهام تلك المؤتمرات، كان جمع أعمدة من الأرقام لتؤلف حاصلا حسابيا شديد الوقع على مخيلة الجمهور، وهل يثمر هذا إلا نتيجة نفسية وحسابية؟ إن الإنسان المتفائل المستبشر قد يعتبرها بداية لتطبيق حقيقي للعقل الهندسي على حياتنا الاجتماعية في صورتها

الاقتصادية.

وقد يقنع صاحب هذه الروح نفسه، بأنها البداية في قبول الصناعيين والماليين والساسة الأمريكيين، للمسؤولية الاجتماعية على نطاق واسع. وقد يرى أيضا، عقب سلسلة من هذه المؤتمرات، قيام مجلس اقتصادي دائم يتولى التنسيق التخطيطي للإنماء الصناعي، بل قد يمضي به التفاؤل بعيدا، فيتوقع مجيء زمن يجتمع فيه ممثلو العمال وأصحاب الأعمال على قدم المساواة، لا سعيا وراء الحصول على ضمان، بالامتناع عن المحاولات الرامية لزيادة الأجور أو الامتناع عن الإضراب، بل كعامل لا ينفصم في المحافظة على تنظيم ضابط مخطط لأسس رخائنا القومي.

لا يزال هذا الأمر طي الغيب وغير مضمون، أما المؤكد، فهو أن أية خطوة كهذه، إذا نفذت، ستشير إلى الإقرار بانتهاء الحقبة السياسية والاجتماعية القديمة، وزوال فلسفتها المسيطرة، ولو تمت الخطوة بالموافقة الطوعية، والسعي الاختياري عوضا عن القسر الحكومي، فإنها تكون منسجمة مع روح الحياة الأمريكية وعلى وفاق معها، ففي فرديتنا مثل هذا القدر من الحقيقة الصامدة. لكن النتيجة، ستشمل حتما إدخال المسؤولية الاجتماعية في نظام أعمالنا، إلى الحد الذي يترتب عليه القضاء المحتوم في نظام أعمالنا، إلى الحد الذي يترتب عليه القضاء المحتوم على صناعة تستأثر بالربح المالي.

وسيرمز إقامة مجلس للتنسيق والتنظيم، يجتمع فيه قباطنة الصناعة والمال مع ممثلي العمال والحكومة، لتخطيط الأنظمة للنشاط الصناعي، إلى

أننا قد دخلنا بصورة طوعية وبناءة إلى الطريق الذي تسير عليه روسيا السوفيتية، مع ما يرافق سيرها من تدمير وإكراه، وبينما التدخل السياسي ليس أساسيا، كما سبق أن قلت، إلا أن تركيز الاهتمام على المسائل الحيوية والحقيقية، كالإشراف الرسمي العام على الصناعة، وشؤون المال، في سبيل تحقيق المنافع الاجتماعية ذا انعكاسات عاطفية وفكرية كبيرة، فلا يمكن لأي مظهر من مظاهر ثقافتنا، أن يظل دون تأثر بذلك، فالسياسة وسيلة لا غاية.

لكن التفكير فيها كوسيلة، سيؤدي إلى التفكير، بالغايات التي ستحققها. أنها ستحث التفكير إلى الطرق التي تؤدي إلى إقامة حياة ثرية ولائقة للجميع. وإذ تفعل ذلك فإنها ستجدد الأهداف التوجيهية وتصبح خطوة مهمة في طريق استعادة الفردية الموحدة.

حاولت أن أقدم عرضا قصيرا للاحتمالات التي ينطوي عليها الوضع السياسي بصورة عامة، دون أن أعرض حجة أو نبوءة ذات اتجاهات سياسية معينة. لكن أي نوع من أنواع التجدد السياسي، أما داخل الأحزاب القائمة أو بدونها، يتطلب أولا، وقبل كل شيء معرفة إدراكية صريحة بالاتجاهات الحاضرة، ففي مجتمع يتجه بسرعة نحو الاتحادية تمس الحاجة إلى فكر مشارك يهتم بحقائق الوضع، ويرسم السياسات لفائدة المجموع، وفي مثل هذه الحالة فقط، يمكن للعمل المنظم، القائم بالنيابة عن مصلحة المجموع، أن يصبح حقيقة. فنحن في وضع من أوضاع الاشتراكية، ولنسمه بأية تسمية نريدها، فلا أهمية في أي اسم يطلق عليه عندما يتحقق .. وقد أصبحت الحتمية الاقتصادية حقيقة لا مجرد نظرية، لكن هناك فرقا

واختيارا بين حتمية عمياء مشوشة وغير مخططة، منبثقة من أعمال موجهة للنفع المالي، وحتمية تطورية منظمة ومخططة على أسس اجتماعية اشتراكية.
أنه الفرق والاختيار بين اشتراكية عامة وأخرى رأسمالية.

الفصل السابع

الأزمة في الثقافة

النقاش في حالة الثقافة الأمريكية وسوانحها طويل مستفيض، لكن "الثقافة" كلمة غامضة. وبالنسبة إلى أحد معانيها، فاني لا أرى سببا للتشاؤم، فالاهتمام بالفن، والعلم والفلسفة، ليس في طريق الزوال، بل العكس هو الصواب، ولربما كان في الماضي أفراد متفوقون في المآت والإنجازات، ولكنني لا أعرف زمنا في تاريخنا، ظهر فيه مثل هذا العدد الضخم من الناس المنشغلين عمليا بالجوانب التي تكلل حضارتنا، كمنتجين ومتذوقين مقدرين لها، فهناك أكثر من أي زمن مضى اهتمام أشد حيوية، وأوسع انتشارا بالفكر وبالمناقشات النقدية، وبكل ما يؤلف حياة فكرية، وكل من يرجع ببصره، ثلاثين سنة أو أربعين إلى الوراء، سيشعر بالفرق الذي خلقه جيل واحد، وما زالت الحركة في تقدم مستمر إلى الأمام فلا تنكفئ إلى الوراء.

ولا أجد سببا يدعو إلى الخوف أو الذعر على الثقافة من حيث كونها تهذيبا وتربية لعدد من الأشخاص، ينمو باضطراد ولا يتناقص. لكن "للثقافة" معنى آخر أيضا، فهي تدلل، على ذلك الطراز من الشعور

والفكر الذي يميز شعبا أو حقبة ككل. وهي بالتالي صفة فكرية وروحية. وإذا ما تجاهلنا موضوع الأرستقراطية الغامض، ففي إمكاننا أن نقول، دون خوف، من تناقض أو مغالطة، أن درجة عالية من التهذيب الشخصي في ذروة المجتمع، يمكن أن تتعايش جنبا إلى جنب، مع حالة خفيضة وغير لائقة من الثقافة، كمظهر بارز من مظاهر الحياة الاجتماعية، ولعل المآت الرائعة للقصة والموسيقى والتمثيل في روسيا القيصرية، تشرح ما أعنيه شرحا وافيا، فالاشتغال بالتجارة والثروة لا يعتبر حاجزا عائقا في وجه حضارة مزدهرة.

وفي إمكان المرء أن يستشهد بحقيقة أن أرفع مرحلة من تطور الرسم الهولندي، قد جاءت في زمن توسع هولندا التجاري والمالي، وهذا ينطبق أيضا على عصر بركليس وأغسطس وإليزابيث، فقد كان سمو التهذيب الشخصي يتفق غالبا، وربما عاد، مع السيطرة الاقتصادية والسياسية للأقلية، ومع عهود التوسع المادي.

ولا أرى سببا يحول بيننا في الولايات المتحدة وبين أن تكون لنا أيضا عصور ذهبية للأدب والعلم، لكننا تعودنا التطلع إلى هذا "العصر" أو ذاك متميزا بأسماء شخصيات عظيمة وبإنتاج عظيم، بينما ننسى أن نسأل عن جذور هذا الازدهار، أو ليس في الوسع المناقشة في أن الطبيعة الانتقالية لا مجاد هذه العصور تبرهن على أن مسبباتها كانت متفرقة وعرضية؟ وعلى أي حال، يجب أن نتساءل، عن نمو الحضارة الأهلية في بلادنا، ففكرة الديموقراطية تحوي من الغموض، بدون شك، ما تحويه كلمة الأرستقراطية، لكن ليس في وسعنا أن نتجنب مشكلة رئيسية. فما لم يقم شعب

ديموقراطي أصيل، في زمن صناعي لا يتطرق إليه الشك، بخلق شيء أكثر من مجرد "عصر" من التهذيب الشخصي الرفيع، فهناك، شيء أكثر عمقا من العجز في حضارته، ومثل هذا العصر، سيكون أميركيا بالمعنى الطبوغرافي، لا بالمعنى الروحي.

إن هذه الحقيقة تغدق أهمية على التساؤل الذي كثيرا ما يثار، بشأن ما إذا كانت القوى المادية والألية لعصر الآلة ستسحق الحياة الأسمى، فمن ناحية واحدة، لا أجد، كما سبق وذكرت، أي خطر مؤكد في ذلك، فسيظهر الشعراء والرسامون والقصصيون وكتاب المسرحيات، والفلاسفة، والعلماء، حتما، وسيجدون جماهيرهم المعجبة بهم، لكن الحقيقة الفريدة المتعلقة بحضاراتنا هي أنها إذا كانت ستخرج إلى حيز الوجود ثقافة مميزة لنا، فعليها أن تتطور، لا على هامات دعائم سياسية واقتصادية، بل من داخلها المادي نفسه. وعليها، أما أن تأتي من تحويل عصر آلي إلى نحو جديد من العقل والعاطفة، أو لا تأتي مطلقا، فتهذيب طبقة تزين المظهر الخارجي لحضارة مادية، سيعيد ما سبق أن حدث عدة مرات وبصورة عرضية في الماضي.

والموضوع في مثل هذه الحالة، ليس مجرد أمر كمي، أي أنه لا يتصل بزيادة عدد الأشخاص الذين سيشتركون في خلق الثقافة والعلم والتمتع بهما، بل هو أمر كيفي، فهل في وسعنا تحويل حضارة مادية صناعية إلى أداة مميزة تقوم بتحرير عقول جميع المشتركين فيها وتهذيب عواطفهم؟ ولا ريب في أن الموضوع الثقافي هو مشكلة سياسية واقتصادية قبل أن يكون مشكلة ثقافية محددة.

ومن الشائع أن مشكلة العلاقة بين المدنية الصناعية والألية، وبين الثقافة هي أعمق المشاكل، وأكثرها تعقيدا في وقتنا الحاضر، وإذا صدق الشارحون في قولهم أن "الأمركة" هي في طريقها لتصبح عالمية، فإن هذه المشكلة ستغدو عالمية، ولن تقتصر على بلادنا وأن كنا أول من يعاني منها، أنها تثير قضايا ذات أهمية فلسفية بالغة، ويتخذ موضوع العلاقة بين الرجل والطبيعة وبين العقل والمادة أهميته الحيوية في هذا المحتوى، وستتصور النظرية "الإنسانية" التي تفصل الإنسان عن الطبيعة، حلا لارتباكات العصر الاقتصادية والصناعية كلية عن "المذهب الإنساني" لأولئك الذين لا يجدون ثغرة أو خليجا لا يمكن اجتيازه بين الإنسان والطبيعة.

وستتجه النظرية الأولى إلى الماضي حتما في طلب التوجيه وتبذل الجهد لخلق نخبة مهذبة تعيش على أكتاف الجماهير الكادحة.

أما النظرية الثانية، فستضطر إلى مواجهة مسألة ما إذا كان باستطاعة العمل نفسه أن يصبح أداة للثقافة، وكيف يمكن للجماهير أن تشترك بحرية في حياة غنية بخيالاتها ولذاذتاها الجمالية، وهذه المهمة لا تفرض بدافع من "الإنسانية العاطفية"، بل تكون خاتمة ضرورية للاعتقاد الفكري بأن الإنسان، مع كونه ينتمي إلى الطبيعة، وإن العقل مع كونه يرتبط بالمادة، فإن البشرية وذكاءها الجماعي، هما السبيل الذي يوجه الطبيعة إلى إمكانات جديدة.

ويحكم الكثير من النقاد الأوروبيين بصراحة على الحياة الأميركية على ضوء ازدواجية المادة والروح، ويستنكرون أولوية الناحية الفيزيقية المادية

كقاضية على أية ثقافة، لكنهم يفشلون في رؤية عمق ومدى مشكلتنا التي هي مشكلة جعل المادة أداة فعالة في خلق حياة فكرية وفنية، ويشتغل كثير من النقاد الأميركيين للوضع الحاضر باستنباط الطرق للخلاص والفرار، فيهرب بعضهم إلى باريس وفلورنسا، وبعضهم الآخر يهرب بخياله إلى الهند وأثينا والعصور الوسطى، أو عصر أميرسون في أمريكا وعصر ثوروا وملفيل، فالفرار حل عن طريق التهرب، أما العودة إلى ازدواجية تتألف من أسس ثقيلة من المادة، تشاد عليها واجهات مزخرفة زخرفة روحية، فهي أمر مستحيل قطعا، إلا على أساس عقوبة الحرم السياسي الروحية لأولئك الذين قدر عليهم أن يكدحوا، بصورة آلية بالآلة.

ويشهد نظامنا التربوي على وجوب الوصول إلى حل للمشكلة الثقافية بطرق اقتصادية. فليس هناك من شعب في العالم، التزم عمليا بالتدريس العام الشامل كشعب الولايات المتحدة.

ولكن ماذا يستهدف نظامنا؟ وما هي الغايات التي يعمل من أجلها؟ فليس في وسع أحد أن ينكر، أن نظامنا يمنح الفرصة للكثيرين، الذين ما كان بوسعهم الحصول على التعليم بدونه – وهو أيضا، الواسطة المستعملة في عمليات الصهر واللحام التي تعتبر شروطا لازمة في خلق عقل يشكل طرازا مميزا من الثقافة.

لكنها شروط ليس إلا، وإذا كان نظام التعليم العام عندنا ينتج فقط المادة الإنسانية الكفء التي تطعم وتغذي الصناعة أو تنتج غذاء الرعوية (المواطنية) في دولة تسيطر عليها الصناعة المالية، كما أنتجت مدارس

أخرى في أمم أخرى المادة الغذائية للمدافع، فإن هذا النظام لا يساعد على حل مشكلة تشييد ثقافة أمريكية ذات مميزات. إنما يزيد من خطورة المشكلة.

ذلك أن ما يمنع المدارس من أن تقوم بوظيفتها التعليمية بحرية هو على وجه التدقيق الضغط – وأكثره على وجه التأكيد ضغط غير مباشر – الناجم عن دوافع الربح المالي في نظامنا الاقتصادي، وهذا الموضوع، أوسع من أن أتمكن من تناوله بالبحث هنا، لكن السمة المميزة لجماعات الطلاب الأميركيين، في مدارسنا العالية، هي نوع من عدم النضوج الإدراكي، الذي يعود في الأصل إلى العزلة الفكرية الراسخة، في مدارسنا العالية، هي نوع من عدم النضوج الإدراكي، الذي يعود في الأصل إلى العزلة الفكرية الراسخة، على الرغم من وجود بعض العناية الحرة، ولكن غير المكتثلة، في المدارس، بأفهامهم المشاكل الاجتماعية لحضارتنا، ويقوم الدليل المثالي أيضا في تدريب المهندسين، فقد أشار ثورستاين فيبلين – وغيره ممن تبعوه في رأيه أيضا – إلى المركز الحساس الذي يحتله المهندس في نشاطنا الصناعي والتكنولوجي، أجل أن المدارس الهندسية تقدم تدريبا فنيا ممتازا، ولكن أين هي المدرسة التي تهتم اهتماما بالوظيفة الاجتماعية للمهنة الهندسية وبما تنطوي عليه من احتمالات؟

وأنا أشير إلى المدارس عند الحديث عن مشكلة الثقافة الأميركية لأنها الوسائل الرسمية لإنتاج هذه الاتجاهات العقلية، ولإنتاج طرق الإحساس والتفكير، التي هي زبدة الثقافة المميزة، لكنهما – أي المدارس – ليست القوة التكوينية القاطعة، وإنما المنظمات الاجتماعية، والاتجاهات الحرفية

وطابع الترتيبات الاجتماعية، هي المؤثرات الأخيرة المسيطرة في تشكيل العقول وتكييفها. ويلازم عدم النضوج، الذي تغذيه المدارس، الطلاب بعد خروجهم إلى الحياة نفسها، وإذا كنا نحن الأميركيين، نظهر، إذا ما قورنا بغيرنا من شعوب البلاد الأخرى التي أتيحت لها فوائد الدارسة العالية، نوعا من الصبيانية، فذلك لأن مدارسنا تتجنب، على العموم، الدرس الجدي للمشاكل العميقة في الحياة الاجتماعية. إن العقل، لا يمكن أن ينضج إلا باستقراء الحقائق، وكنتيجة لذلك، فإن التعليم المؤثر، الذي يترك طابعا في الشخصية والفكرة، يظهر عندما يأتي الخريجون للإسهام في نشاط جمعية تضم الراشدين، وتضع توكيدا مبالغا فيه على العمل ونتائج النجاح فيه. ويكون هذا النوع من التعليم في أحسن حالات، وحيد الطرف متحزبا أنه يعمل ليخلق "العقل العملي" الأخصائي، وهذا يتبدى بدوره في أوقات الفراغ كما في العمل نفسه، ويرجع السبب فب وصفه بأنه وحيد الطرف إلى عدم التطابق المفجع بين الدراسة السابقة والحقائق المسيطرة على حياتنا الاجتماعية، إن هناك القليل من الاستعداد، للحث على إبداء مقاومة شديدة، أو نقد تميزي، وكذلك القليل من الرغبة في توجيه القوى الاقتصادية نحو دروب جديدة.

ولهذا، فإذا كنت قد أخترت أمر التعليم أو التربية، ليكون موضع عناية خاصة، فذلك لأن التعليم، في معناه الواسع، من حيث تشكيل الاتجاهات الأساسية للإدراك والرغبة والتفكير – مترابط تماما مع الثقافة في معناها الاجتماعي الشامل، ولأن التأثير التعليمي للمنظمات السياسية والاقتصادية، هو في التحليل الأخير، أكثر أهمية من نتائجه الاقتصادية

الفورية، والفقر العقلي، الناجم عن التواء عقلي منحرف، هو أكثر أهمية من الفقر المادي، وهذا لا يعني تجاهل الصعوبات المادية القائمة، لكنه إشارة إلى تعذر الفصل في الظروف الراهنة بين النتائج المادية وتطور العقل والشخصية، فالفقر من ناحية، والثراء من ناحية أخرى، هما عاملان في تقرير ذلك الأساس النفسي والروحي الذي يعتبر منبع الثقافة المكتسبة ومقياسها.

ولا أعتقد أن هناك، على سبيل المثال، أمرا أكثر تفاهة صبيانية، من محاولة إيصال التمتع بالفن والجمال من الخارج للجماهير التي تعمل في أبشع الأجواء، والتي تترك معاملها القبيحة الشكل، لتذهب عبر شوارع قاتمة تبعث الغم، لتأكل وتنام وتمضي في حياتها العائلية في بيوت قذرة وخفيضة. وإن ما يبديه الجيل الطالع من اهتمام بالفن والجمالية لدليل مشجع على نمو الثقافة، في أضيق حدودها ومعانيها، لكن هذا الاهتمام سينقلب إلى هرب من الواقع، إلا إذا تطور إلى اهتمام يقظ بالأحوال التي تقرر المحيط الجمالي للجماهير الغفيرة، التي تعيش الآن وتعمل وتلهو في أجواء ترغمها على الانحطاط بأذواقها وتعلمها، بصورة غير واعية، وعلى اشتهاء أي نوع من أنواع المتعة، طالما كان رخيصا و"مثيرا".

إن من مهمة علماء الاجتماع والنفس، وكتاب القصة والمسرحية والشعراء أن يعرضوا النتائج التي يجرها نظامنا الاقتصادي الراهن على أذواقنا ورغباتنا، وقناعاتنا ومقاييس القيم عندنا، ولا يمكن لمقالة كهذه أن تقود بهذا العمل الذي يتطلب العديد من المجلدات. لكن فقرة واحدة تكفي للفت النظر إلى حقيقة أساسية واحدة، وهي أن معظم هؤلاء

المنشغلين في العمل الخارجي لإنتاج السلع الاقتصادية وتوزيعها، لا يسهمون، لا تخيليا ولا عقليا ولا عاطفيا، في توجيه الأعمال التي يشتركون فيها بدنيا.

وقد أشرت في فصل سابق إلى وجود تقييد معين مفروض على الاتحادية التكتلية، ويكمن هذا التقييد في أن تنظيم الاتحادات الاقتصادية قد تم بطريقة تستثني معظم عمالها من الاشتراك في إدارتها، بحيث ينعكس إخضاع المشاريع للربح المالي، في جعل العمال "أيد" ليس إلا، فليست هناك من حاجة لتشغيل قلوبهم وعقولهم. أنهم ينفذون الخطط التي لا يضعونها، والتي يجهلون معناها والقصد منها، باستثناء أنها تؤمن الربح للآخرين والأجر لهم. ويتطلب إيضاح نتائج هذه الحقيقة، على عقول أفراد الجماهير، التي لا حصر لها، وتجاربهم، العديد من المجلدات أيضا.

لكن هناك تحديدا للفرص ليس في الوسع نكرانه. وتعوج بفضل أعمال هذا التحديد، إلا دمغة وتفسد، وتنعدم تغذيتها، مع أن الأدمغة هي المصدر الدائم لتغذية الروح، وتتحقق فكرة الفلاسفة عن الفصل التام بين العقل والجسم، في ألوف العمال الصناعيين، وينتج عن تحقيقها أجسام قانطة خائرة وعقول فارغة مموجة.

وتوجد امثله هنا، وهنالك، على الآثار العقلية والمعنوية التي تنجم وتتزايد، عندما يستطيع العمال استخدام أحاسيسهم ومخيلتهم بالإضافة إلى عضلاتهم، في ما يعملونه. لكن ما زال من المستحيل التكهن تفصيلا بما قد يحدث، إذا ما ظهر نظام للإشراف التعاوني على الصناعة، يستعاض به

بصورة عامة عن النظام الحالي القائم على أساس العزل أو الفصل. على أنه سينجم عن ذلك تحرير هائل للعقل، وإذا ما تحرر العقل، فسيتوفر له التوجيه الدائم والغذاء المستمر، ويمكن أن تخلق الرغبة في المعرفة المذكورة، مادية واجتماعية، وأن تجزي كذلك، وسيصار إلى نشدان المبادأة والمسؤولية وسيتم الوصول إليها. وقد لا يجوز للمرء أن يتكهن بأن النتيجة الفورية ستكون ازدهارا لثقافة اجتماعية مميزة، لكن في استطاعته أن يقول، دون تردد، أننا سنحصل على تهذيب شخصي لطبقة معينة، لا على ثقافة أميركية مميزة، إلا إذا تحقق هذا الشرط، ويستحيل على مجتمع، رفيع التصنيع، إدراك تفوق عقلي، سام وواسع النطاق، بينما تستثني الجماهير من فرص استعمال الفكر والعاطفة في مهنها اليومية، إن التناقض هو من الضخامة والشمول بحيث يجعل الوصول إلى نتيجة مرضية، أمرا ميؤوسا منه، فعلينا أن نستخلص ثقافتنا العامة من حضارة صناعية. وتعني هذه الحقيقة، أن على الصناعة نفسها أن تصبح قوة ثقافية وتربوية بالنسبة إلى العاملين فيها. والتصور بأن العلم الطبيعي يضع إلى حد ما تحديدا للحرية، مخضعا الناس إلى ضرورات معينة، ليس في حد ذاته نتاجا أصيلا للعلم، وكما أن الفكرة الشائعة تقول بأن الفن مظهر من مظاهر الترف والكماليات، وأن مكانه اللائق هو في المتاحف وصالات العرض، فإن فكرة الأدباء (بما فيهم بعض الفلاسفة) بأن العلم جو ناجم عن كيان الطبيعة المادي، هي أيضا انعكاس للأحوال الاجتماعية،؟ التي يطبق فيها العلم تطبيقا من شأنه ألا يؤدي إلى الإثمار المادي، إن المعرفة تؤثر في الآلة وفي عقول مديريها الفنيين، ولكنها لا تعمل في عقول الذين يعملون

بالآلات، والجبرية المزعومة للعلم، هي في الحقيقة، جبرية للنظام المالي الذي يستخدم فيه العلم.

وإذا كنت قد أكثرت من التأكيد على تأثير العلم في العمال المأجورين، فليس هذا بناجم عن أن نتائجه ليست على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة إلى القلة الذين يتمتعون الآن بالمكاسب المادية للنظام ويحتكرون إدارته والسيطرة عليه. ومما لا شك فيه أنه سيكون دائما، هناك، قادة يلعبون دورا أكثر نشاطا وأهمية في التوجيه الفكري للمشاريع الصناعية الكبيرة.

ولكن ما دام الاهتمام بالتوجيه للربح المالي أكثر منه للنفع الاجتماعي، فإن النمو الفكري والمعنوي الناجم سيكون دائما وحيد الطرف، ومنحرفا، وستكون النتيجة الحتمية للإشراف التعاوني المشترك على الصناعة، ماثلة في الإقرار بأن النفع النهائي والاستهلاك هما ميزان التقييم، والتقرير والتوجيه.

وعندما تصبح وجهة نظر الاستهلاك هي العليا في الصناعة، فإن الصناعة ستصبح مشاعة، ولا أرى وسيلة لتأمين تكييفها تكييفا اشتراكيا حقيقيا، إلا إذا نظر إلى الصناعة، ووجهت توجيها يتفق مع رأي المنتفع بالخدمات والسلع، وهو المستهلك، فعندئذ ستتحكم القيم الإنسانية بالقيم الاقتصادية.

يضاف إلى هذا، أنه طالما بقيت الوسائل مفصولة عن الأهداف البشرية، (وأعني بها العواقب المترتبة على الحياة البشرية) فإن "القيم

المستعملة" ستسيطر عليها قيم التبادل أو قيم البيع، بحيث تصبح الأخيرة مفسرة للأولى. وبكلمة أخرى، ليست هناك الآن مقاييس متماسكة للقيم الاستهلاكية، فالثروة، كما قال راسكين بقوة وعنف، تضم من البؤس بقدر ما تضم من الرفاه، وعندما تصبح القيم المستعملة، غاية الصناعة، فستتلقى نقدا وتمحيصا، ليس لهما من أساس حاليا غير التحريض والتهذيب الأخلاقي الخارجي. أما الإنتاج في سبيل الربح الذاتي فيعني أن أي نوع من الاستهلاك يكون موضع تنشيط سيؤدي إلى الربح الشخصي.

وليس في الإمكان تنمية العقل والشخصية بمعزل عن تحمل مسؤولية تنمية موزونة مستقرة. ويجب في مجتمع مصنع أن ترتبط المسؤولية إلى الحد الأعظم بالصناعة، بالنظر إلى أنها ستنمو بصورة مباشرة عن طريق الصناعة، حتى ولو كانت لأناس لا يعملون فيها، وكلما كان التحسس بالعواقب الاجتماعية أوسع وأعم – أي الشعور بتأثير ذلك في التجربة الحياتية للمستهلك – كان إدراك هؤلاء، الذين يتبوؤون مركزا متقدما في توجيه الصناعة، أكثر عمقا ويقينا وثباتا، وقد يخرج المجتمع، المشبع بالتصنيع، طبقة من الأشخاص، المهذبين تهذيبا عاليا، على ضوء المعنى التقليدي للتهذيب، ولكن سيظل هناك دوما شيء هزيل ورقيق في ثواب هذا التهذيب، إذا كان يدور بمعزل عن التيارات الرئيسية للعمل الذي تشترك فيه الرغبة مع الفكرة.

وما دام أن المخيلة مهتمة، بصورة رئيسية، بالحصول على النجاح المالي والتمتع بنتائجه المادية، فإن طراز الثقافة سيتطابقان مع هذه المقاييس.

ظل تطور العقل وثمراته الثقافية، في كل مكان وزمان، مقترن النمو وملتحما بالمجالات التي يزاول فيها التفكير العقلي ويطبق، وهذه الحقيقة هي التي تحدد مشكلة خلق حضارة من شأنها أن تكون حضارتنا المميزة لنا. ويمكن للتهرب من التصنيع، على أساس أنه غير جمالي ومتوحش، أن يحرز انتصارا ولكنه مصطنع ومحدود القيم. ولا ريب أنه لتصوير ناقد ساخر وسخيف، أن نفسر مثل هذه البيانات وكأنها تعني أن العلم يجب أن يكرس نفسه بصورة مباشرة لحل المشاكل الصناعية، أو أن الرسم والشعر يجب أن يجدا مادتها في الآلة وفي عملياتها، فليست القضية قضية إسدال المظهر المثالي على الأحوال الراهنة بمعالجة جمالية، بل قضية اكتشاف الأحوال التي يمكن فيها للإنتاج الجمالي الحيوي، والتقدير الجمالي، أن يجريا على مقياس اجتماعي واسع وقضية محاولة تحقيق تلك الأحوال.

وينطبق هذا الأمر على العلم أيضا، فالموضوع بالنسبة إليه، ليس في وجوب اعتبار هذا التطبيق العلمي أو ذاك تطبيقا مستمدا من العلم، إذ لدينا حتى الآن الكثير من هذا الذي نتحدث عنه. بل هو موضوع اعتراف من جانب علماء البحث بالمسؤولية الإدراكية وموضوع أن يفسحوا في وعيهم مجالا لإدراك حسي، لمدى ما فعله العلم واقعيا، بواسطة تكنولوجياته التي هي ند له، في جعل العالم والحياة على ما هما عليه الآن، وقد ينجح هذا الإدراك الحسي بإثارة مسألة ما يمكن للعلم أن يقوم به في إيجاد عالم ومجتمع من صنف آخر. وسيكون مثل هذا النوع من العلم، على طرفي نقيض مع نظيره المفهوم على أساس أنه مجرد واسطة إلى أهداف صناعية خاصة، وسيضم بالطبع، في محتواه، جميع النواحي التكنولوجية

للعلم الأخير، ولكنه سيهتم أيضا بالإشراف على آثارها الاجتماعية، ولا ريب أن مجتمعا إنسانيا يستخدم الطريقة العلمية والذكاء، بكل ما لديهما من معدات وأجهزة لتحقيق نتائج إنسانية، سيسد الحاجة إلى علم يقوم على أسس إنسانية، لا مجرد أسس فيزيقية أو فنية. إن "حلول" مشكلة العلاقة بين المادي والروحي، وبين المثالي والواقعي، هي حلول تصورية، أو على أكثر تقدير حلول تكهنية، إلا إذا جعلت الظروف المادية مثالية عن طريق إسهامها في النتائج الثقافية. فالعلم وسيلة قوية لاستَرواح متحرر، والفنون بما في ضمنها الإشراف الاجتماعي، هي نعيمها ولذتها.

ولا أعتقد أنني أحمل رأيا مبالغا فيه عن النفوذ الذي يتمتع به من نسميهم "بأهل الرأي" من الفلاسفة المحترفين وغيرهم، ومن النقاد والكتاب، ومن الأشخاص المحترفين بصورة عامة، والذين يهتمون بالأمور التي تجري خارج نطاق أعمالهم المباشرة.

لكن مركزهم الحالي ليس مقياسا على إمكاناتهم، فهم الآن متفرقون مشتتون فكريا، وهذه الحقيقة هي جانب مما داعيته باسم "الفرد الضائع". ويرافق هذا الانحلال الداخلي، بالضرورة، فاعلية اجتماعية ضعيفة. ويعود السبب في هذه الفوضى، أكثر من أي شيء آخر، إلى التراجع المعنوي، وإلى عدم مواجهة حقائق المجتمع المصنع، وسواء أكان التأثير النهائي للجماعات المفكرة أو المدركة كبيرا أو صغيرا، فإن الحركة الحافز ستنبع منها، والدارسة الانتقادية الواعية لحالة المجتمع الراهنة من ناحية مسبباتها ونتائجها، هي شرط أولي لإظهار أفكار بناءة، ومن أن تكون الحركة منظمة، حتى تكون فعالة، ولكن هذا الشرط لا يتطلب خلق تنظيم رسمي

شكلي، بل يتطلب أن يسيطر التحسس بالحاجة والفرصة على عدد كبير وكاف من العقول، وإذا ما تحقق هذا، فإن نتائج تحقيقات قادة الحركة ستتطور إلى قضية عامة.

وكثيرا ما تعرض وجهة النظر هذه، على أنها نداء فعلي إلى أولئك العاملين في حقول البحث والدراسة بالتخلي عن دراساتهم ومكتباتهم، ومختبراتهم والاشتراك في أعمال الإصلاح الاجتماعي.

على أن هذا العرض، هو رسم تشويهي هازئ، فليس المطلوب هجر التفكير والدراسة، وإنما الإكثار من التفكير ومن الدراسة العميقة، ويعادل "الإكثار" التوجيه الواعي للفكرة والدرس، وهذا لا يكون إلا عند إدراك المشاكل حسب أهميتها وإلحاحها، وقد احتل "الكاتب" والسكرتير في الماضي، إذا كان لنا أن نصدق التاريخ، مراكز ذات تأثير كبير، إن لم نقل ذات رفعة وصيت، ففي مجتمع تزعمه قادة عسكريون سياسيون أميون، ليس هناك ريب في أن الكتاب وأمناء السر قد قاموا حتما بالكثير من التفكير والتفاوض اللذين يمتدح الآن من أجلهما القادة العظماء.

إن مثقفي العصر الحاضر، هم أبناء أولئك الكتبة، لكنهم في المظهر الخارجي، قد تحرروا وأخذوا مراكز مستقلة لهم، لم تكن متوفرة في الماضي؛ أما إذا كانت فعاليتهم الواقعية قد زادت أيضا بصورة مماثلة، فهذا أمر مشكوك فيه، وقد حصل هؤلاء، إلى حد ما، على حريتهم بنسبة بعدهم عن مواقع العمل، وإذا كانت هناك صلة أكثر وشاجه، فهي لا تعني، وأكرر هنا، التنازل عن عمل التفكير، حتى التخيلي منه، سعيا وراء

الاشتغال بما يسمى بقضية عملية، كما أنها لا تعني أيضا تركيز الفكر وتكثيف نوعيته وكيفيته، عن طريق إيجاد صلة بينه وبين القضايا ذات المعاني العجيبة الهائلة.

وأني لا أشك في جميع المحاولات الرامية إلى إقامة نظام تصاعدي من القيم، لأن نتائجها تبرهن، بصورة عامة، على عدم إمكان تطبيقها وعلى كونها تجريدية مبهمة؛ ولكن هناك في كل وقت تصاعدا من المشاكل، إذ توجد قضايا تسند غيرها وتكفيها، وليس في مكنة شخص واحد، أن يستنبط حلا إنشائيا لمشكلة تكيف الحضارة البشرية، وهي مشكلة تعادل، مرة أخرى بالنسبة إلينا، مشكلة خلق ثقافة حقيقية، ولكن التوجيه العام للمسمى الفكري الجدي، بواسطة استيعاب الوعي للمشكلة، سيمكن مجموعة من الأفراد على الأقل، من استرداد وظيفة اجتماعية وهكذا يعثرون مجددا على أنفسهم.

إن شفاء ذوي المواهب الفكرية الخاصة وذوي الاستعداد الخاص من علتهم الاجتماعية المتمكنة منهم، هو على الأقل، خطوة أولى في حركة إعادة بناء أكثر شمولا، من شأنها أن تستخرج الوحدة والانسجام من الاضطراب والفوضى.

ولا أود أيضا أن تفسر ملاحظاتي عن الهروب والانسحاب على أنها تعني مجموعة خاصة من الأشخاص، فهروب أفراد معينين هو دلالة على انعزالية العلم القائم والذكاء والفن، وإذا ما عممنا في حديثنا، فإن الهوة الشخصية التي تفصل العامل المثقف عن الأجير، هي دلالة ترمز للتجزئة

العميقة بين الوظائف، كما أنها من الملازمات المميزة لهذه التجزئة التي هي انفصام بين النظرية

والتطبيق في العمل الفعلي. وتأثير هذا الانفصام مميت للثقافة من هذه الناحية، كما من الناحية الأخرى، وهو يعني أن ما ندعوه بثقافتنا سيظل، وبقسط وافر، بمثابة استمرار للتقاليد الأوروبية الموروثة، كما يعني بأنها لن تصبح أهلية محلية، وإذا صح ما يراه بعضهم، من أن اتساع تكنولوجية الآلة والتصنيع سيؤديان إلى "أمركة" العالم، فإن خلق ثقافة أهلية لا يلحق الأذى بالمصادر الأوروبية التقليدية لحياتنا الروحية، أنها لن تمثل التنكر للجميل، بل ستمثل السعي لتسديد الديون.

إن حل أزمة الثقافة متماثل مع استرادا الفردية الخلاقة والمؤثرة والمركبة، ولا يعني الانسجام بين عقل الفرد وحقائق الحضارة التي اتخذت بتأثير الصناعة القائمة على التكنولوجيا مظهر الاتحادية، فإن عقول الأفراد ستصيغها الأوضاع الاجتماعية القائمة بصورة سلبية، وكأن هذه الأوضاع ثابتة وجامدة.

وعندما تنسجم القوالب التي تشكل فردية الفكر والرغبة مع القوى الاجتماعية المحركة، فسيطلق سراح هذه الفردية لتقوم بجهد خلاق، وليست الأصالة والتفرد، بمناقضين للتربيب الاجتماعي، وإنما ينقذهما التربيب من الشذوذ والهروب. والطاقة الإيجابية والبناءة للأفراد، كما تبدو في إعادة تشكيل القوى والظروف الاجتماعية وإعادة توجيهها، هي في حد ذاتها ضرورة اجتماعية. وستطلق الثقافة الجديدة، المعبرة عن الإمكانات

المستقرة داخل الآلة وداخل الحضارة المادية، كل ما هو بارز وقادر على الخلق في الأفراد، الذين سيصبحون، بفضل تحررهم هذا، البنائين الدائمين لمجتمع مستمر في التجدد.

سبق لي أن ذكرت في فصل سابق، إن "التسليم" بالأوضاع يحمل معنيين مختلفين. وفي إمكاننا أن نضيف الآن إلى هذا القول أن "الأوضاع" دائمة التحرك، وأنها دائما في حالة انتقال إلى شيء آخر. والموضوع الهام هو ما إذا كان كل من الذكاء، أو الملاحظة، أو التأمل، وقد يتدخل ويصبح عاملا موجها في هذا الانتقال. وعندما يتحقق هذا التدخل، تصبح الأوضاع ذات نتائج تبصريه تخمينية، وعندما تصل تلك النتائج إلى الفكر يفعل فعله كل من الاختيار، والإرادة والتخطيط والتصميم آنذاك. أما التكهن لذيول الأوضاع القائمة، فهو تخل عن الحياد وتخبط على غير هدى، وهو التحزب للذيول المفضلة، إن النتائج الثقافية، التي يتجنبها نظامنا الصناعي حاليا، ليست نهائية أو غنائية في طبيعتها، ولكنها عندما تراقب، وترد إلى أسبابها بشكل إيضاحي، تصبح شروطا للتخطيط والرغبة والاختيار، وإن التمحيص الدقيق المميز سيكشف عن أي قسم من النتائج الحالية، هو ثمرة العوامل التكنولوجية الفعالة، وأي قسم أخر يعود إلى النظام الاقتصادي والتشريعي الذي يمكن للإنسان تحويره وتغييره، ولا شك أن من الحماقة الادعاء بأن الحضارة الصناعية ستنتج بصورة آلية، وبدافع من حوافزها الداخلية، ثقافة جديدة، لكننا نكون قد تنازلنا عن مسؤوليتنا، بتكاسل، إذ زعمنا أن الثقافة الأصيلة، لا يمكن الحصول عليها، إلا، أولا وقبل كل شيء، باعتراف إدراكي يقظ لحقائق العصر

الصناعي، ومن ثم بالتخطيط لاستعمالها في سبيل حياة إنسانية أفضل. والقول بأن هؤلاء، الذين يدعون إلى الإقرار الإدراكي أو التسليم الفكري كخطوة أولى ضرورية، يقفون عند هذا الحد وبذا ينتهون إلى استعقال متفائل للحاضر، وكأنه دائم ونهائي، هو في الحقيقة، تحريف يظهر الرغبة في التواني عن مسؤولية القيام بوظيفة إعادة البناء والتوجيه، وإلا فإن الحصول على الثقافة، التي يريدها جميع العقول الجدية، يتوقف على حدوث معجزة.

الفصل الثامن

الفردية في حاضرنا

حاولت في الفصول السابقة أن ارسم صورة الانفصام بين فكرة الفرد الموروثة عن الماضي وبين حقائق وضع يسير باضطراد في طريق الاتحادية التكتلية. وقد بينت بعض الآثار التي تركها هذا الخلاف في الفردية الحية، وأكدت أن الفردية ستصبح من جديد أمرا حيويا، متكاملا عندما تخلق لنفسها إطارا عن طريق الاهتمام بالميدان الذي أجبرت على أن تعيش فيه وتتطور.

ومن المحتمل أن يعتبر الكثيرون عرضي للمشكلة على أساس أنه شيء شائع معلوم، بينما قد يستنكرون آخرون فشلي في تقديم حل تفصيلي، وصورة محددة لما هو خليق بالفرد أن يكون عليه، إذا كان منسجما مع حقائق الحضارة الأمريكية، وسيعتقد آخرون أيضا، أنني وصفت داء على اعتباره علاجا، وأن مقالاتي هذه، مديح مسرف للعلم التكنولوجي، وللحضارة الصناعية المتكتلة، وأنها محاولة أرمي من ورائها إلى أن أضع في العربة أولئك المترددين في ركوبها.

وقد حاولت حقا، تحليل شرور المجتمع القائم أكثر من إدانتها أو التوصية بغايات ومثل محددة لعلاجها، وذلك لأني أعتقد بأن العقول الجادة

متفقة، إلى حد بعيد، حول كل من الشرور والمثل، طالما كانت الشرور والمثل تؤخذ على وجوهها العامة، وكثيرا ما تكون الإدانة وسيلة لإظهار التفوق، فهي تتحدث من خارج ميدان الوقائع، وأنها لتكشف الستار عن الظواهر ولكن ليس عن الأسباب والدوافع. أنها أعجز من أن تنتج، لكن في إمكانها أن تستولد من نوعها بالذات. أما من ناحية المثل العليا، فالكل مجمع على أننا نريد حياة طيبة، تستلزم الحرية، والذوق السليم المدرب على الإعجاب بكل ما هو نبيل وصادق وجميل، ولكن ما دمنا نقيد أنفسنا بالعموميات، فإن الجمل المعبرة عن المثل العليا تنتقل من الجانب المحافظ إلى الجانب المتطرف، والعكس بالعكس، وطالما فعلنا ذلك، لن يكون هناك من هو أعقل منا وأحكم، إذ بدون التحليل، لا يمكن للعموميات أن تهبط إلى الميدان الواقعي، وأن تهتم بالأحوال التي تتولد عنها أسباب تحقيق المثل العليا.

هناك خطر؛ في تكرار الحقائق الخالدة وتأكيد الروحانيات المطلقة. فلقد يصاب تحسسنا بالواقع ببعض التبلد، فنعتقد أننا بتمسكنا بالأهداف المثالية نترفع عن الشرور الحالية، إن المثل تعبر عن إمكانات، ولكنها، أي المثل، لا تكون أصيلة، إلا إذا عبرت عن الإمكانات والاحتمالات التي ينطوي عليها سير الحياة حاليا، وبوسع المخيلة أن تحررها مما يحيط بها من غشاوات، وأن تبرزها كدليل يرشد إلى ما هو قائم، لكن هذه المثل ليست أكثر من صور في حلم إلا إذا ردت إلى الوقائع وربطت بها.

وقد غامرت بعد ذلك، في افتراضي أن تحليل الأوضاع الحاضرة بالغ الأهمية، فالتحليل، حتى ولو كان عرضيا، يحسر النقاب عن عدم ثبوت

هذه الأوضاع. وتقبلها إدراكيا يعني ملاحظة ما فيها من ميوعة، وإدراك أن حركتها ليست موجهة إلى هدف واحد فريد. ولقد تتكشف هذه الحركة عن منتجات عدة كما يمكن توجيهها، بطرق متعددة، إلى أهداف مختارة، حالما تعرف الظروف والأحوال على حقيقتها؛ وإذا ما أحسسنا بحركاتها، وأسهمنا عمليا في تياراتها، فقد يمكننا أن نوجهها إلى بعض الاحتمالات المفضلة، ويحصل الأفراد من هذا التفاعل، على كيان متكامل، أما الفرد الذي يشترك عمليا وعقليا في إدراك أنها خطوة أولى في اختيار واع، فإنه لا يمكن أن يعزل بشكل يتيه معه ولا يمكن أن يكبح بشكل يزول معه.

ومن المصاعب الأساسية في فهم الحاضر وتفهم إمكاناته الإنسانية صمود واستمرار القوالب الراسخة للحياة الروحية التي تكونت في حضارات قديمة وغريبة، ولقد كان للتسليم، وكذلك لتخطيط المثل العليا المحددة الثابتة، معنى في المجتمعات الجامدة التي حكمت عليها الثورة الصناعية بالزوال.

ولقد كانت الأمور من الاستقرار نسبيا بحيث كان هناك مجال للتسليم بهذا الأمر أو ذاك. وبحيث كان يمكن تصور الأهداف والمثل العليا ثابتة محدودة، مثلها في ذلك مثل الأوضاع القائمة.

وكان بوسع الجهاز التشريعي في العصور الوسطى أن يعرف الأسعار والأجور "العادلة"، لأن التعريف كان مجرد صياغة لفظية لما جرت عليه دساتير العرف والعادة في المجتمع المحلي، ولم يكن هذا الجهاز يعمل ويتدخل إلا ليحول دون الانحرافات الفاضحة، وكان بوسعه أن يضع نظاما

يحدد واجبات كل أصحاب العلاقة، ذلك لأن نظام الحكم كان دينيا وكانت سوانح مزاولة الواجبات تقع ضمن نطاق نظام حكم موطد ومعروف، وكانت المجتمعات محلية إقليمية فما كانت تتخالط وتتمازج وتتفاعل بمختلف الطرق المرنة والخفية، كانت هناك كنيسة عامة تحمي حقيقة مثلي وتدبر أمرها، وكان لسلطتها النظرية سبل مباشرة لجعل نفسها ذات أثر في جميع تفاصيل الحياة العلمية. ولقد يكون للحقائق الروحية مكانها في العالم الثاني ولكن هذا العالم الثاني كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بكل شؤون هذا العالم عن طريق مؤسسة موجودة زمانا ومكانا.

أما اليوم فليس هناك من نماذج أو صور تجمل طابع الديمومة، ويمكن لها أن تقدم شيئا ثابتا مستقرا يمكن التسليم به، كما لا توجد المواد التي يمكننا أن نصوغ منها أهدافا نهائية وشاملة.

بل على العكس، هناك تغيير دائم، بحيث أن التسليم لا يعدو عن أن يكون سلسلة من التشنجات المتقطعة، ويؤدي بالنتيجة إلى الانحراف والزيغ، وفي مثل هذا الوضع تصبح الأهداف المحدودة والشاملة، أحلاما لا تتصل بالحقيقة، ولا يصبح التسليم بها سياسة بل إنكارا لها.

ومرة أخرى تدان الآلة إدانة عامة، ذلك لأن الحكم عليها يجري في ضوء روحية تمت إلى وضع حضاري مختلف.

وبالنظر إلى تعذر انسجام النتائج السيئة الراهنة مع مثل عصر آخر، فإن هذه النتائج تعتبر كأنها ضرورات أزلية، وعصر الآلة في الحقيقة، هو تحد يستفز على توليد مفاهيم جديدة للمثاليات والروحانيات. وقد ذكر

فيريرو، أن الآلات هي "برابرة العصور الحديثة، لأنها دمرت أجمل نتاج الحضارة القديمة"، ولكن البرابرة أنفسهم، لم يكونوا ثابتين في همجيتهم، فقد حملوا هم أيضا حركة موجهة، وقد أنتجوا بدورهم حضارة كان لها مقاييس جمالها وصفائها.

وتنجم معظم الحملات على طبيعة العلم الآلية، من بقاء الفلسفات والديانات التي ظهرت، عندما كانت الطبيعة عدو الإنسان الأول، ولكن طاقة الحاضر، وبالتالي مشكلته، هي أن العلم قد يجعل من الطبيعة صديقة للإنسان، وحليفة له. ويندر أن رأيت حملة موجهة إلى العلم بدعوى عدائه للإنسانية، لم تكن مرتكزة على فكرة للطبيعة رسمت قبل عهد طويل من وجود العلم، أما إن هناك الكثير دائما في الطبيعة المحيطة، مما يعتبر معاديا للقيم الإنسانية أو متجاهلا لها، فهذا أمر واضح لكل عقل جاد، فمن الطبيعي أن تكون السيطرة على الطبيعة مستحيلة عندما لم تكد تكون هناك معرفة بالطبيعة، ولم يكن هناك من ملجأ للإنسان في هذه الحالة من انعدام قوة السيطرة، إلا أن يبحث عن ملاجئ يعيش فيها في خياله، إن لم يكن في حقيقته، ولا أجدني محتاجا إلى إنكار ما لهذه الإنشاءات من جمال وجلال. ولكنها عندما تفقد طابعها الخيالي، وتنقلب إلى حقيقة، فإن من العقيم الافتراض بأن في وسع المرء أن يظل يحيا عليها أو أن يظل يدعم الحياة بها، إذ أننا عندما ننشد منها العون والتأكيد نفشل في إدراك إمكانات حاضرها فتبقى طاقاتها البناءة عاطلة.

ويمكن للإنسان من مطالعة الكتب الأدبية التي تعجب بالعلم وتقدره، أن يستخلص أن الناس، قبل ظهور العلم الحديث، لم يعوا بأن الحياة في

الطبيعة تؤدي إلى الموت، وتجعل المستقبل غامضا ومبهما، بل حتى أن العلم يعتبر كما لو كان مسؤولا عن اكتشاف أن طينة المعتقدات التي آمن بها الإنسان في الماضي، والطقوس التي زاولها، تؤلف دليلا على أن الإنسان كان مدركا كل الإدراك لهذه الحقيقة، ولو لم يكن الأمر كذلك لما لجأ إلى السحر والمعجزات والخرافات والإيمان بالثواب والعقاب في حياة ثانية وعالم آخر. ولقد ظل للفلسفة الأثينية وفلسفة عكس الطبيعة، معناهما، طيلة الوقت الذي ظل فيه الإنسان مؤمنا تمام الإيمان بهذه الأمور، لأن "الحياة الثانية" كانت آنذاك حقيقة. ولا ريب أن التخلي عن الإيمان، والتمسك بالأثينية، أمر ممكن مؤقتا بالنسبة للعقول الحائرة، ولكن ذلك حال يستحيل أن يدوم، والشيء البديل، هو أن نقبل بما يقوله العلم لنا عن العالم الذي نعيش فيه، وأن نقرر استعمال الوسائل التي يضعها تحت تصرف قوتنا، لنجعل من الطبيعة أكثر موافقة للرغبات الإنسانية وأكثر إسهاما في الخير البشري. ولكلمة "الطبيعية" معاني مختلفة، لكن الطبيعية التي تدرك أن الرجل، بعاداته، وشرائعه، ورغباته، وأفكاره، ومطامحه، مثله وكفاحاته، هو داخل الطبيعة، بل جزء لا يتجزأ منها، هي التي تملك الأسس الفلسفية والإيحاء العملي، لبذل الجهود لاستخدام الطبيعة كحليف للمثل والمنافع الإنسانية بما لا يمكن لأية نظرية أثينية أن تقدمه.

وهناك فريق من الناس يرحبون بالعلم، شريطة أن يظل "نقيا" صافيا، وهم يرون أنه كشيء موضع تفكير وتدبير يزيد من التلذذ بفهم الحياة، ولكنهم يشعرون بأن تطبيقاته في الاختراعات الألية، هي السبب في الكثير من متاعب المجتمع المعاصر. ولا ريب في أن هذه التطبيقات، قد جاءت

معها بأنماط جديدة من المكروهات والآلام، ولن أحاول أن أقارف المستحيل فأضع رصيدا واضحا يوازن بين المساوئ والمباهج في الأيام التي سبقت الاستخدام العملي للعلم، أو الأيام التي تلته.

فالمهم أن التطبيق ما زال محدودا، وهو يتناول معاملاتنا مع الأشياء، لا بعضنا مع بعض، ونحن نستخدم الطريقة العلمية في توجيه الطاقات الطبيعية الفيزيقية، لا الطاقات البشرية، ولذا فإن دراسة التطبيق الكامل للعلم هي، حتما، موضوع تكهني، أكثر من أن تكون سجلا لما حدث فعلا. لكن هذا التكهن، ليس بدون أساس. ولو ظلت الأمور على ما هي عليه، فهناك حركة في العلم، إذا ما أستمر في تحقيق الآمال المعلقة عليه، ترمز إلى قيام عصر أكثر إنسانية، فالعلم يتوق إلى وقت يشارك فيه جميع الأفراد في اكتشافات الآخرين وأفكارهم لتحرير تجاربهم وخبرتهم وتنميتها.

وليس في ويع أي بحاثة علمي أن يحتفظ لنفسه بما يكتشفه، أو يضعه في حسابه الخاص، دون أن يفقد سمعته العلمية، فكل اكتشاف يصبح ملكا لمجموعة العاملين فيه، وعلى كل فكرة أو نظرية جديدة أن تحال إلى هذه المجموعة للتأكد منها واختبارها.

لأنها مجموعة متوسعة قوامها الجهد التعاوني والحقيقة، وإذا كان صحيحا أن هذه السمات ما زالت مقصورة حتى الآن على جماعات صغيرة، لها نشاط تقني ما، فإن مجرد وجود مثل هذه الجماعات، يحسر النقاب عن احتمال راهن، هو أحد الاحتمالات التي تعتبر حافزا للتوسع، لا سببا للتراجع والانقباض.

ولنفترض أن ما يقع الآن في دوائر محدودة قد اتسع، وأصبح شاملا، فهل تكون النتيجة، تحررا أم كبتا؟ إن عملية الدرس والتمحيص، هي حافز يتحدى وليس مطابقة جامدة، والتطبيق وسيلة للإنماء لا للكبت. أما التبني العام للرأي العلمي في القضايا الإنسانية، فإنه يعني شيئا لا يقل عن تغيير انقلابي ثوري في الأخلاق والدين والسياسة والصناعة.

أما تحديدنا لاستعمال العلم في المسائل التكنيكية، بصورة رئيسية، فلا يدم عليه العلم نفسه، وإنما أولئك الذين يستخدمونه لأغراضهم الذاتية، والذين يسعون لإحباط تطبيقه الاجتماعي، مخافة ما يسببه من تخريب لسلطانهم ومنافعهم المادية، ولا ريب في أن تصور ذلك اليوم الذي تستخدم فيه العلوم الطبيعية والتكنولوجيا المنبثقة عنها، لخدمة الحياة الإنسانية، يشكل الخيال الذي يتفق مع حاضرنا، أما الفلسفة الإنسانية التي تهرب من العلم كعدو، فإنها تتنكر للوسائل، التي يمكن أن نجعل بواسطتها من الإنسانية المتحررة حقيقة قائمة.

إن الرأي العلمي، تجريبي، بقدر ما هو تشاركي في الأصل. وإذا ما طبق بصورة عامة، فسيحررنا من العبء الثقيل الذي فرضته علينا العقائد والمقاييس الخارجية. وطريقة التجربة، هي أكثر من مجرد استعمال أنابيب الاختيار، والمكثفات، والرواكس وغيرها من أدوات المختبرات. أنها الخصم لكل عقيدة تتسامح بقيام العادة، وترغب في مد سلطانها على الاختراع والاكتشاف، كما أنها تؤلف نظاما جاهزا لتركيب الحقائق، الممكن التثبت منها، فالمراجعة الدائمة هي عمل التحقيق الاختباري، ولا تتوفر لنا القدرة على التحويل، إلا عن طريق مراجعة المعرفة والآراء، وحالما يتجسد هذا

الرأي في عقل الفرد فإنه خليق بأن يجد منفذا مؤثرا وفعالا، وإذا كانت العقائد والشرائع ترتعش خوفا عندما تظهر فكرة جديدة، فليس لهذا التخوف من قيمة، إذا ما قورن بما سيحدث، إذا ما تسلحت الفكرة بالوسائل للكشف المستمر عن حقائق جديدة، ولانتقاد العقائد القديمة، إن التسليم في ميدان العلم، يشكل خطرا فقط على أولئك الذين يحافظون على الأمور في النظام الاجتماعي القائم دون تغيير، بسبب تعودهم الكسل أو خدمة لمصالحهم الذاتية، ذلك أن الرأي العلمي يتطلب الأمانة لكل ما يكتشف، كما يتطلب الثبات في التمسك بالحقيقة الجديدة.

إن "المعطي" الذي يدعونا العلم إلى التسليم به ليس شيئا نهائيا ثابتا، بل أنه في طريقه إلى ذلك، ولا يدرس الكيميائي العناصر ليحني رأسه أمامها، بل ليصل إلى ثمرتها ألا وهي القدرة على تحويلها. ويقال وهذا حق وصدق، أننا نرزح تحت ثقل العلم. ولكن لماذا؟ من واجبنا أن نتسامح بعض الشيء، لأن استخدام الوسائل الجديدة والاستفادة من جهودها، يتطلب وقتا، وعندما تكون هذه الوسائل الجديدة في أصلها، كجدة العلم التجريبي، فالوقت اللازم يكون بالمطابقة طويلا أيضا، ولكن إذا استثنينا هذه الحقيقة فإن الإكثار من الوسائل والمواد يعني زيادة الفرص والغايات، كما يعني إطلاق حرية الفردية للقيام بأعمال وتصريف عواطف، هي أكثر تجانسا مع طبيعتها بالذات. وحتى موضوع حوض الاستحمام الذي نسخر منه له فوائده الفردية أيضا. والفرد لا ينحط على كره منه لأن الفرصة أتيحت له كي يبقى نظيفا، وستنجح الإذاعة التوجيهية في توحيد المقاييس والآراء والصفوف، ما دام الأفراد يرفضون مزاولة ردود أفعالهم الاختيارية،

فليست السلع المادية هي العدو، وإنما العدو هو الافتقار إلى الإرادة لاستخدامها كأدوات في سبيل الحصول على إمكانات أفضل، وإذا ما تصورنا مجتمعنا، متحررا من السيطرة المالية، فإن السلع المادية فيه، تغدو بديهيا، مغريات للذوق والاختيار الفرديين وفرصا للنمو الفردي. وإذا لم تكن المخلوقات البشرية من القوة والصمود بحيث تقبل فيه هذا الإغراء، وتهتبل هذه الفرص السانحة، فعلينا أن نضع اللوم حيث يجب أن يوضع.

وهناك على الأقل الكثير من الصدق في المذهب الجبري الاقتصادي، فالصناعة ليست خارج نطاق الحياة الإنسانية بل في داخله. وتغلق التقاليد المهذبة عيونها عن هذه الحقيقة، فتدفع بالصناعة، وصورتها المادية، عاطفيا وعقليا إلى منطقة بعيدة عن القيم الإنسانية، أما الوقوف عند حد الرفض العاطفي، والشجب الأخلاقي للصناعة والتجارة، على اعتبار أنهما ماديتان، فهو أشبه بتركهما في هذه المنطقة غير الإنسانية، تعملان كأداتين في أيدي أولئك الذين يستخدمونها للأغراض الذاتية.

ويعتبر هذا الموقف مشاركة للقوى التي تعمل على ترك الأمور في مواضعها فهناك شراكة خفية أو (دوثروية) بين أولئك الذين يستخدمون النظام الاقتصادي، القائم للربح المادي الأناني، وأولئك الذين يتجاهلونه، لمصلحة مسراتهم الشخصية، وكبريائهم الذاتي وتهربهم من المسؤولية.

تترك كل مهنة آثارها على الشخصية الفردية، وتكيف وجهة نظر صاحبها في الحياة. ولا يناقش أحد في هذه الحقيقة، مثلما لا يناقش في حقيقة ارتباط مستحقي الأجور بالألة، أو حقيقة تكريس رجال الأعمال

أنفسهم للمهمات المالية. ولقد يكون للمهن جذورها في الحوافز الفطرية للطبيعة الإنسانية، لكن متابعة هذه المهن وممارستها لا "تعبر" فقط عن هذه الحوافز، تاركة إياها دون تعديل، بل إنها تقرر آفاقها العقلية، وتعجل في تجمع المعرفة، وانبثاق الأفكار وتكيف شكل الرغبة والمصلحة، ويعمل هذا التأثير في حالات أولئك، الذين يجعلون من الفنون الجميلة، والعلم والدين غايات في حد ذاتها معزولة، محجوبة عن الإشعاع والتمدد إلى غيرها من المصالح (على اعتبار أن التطبيق يعني الإشعاع) بنفس النسبة التي يعمل بها في حالات أولئك العاملين في الصناعة. والبدائل، هي الافتقار إلى التطبيق مع ما يترتب عليه من تضييق ومبالغة في التخصص، والتطبيق مع التوسع وزيادة الحرية. ويتضح لكل شخص مفكر ذلك التضييق في ميدان الصناعة التي تستخدم بمعزل عن الأهداف الاجتماعية. أما المفكرون والأدباء، الذين يعتقدون غرورا، بأنهم قد كرسوا حياتهم لمتابعة الحقيقة المجردة، والجمال المطلق غير المشوب، فكثيرا ما يتجاهلون حقيقة أنهم وقعوا في مثل هذا التضييق والتشديد، وعلى الرغم من أن سلعهم، قد تكون أكثر نقاء وتساميا، إلا أنهم ينهمكون في التملك والاستحواذ، وما لم يعنوا بنفع ما ينتجون وبتفاعلاته التوسعية، فإنهم يصبحون أيضا من محتكري رأس المال، واحتكار رأس المال الروحي، قد يصبح في النهاية أكثر ضررا من احتكار رأس المال المادي.

إن التأثير الهدام في المعتقدات التي طالما آمن بها الإنسان، والقيم التي كان يجلها، هو سبب كبير للفزع من العلم ومن تطبيقه على الحياة، وينطبق قانون قوة الاستمرار على ملكة المخيلة وعلى ما يتبعها، كما ينطبق على

الأشياء الطبيعية الفيزيقية، ولا أفترض أن بالإمكان التحول فجأة من هذه التأثيرات السلبية إلى تأثيرات ممكنة وبناءة. ولكن ما دمنا نرفض القيام بمحاولة لتغيير الاتجاه، الذي يتطلع فيه الخيال إلى العالم، وما دمنا نصر على عدم الرغبة في إعادة فحص المقاييس والقيم السابقة، فسيظل العلم مرتديا مظهره السلبي.

ولنأخذ العلم، على ما هو عليه (بما في ذلك تطبيقه على الآلة) فسنبدأ حتما في اعتباره كخالق قادر لقيم وأهداف جديدة. وستتوفر لنا بشائر وافرة على التحرر، وزيادة الحوافز، والاستقلال والابتكارية التي يأتي بها العلم في ميادينه المقررة إلى العالم الفرد، وستبدو كلها كوسائل لإصالة الابتكار وفي خدمة التحول الفردي، وحتى بالنسبة إلى تلك العلوم التي نسعد بتسميتها، بالعلوم "النقية المجردة" هناك درس ذو مغزى في الغريزة التي تحملنا على الكلام عن قوانين نيوتن وأينشتاين.

ولما كان الإمعان الحر للتفكير، هو أعظم المباهج المتيسرة للإنسان، فإن التفكير العلمي، المندمج في العقل الفردي، يضيف كثيرا إلى تمتع الإنسان بالوجود، ولم يعم التمتع بمباهج التفكير والتحقيق في وقتنا الحاضر، لكن من يتمتع بهما مرة، يصعب عليه أن يستبدلهما بأية ملذة أخرى، ومع ذلك فما زالا محدودين في النوعية، كما في عدد الذين يشاطرونهما، إذ ما دام التفكير العلمي، مقصورا على المجالات الفنية التكنيكية، فسيظل مفتقرا إلى المدى الواسع والمادة المتنوعة المختلفة.

وستظل مادته الموضوعية، فنية في الحدود التي يكون فيها تطبيقه في

الحياة الإنسانية محصورا ومقيدا، والعقل الذي يقلقه الخوف من أن شيئا قديما وثمينا قد يدمر، هو العقل الذي يعاني الخوف من العلم. وكل من يقع تحت سيطرة هذا الخوف، لا يمكن له أن يجد العزاء أو الطمأنينة، في اكتشاف حقائق جديدة وتخطيط مثل عليا جديدة، أنه لا يسير بحرية على وجه هذه البسيطة، لأنه مهوس بالحاجة إلى حماية بعض ما يملكه من إيمان وتذوق، ذلك أن حب التملك الذاتي لا يقتصر على المنافع المادية.

ولعل من خصائص العلم، أن يجد مجالاته في المشاكل والقضايا ولما كان العلم هو البحث والتنقيب، فالصعوبات والعقد، هي الغذاء الذي يعيش عليه. وعلى الإنسان أن لا يخشى من التباينات والتناقضات، التي تثير المشاكل، بل أن يتحملها بكل ما لديه من اصطبار على المشقة، لأنها الأمور التي يجب أن يصارعها في النهاية. إن كلا منا يعاني هذه المصاعب في نطاق علاقاته الشخصية، سواء أكانت في صلاته القريبة المباشرة، أو في ارتباطاته الواسعة التي نسميها اصطلاحا بالمجتمع. وقد أصبحت الاحتكاكات الشخصية في عصرنا الحاضر، من الأسباب الرئيسية للألم. ولا أستطيع القول بأن جميع الآلام ستختفي بدمج الطريقة العلمية في الاستعداد الفردي، ولكنني أقول، بأن هذه الآلام قد ازدادت زيادة هائلة، نتيجة عدم ميلنا إلى تناول هذه الاحتكاكات كمشاكل تعالج بصورة إدراكية. وسيخف كثيرا الشقاء النابع من انكماشنا على أنفسنا، وسيتحول جزئيا إلى المتعة المترتبة على التفكير الطليق، إذا ما أخذنا تلك الاحتكاكات كفرص لمزاولة التفكير، على اعتبار أنها مشاكل ذات اتجاه ومنفذ موضوعين.

ونحن نقاسي كما قلت في الماضي، من الارتباكات التي تنشأ في خصوصيات العلاقات الشخصية، لكن علاقات المجتمع الأكثر تناءيا، تثير أيضا مشاكلها. فقد كثر الحديث مؤخرا عن "المشاكل الاجتماعية"، وإن كنا لا نعاملها كمشاكل، بالمعنى الإدراكي للكلمة، إذ أننا نفكر فيها "كمساوئ" تحتاج إلى تقويم أو رذائل أو أعمال شيطانية تحتاج إلى "إصلاح".

وانشغالها بهذه الأفكار، يبرهن على مدى بعدنا عن النهج العلمي، وأنا لا أقول أم موقف الطبيب الذي يعتبر مريضه "حالة جميلة"، موقف مثالي كليا، ولكنه أكثر صحة وسلامة، وأدعي للرجاء من إصرار العادة التي سبقت عصر العلم على الانشغال بالشرور وإصلاحها، لقد أصبحت الطريقة الشائعة في معالجة الجريمة والمجرمين، تذكرا واقتباسا من طريقة معالجة الأمراض في الماضي، عندما كان المعتقد أن الأصل في الأمراض معنوي وشخصي، وأن عدوا، قد يكون شيطانا أو إنسانا، قد وضع مادة غريبة في شخص المريض، أما المعالجة الصحيحة المؤثرة للأمراض، فقد بدأت عندما اعتبرت الأمراض ذات منشأ باطني ناجم عن التفاعلات بين الجسم البشري والمحيط الطبيعي.

وقد بدأنا نرى في الجريمة، بالفعل، مظهرا تفاعليا بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، وما زلنا بالنسبة إلى الجريمة، كما بالنسبة إلى غيرها من الشرور الأخرى، نفكر ونعمل، بموجب المصطلحات "الأخلاقية" السابقة للعصر العلمي، وهذا التصور "ما قبل العلمي" للشر، قد يكون الحاجز الرئيسي الذي يقوم أمام الإصلاح الحقيقي، الذي يعتبر مطابقا لإعادة التكوين

بطريقة بناءة.

ولما كان العلم يبدأ انطلاقه بالأسئلة والتحقيقات، فإنه تبعا لذلك قتال مهلك لكل عملية ترمي لتكوين أنظمة اجتماعية وبرامج ذات أغراض ثابتة. وعلى الرغم من إفلاس النظم العقائدية السابقة، فمن الصعب أن نتنازل عن إيماننا بالنظام وبعقيدة شاملة، إذ ما زلنا، نواصل التفكير والنقاش، وكأن الصعوبة كانت في النظام المعين الذي فشل، أو كأننا أخيرا قد أوشكنا على العثور على ما هو صحيح وكما لو أن أنظمة الماضي كلها كانت باطلة، إن الخلل الحقيقي يكمن في موقف الاتكال على أي من تلك الأنظمة، وبينما توحي إلينا الطريقة العلمية أن نفك الروابط، وأن ندرس بدقة وتحديد، وأن نبحث عن الحلول في حدود المشاكل المركزة حالما تظهر أمامنا، فإنه ليس من السهل تصور الفرق الذي سيترتب على تحول التفكير إلى التمحيص التمييزي والتحليل، فالعقائد الجامعة، وجميع المثل الشاملة، كلها تعجز أمام الأوضاع الواقعية، لأن العمل دائما يعني عمل شيء معين، بل إنها أسوأ من أن تكون عاجزة فحسب.

أنها تجر إلى حالات انفعالية غامضة وعمياء تحتل الفجاجة مركز الصدارة في كيانها حيث لا يمكن لأصحاب الغايات، الذين احتفظوا برباطة جأشهم ومهارتهم، أن يسيروا الفعل بسهولة، وخاصة إن الفعل يحذو حذو العاطفة الانفعالية البالغة القوة، وما من شيء خليق بأن يؤدي، مثلا، إلى القضاء على الحرب من إبدال أسبابها المردودة إلى غرام عام بمثل "الحرية والإنسانية والعدالة والحضارة" وذلك عن طريق تحليل نوعي يبين أسبابها الأخرى الحقيقية.

وستقودنا جميع هذه الاعتبارات إلى أن ضائقة الفرد هي نتائج مسؤولية الفرد نفسه عن الوقت الذي يمضي، قبل أن يتمكن مبدأ جديد من شق طريقه، متوغلا في عقل الفرد على نطاق واسع، ومع مضي الزمن تصبح المسؤولية فردية ليس إلا، إذ أن الفردية منيعة لا تقهر، ومن طبيعتها أن تفرض نفسها وتؤكد ذاتها، والحركة الأولى في نقاهة فرد متكامل، تسير وفقا لذلك الفرد بالذات، إذ مهما كانت المهنة التي يجد نفسه عاملا فيها، والمصالح التي تشغله، فإنه يكون هو نفسه وليس غيره، ويظل يعيش في أحوال مرنة ومطاطة إلى حد ما.

وقد اعتدنا على الغموض والرحابة عند تفكيرنا في المجتمع، لكن علينا أن ننسى "المجتمع" وأن نفكر بالقانون والصناعة، والدين، والطب، والسياسة، والفن، والتربية والفلسفة، على أن يكون تفكيرنا فيها مجموعي، فنقط الاتصال ليست متماثلة بين أي شخصين، وتبعا لذلك فإن المواضيع التي تفرضها المصالح والمهن، لا تتماثل مرتين أبدا، وليس هناك من صلة على درجة من الثبات وال لا تطورية، بحيث لا تذلل عند نقطة ما، وجميع هذه المهن والمشاغل، هي الطرق التي يفعل بواسطتها العالم فعله فينا، ونفعل بواسطتها فعلنا في العالم، فليس هناك من مجتمع ينجو منها، ولا عمل يخلو من وجودها، والانسجام مع الأوضاع ليس تجانسا مفردا أو رتيبا، بل قضية منوعة تتطلب إقداما فرديا.

وتعود مناعة الفردية إلى أنها أسلوب متميز في الحساسية والانتحاب والاختيار، والاستجابة والانتفاع من الأوضاع.

ويستحيل لهذا السبب وحده، لا لغيره، تطوير الفردية المتكاملة عن طريق أي نظام أو برنامج شامل. فليس في وسع أي فرد أن يصمم نيابة عن آخر. كما ليس في وسعه، أن يصمم لنفسه كلية، فوريا وإلى الأبد. أن أسلوبا بيئيا للانتحاب يعكي الاتجاه والديمومة، لكن التعبير المحدود لا يوجد إلا في الظروف المتغيرة والأشكال المختلفة. ويجب اللجوء، دائما وتكرارا، إلى الاختيار الانتقائي وإلى الانتفاع من الأوضاع.

وما دمنا نعيش في عالم متحرك، نتغير مع تفاعلاتنا فيه، فكل عمل من أعمالنا ينتج منظورا جديدا، يتطلب ممارسة جديدة للتفصيل. وإذا ما ظل الفرد، مع مضي الزمن، ضائعا، فذلك لأنه اختار عدم الشعور بالمسؤولية، أما إذا ظل حزينا منقبض النفس، فلأنه أختار طريق التطفلية السهلة.

والتسليم من ناحية الانحراف في الاتجاه ليس شيئا يتطلب تحقيقه جهدا، بل هو شيء يجب أن يقهر، أنه شيء "طبيعي" من ناحية سهولته، إلا أنه يتخذ مئات الأشكال. ولعل تصفيق الروتاريين للأوضاع الراهنة، مظهر من مظاهر هذه الأشكال.

ويتألف الشكل الآخر من الخنوع والإذعان من التخلي عن قيم حضارة جديدة، في سبيل قيم حضارة ماضية. وما ارتداء مظهر أحدى الحضارات الميتة، إلا وسيلة أخرى من وسائل التبويب وجمع الصفوف. أما التكامل الحقيقي فيكمن، بالنسبة إلى الحاضر، في التجاوب الفعال مع ظروف الحاضر كما هي، في جهد لتحويلها وفقا لاحتمال اختير عن

صادق وعي وإحساس.

وتكون الفردية في بداية الأمر عفوية وغير مصقولة، أنها طاقة وقدرة على التطور، ومع ذلك فإنها أسلوب فريد للفعل في ومع عالم من الأشياء والأشخاص، أنها ليست شيئا كاملا في حد ذاته، كخزانة في بيت، أو درج سري في مكتب ملئ بالكنوز التي تنتظر من يغدقها على العالم. ولما كانت الفردية طريقة بارزة للإحساس بصدمات العالم، ولإظهار ميول إيثارية في التجاوب مع هذه الصدمات، فإنها تتطور، في الشكل والمظهر، عن طريق تفاعل مع الأوضاع الفعلية، وهي ليست كاملة في نفسها إلا بقدر ما تكون أنبوبة الدهان عند الرسام كاملة بدون لوحة يرسم عليها. إن العمل الفني هو الشيء الفردي الصادق، وهو ثمرة التفاعل بين الدهان واللوحة عن طريق وسيط من خيال الفنان البارز وقوته. فالفردية القادرة للفنان تأخذ عن طريق تصميمها، شكلا مرئيا ودائما، والفرض بأن الفردية شيء يصنع سلفا، يشهد دائما للأسلوبية، لا للأسلوب نفسه، لأن الأسلوب شيء ابتكاري خلاق، بل أنه شيء يتشكل إبان عملية خلق أشياء أخرى.

يستعصي المستقبل دائما على التكهن. فالمثل العليا، بما في ضمنها تلك المتعلقة بفردية جديدة ومؤثرة، يجب أن تصاغ من إمكانات الظروف الراهنة، حتى ولو كانت تلك التي تشكل عصرا صناعيا واتحاديا ... وتتخذ المثل شكلا، وتنال محتوى "عندما تعمل في إعادة تكوين الأوضاع". وقد نضع، رغبة منا في استمرار الاتجاه، مخططا لبرنامج عمل، توقعا منا للظروف كما تظهر، أما وضع برنامج للأهداف والمثل، إذا بقى بمعزل عن المنهج المرن والمنطقي، فإنه يصبح عائقا، لأن طبيعته القاسية والصلبة،

تتخيل عالما ثابتا، وفردا جامدا، لا يتحرك وكلاهما غير موجود قطعا، وقد يشير ذلك إلى أن في إمكاننا التنبؤ بالمستقبل، لكنها محاولة، تنتهي كما قال بعضهم، بالتبوء عن الماضي أو عن احتمالات تكرره.

وايمرسون الذي قال إن "المجتمع في كل مكان يتآمر على أعضائه" هو ذاته الذي قال في نفس مقاله "اقبلوا بمجتمع معاصريكم، وبترابط الأحداث، لكن عندما تؤخذ الحوادث منفصلة، وتبحث في معزل عن التفاعلات الناتجة عن الفرد الذي يملك حق الاختيار، فإنها تكون فعلا متآمرة ضد الفردية، وينطبق هذا القول على المجتمع، عندما يقبل كشيء ثابت بين المنظمات.

ولكن لما كان "ترابط الأحداث" و"مجتمع المعاصرين" يتألفان من مشاركات وارتباطات عديدة وسيارة، فإنها السبيل الوحيد لتحقيق إمكانات الفردية.

وقد بين أطباء الأمراض العقلية، إن الكثير من التفككات والتبددات العقلية في الفرد ناجم عن انكفائه من الحقيقة إلى مجرد عالم باطني. لكن هناك مع ذلك بعض الأشكال الأريبة البارعة للانسحاب، وبعضها قائم في النظم الفلسفية، ويمجد في الآداب المعاصرة، وقد قال ايمرسون "إن من العبث، أن تبحث عن العبقرية لتعيد معجزاتها في الفنون القديمة، فغريزتها تدفعها إلى العثور على الجمال والجلال في الحقائق الجديدة واللازمة، في الحقل، وعلى قارعة الطريق، في المصنع وفي الحانوت".

وعلى كل منا، إذا أردنا اكتساب فردية كاملة. أن يزرع حقله، على

أن لا يحيطه بسياج، ولا يجعله حظيرة محددة ومفصولة.

فحقلنا من زاوية تماسه مع طريقنا في الحياة، هو العالم. وعندما نقبل بالعالم الصناعي والمتحد المتكتل الذي نعيش فيه، ونحقق بذلك الشرط الأولي في تفاعلنا معه، فإننا كأجزاء من الحاضر السيار، نخلق أنفسنا إذ نخلق مستقبلا مجهولا.

الفهرس